

الاركسية

وقضايا الثورة السودانية

نشره المكتب الحزبي المؤسسي الرابع
الحزب الشيوعي السوداني
أكتوبر ١٩٦٢

دار الوسيلة للطباعة والنشر
الخرطوم- السودان

الماركسيّة
وقضايا الثورة السودانيّة

الماركسيّة

وقضايا الثورة السودانيّة

نصّ التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع

للحزب الشيوعي السوداني

أكتوبر - ١٩٦٧

دار الوسيلة للطباعة والنشر

الخرطوم - السودان

مقدمة الطبعة الثانية

مرّ عشرون عاماً على كتابة هذه الوثيقة التاريخية التي كتبها الشهيد عبد الخالق محجوب وأجازها المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني (٣١ أكتوبر ١٩٦٧) ونشرت فيما بعد بعنوان (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) .

لقد طرأت تغيرات وتطورات عديدة على الساحتين العالمية والسودانية . وتركت أثرها على الاستنتاجات التي توصلت إليها تلك الوثيقة ، وعلى شكل ومحتوى المهام التي طرحتها آنذاك على الشيوعيين . وسوف تجد تلك التغيرات والتطورات دون شك حظها الوافر من وثائق المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي ، إلا أن إعادة طبع (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) كما هي بدون تعديل صارت ضرورية لتتعرّف عليها الأجيال الجديدة التي سمعت عنها ولم تجد الفرصة للاطلاع عليها .

الجزء الأول

الباب الأول : الوضع الدولي

الباب الثاني : العالم العربي

الباب الأول

الوضع الدولي

١ - روح عصرنا

شهدت الفترة بين المؤتمرات الثالث والرابع للحزب الشيوعي السوداني تطورات كبيرة على الصعيد الدولي. ان المحصول الرئيسي لهذه السنوات هو النمو المتعاضم لقوة النظام الاشتراكي العالمي ونفوذه الدولي والتفكك السريع لنظام الحكم الاستعماري تحت ضربات حركة التحرر الوطني، واشتداد التضامن الطبقي في العالم الرأسمالي والاعطاش والانهلال اللاحقين للنظام الرأسمالي العالمي. ان تفوق قوى الاشتراكية على الاستعمار، وقوى السلم على قوى الحرب أخذ يتجلى أكثر فأكثر على الصعيد العالمي. (بيان الأحزاب الشيوعية - اجتماع ١٩٦٠).

وخلال الأعوام السبعة التي تلت ذلك الاجتماع لوحظت الظواهر التالية :-

- من جهة توالت انتصارات الحركة الاشتراكية وحركة السلم واقترب نظام الحكم الاستعماري من التصفية وبرزت الاشتراكية كسبيل للتغيير الاجتماعي أمام الثورات الوطنية في آسيا وأفريقيا.

- ومن جهة أخرى تزايدت عدوانية الاستعمار العالمي بزعامة الاستعمار الأمريكي وميله لتشديد حدة التوتر الدولي وتصدير الثورات المضادة للبلدان حديثة الاستقلال.

- ومن جهة ثالثة تعرضت الحركة الشيوعية العالمية وهي أكبر القوى الثورية في عصرنا إلى الانقسام بسبب نشاط قيادة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونج وأفكارها الخاطئة حول القضايا المعاصرة. تلك الأفكار تنجس فيها سمي (بالثورة الثقافية البروليتارية العظمى) والتي هي في الواقع تسيء إلى أفكار الشيوعية العلمية.

فهل تحمل هذه الظواهر المتباينة على الاعتقاد بحدوث تبديل في توازن القوى أو تغيير في محتوى العصر كعصر انهيار الاستعمار وانتصار الاشتراكية ؟ كلا. إن اتساع عدوانية الاستعمار إنما هي في المقام الأول دليل على تفاقم أزمتيه وتنامي تناقضاته وانحسار مراكز نفوذه وميله لاستعادتها بأشكال جديدة لا تستثني العنف. ودليل أيضاً على تراجع بين بين حركة التحرر العالمية. ولا يمكن النقيض من أن الانقسام في الحركة الشيوعية وعوامل الضعف الذاتية في بعض البلدان حديثة الاستقلال قد ساعدت الاستعماريين على التجزؤ لتأجيج حدة التوتر الدولي وتصدير الثورة المضادة إلى تلك البلدان.

ولكن هذه العوامل المؤقتة لا يمكن أن تلغي قوانين التطور الموضوعية والتي لخصها بيان الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠ والقائلة: إن المحتوى الرئيسي والاتجاه الرئيسي والخصائص الرئيسية للتطور التاريخي للمجتمع البشري يحددها في العصر الراهن النظام الاشتراكي العالمي والقوى المناهضة ضد الاستعمار ومن أجل إعادة بناء المجتمع على أساس اشتراكي، وكل جهد يبذله الاستعمار عاجز عن وقف التطور المستمر للمجتمع وقد أرسيت أسس متينة لانتصارات حاسمة مقبلة للاشتراكية. إن انتصار الاشتراكية الكامل حتمي لا مرد له.

٢ - جهة واحدة ضد الامبريالية

إن معارضة هذه الصياغة العلمية لمحتوى العصر بالصياغة القائلة إن التناقض الرئيسي لعصرنا هو بين حركة التحرر الوطني والاستعمار وأن

المناطق الشاسعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي مركز التناقضات في العالم المعاصر و « بؤرة عواصف الثورة العالمية » معارضة خاطئة نظرياً ومضرة علمياً بقضية الثورة العالمية. فهي تفصل بطريقة ميكانيكية بين مصالح الشعوب التي في جملتها تتعارض مع مصالح الرأسمالية العالمية والاستعمار.

إن النظام الاشتراكي العالمي وحركة الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني تشكل في ما بينها جبهة عالمية واحدة للثورة العالمية (وجهة النظر اللينينية). ومن الخطأ عزل فصيلة واحدة واعتبارها الفصيلة المنوطة بإحجاز مهام الثورة العالمية؛ تتجسد تلك الوحدة في المصالح المشتركة والمستقبل الواحد لهذه الحركات.

يقول لينين حول حركة التحرر الوطني: « من الواضح كل الوضوح أن أغلبية سكان الكرة الأرضية التي تتجه في البدء وجهة التحرر الوطني ستقلب على الرأسمالية والاستعمار في المعارك الفاصلة التي ستخوضها الثورة العالمية في المستقبل ». كما يصف الثورة الاشتراكية أنها « لن تكون كلياً ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريا في كل بلد من البلدان ضد برجوازيها إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي يقهرها الاستعمار، نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ضد الاستعمار العالمي ».

إن ظهور النظام الاشتراكي كنقيض تاريخي للنظام الرأسمالي وتطوره الهائل هو مكتسب ثوري لعمال وشعوب العالم أجمع ويوفر إمكانيات النمو اللاحق للحركة الاشتراكية والتحرورية العالمية. ولقد أدى ذلك إلى تحول تاريخي يتم بأن التناقض الرئيسي الذي يحدد مجرى الأحداث لم يعد التناقض بين الدول الاستعمارية والكبرى حول اقتسام العالم إنما بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي. إن القول بهذه الحقيقة مهم لحركة التحرر الوطني ليس فقط للتمييز بين أعدائها وأصدقائها بل ولمعرفة آفاق تطورها كحركة تتصلب عن الاستعمار لتأخذ سبيل التطور المستقل نحو الاشتراكية، لا لتبقى في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي حيث كانت تحل مكاناً تابعاً. ومهم أيضاً

لدهض تلك المفاهيم لسطحية والتي تزعم أن لتناقضات الرئيسية أي هي بين لدول غنية والدول الفقيرة، وأن الدول الغنية وهي تشكل مجموعات صناعية متقدمه تحقق استفلاها للدول الفقيرة استنحة للسلع الأولية عن طريق توحيد لأسعار في السوق العالمية. هذ الرعم يقوم على صمس الفوارق اجدية بين صبعه للبدان الرأسمالية والبدان الاشتراكية واختلاف علاقات كل منها بالبدان ضعيفة تتطور.

لقد تكونت السوق العالمية في عهد تطور للرأسمالية إلى احتكار واستعمار علمي يتسم بتصدير الأموال. ونتيجة لتزايد تصدير رؤوس الأموال واتساع هود الاحتكارات كتمل تقسيم العالم بين حتكارات الدول الاستعمارية الكبرى. ولقد وضعت الاحتكارات بين يدها كل مصادر الخامات والمصادر التي يمكن باستخدام التكنيك أن تحقق خامات في المستقبل. وتحقق هذه السيطرة لبدان الرأسمالية أرباحاً احتكارية عالية.

لقد أدى انمصال الدول الاشتراكية عن الطام الرأسمالي العالمي (بكل مصادر خاماتها وأسواقها الداخلية التي كانت تسهلك قدراً كبيراً من السلع الصناعية) إلى تضيق السوق الرأسمالية العالمية. وأصبحت الاحتكارات تلجأ إلى مختلف الوسائل لتشديد استفلاها للبدان المستعمرة.

إن الاستقلال السياسي الذي تحققه البدان المستعمرة والتابعة يصبح سلاحاً فعالاً لوضع حد لأشكال السيطرة الاقتصادية الاحتكارية المباشرة. ولكن طالما خضت تلك البدان في محيط الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأنها تخضع لأشكال الاستغلال الرأسمالي الذي يتحقق عن طريق خفض أسعار موادها الأولية ورفع أسعار السلع الصناعية التي تستوردها، وبأشكال أخرى جديدة تبدأ بالمعونات والقروض وتنتهي بسيطرة رؤوس الأموال الاحتكارية على مفاتيح الاقتصاد الوطني.

أما البدان الاشتراكية فتقوم علاقات جديدة بينها وبين الدول حديثة لاستقلال على أساس المنفعة المتبادلة لا الاستغلال (حيث لم تعد بها طبقات

تعيش على الاستثمار الداخلي أو الخارجي) وتنسجم مصالحها مع مصالح تلك الدول في مواجهة الاحتكارات الرأسمالية في السوق العالمية. وتستطيع البلدان المستقلة بالاستناد إلى عون الدول الاشتراكية أن تحكم في أسعار مواردها الأولية وذلك بطرق عديدة أهمها التنمية الصناعية لاستيعاب جزء من سلعها الأولية مما يقلل قبضها في السوق العالمي ويحسن أسعارها ويقلل من ذات الوقت من سريان السلع الصناعية من البلدان الرأسمالية وتنسيق سياستها الاقتصادية والتجارة لمواجهة تكثر الاحتكارات المتكثلة الساعية إلى خفض أسعار المواد الأولية، وقد كان مؤتمر حنيف لتجارة الدولية عام ١٩٦٤ والذي وقفت فيه سندات الاشتراكية بجانب البلدان المستقلة حديثاً بادرة إيجابية في هذا الاتجاه.

إن الحديث المحمل عن البلدان الغنية دون تمييز ضروري بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية لا يحرم البلدان المستقلة الصغيرة النمو من مساعدة البلدان الاشتراكية ومن احتذاء منها العمل في تصفية احتلف وتحقيق نهضة اقتصادية عظيمة في فترة تاريخية وجيزة وحسب، وإنما يعرضها أيضاً للتخطيط ولوقوع في مزالق الاستعمار الحديث، مما يضعف اجهة العالمية المعادية للاستعمار.

٣ - انقسام المعسكر الاشتراكي

وإذا كنا نؤكد أن لخصائص الرئيسية تطور العصر يحددها النظم الاشتراكي ولقوى المناصرة ضد الاستعمار ومن أجل الاشتراكية وأخرى الوضعية فإن هذا العامل ينبغي لنظر إليه من زاوية الوحدة. فالذي لا شك فيه أن انقسام تلك الجهة وبشكل خاص قلبها الثوري - المعسكر الاشتراكي - يمثل من ناحية هذا العامل في التطور ويشجع لاستعماريين على عرقلة نضال الشعوب.

واحدة ممكنة طالما كان الاتحاد لعدم للنظر ليس لصالح الاستثمار.

وتتحقق تلك الإمكانية بالنضال المتفاني لمجموع الحركة الشيوعية على أساس الماركسية اللينينية ومبادئ الأهمية البروليتارية.

والرؤية السليمة للاتجاه العام لتطور وتقييم عمق التحولات الثورية المعاصرة التي تحدد ذلك الاتجاه يساعدن على تعزيز تلك الوحدة على الصعيد الأيديولوجي.

فما هو الأساس الموضوعي لتلك التحولات؟

إن ما جرى من تطورات جذرية في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٧ يرفع الحركة الثورية العالمية إلى مستوى جديد نوعياً ويبدأ مرحلة جديدة للأزمة العامة للرأسمالية وتتميز هذه المرحلة بكونها لم تأت كسابقاتها مرتبطة بأحزاب العالمية وإنما بتطور وتعاظم قوى النظام الاشتراكي العالمي في ظروف المباراة السلمية مع النظام الرأسمالي العالمي وتأثير هذا العامل على قضايا النضال من أجل الاشتراكية والتحرر والسلم العالمي.

لقد حققت الاشتراكية انتصارات راسخة ونقضت حلم الاستعماريين في إمكانية إعادة الرأسمالية إلى تلك البلدان لا من حيث الواقع الداخلي حيث تمت نهائياً تصفية الصناعات المعادية وخلقت مجتمعات مزدهرة اقتصادياً ومنسجمة اجتماعياً، ولا من حيث الوضع الدولي حيث أصبح بفضل القوى الدفاعية المستندة إلى أعلى ما وصل إليه التكنيك الحديث للبلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي أصبح من الممكن رد أي عدوان على النظام الاشتراكي.

وكل انتصار يحققه النظام الاشتراكي العالمي في المواجهة الاقتصادية ينزل بالاستعمار العالمي ضربة قاصمة ويقربه من النهاية كما وأنه يؤثر بصورة رئيسية على تطور الثورة العالمية.

٤ - أزمة الرأسمالية العالمية

ومن الخمسينات دخلت الرأسمالية العالمية في المرحلة الثالثة من أزمتها

العامة والتي تتم بتفاقم كثافة تناقضات الاستعمار مما أدى إلى ضعفها وهبوطها.

في الأساس الاقتصادي تعبد هذه المرحلة من الأزمة جذورها في تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية.

إن اشتداد حركة التمركز الرأسمالي الاحتكاري وتطور حركة التكنيك الاحتكاري يحفزان الطغمة المالية للسيطرة على جهاز الدولة واستخدامه لتكثيف استغلال العمال ولتأمين رؤوس الأموال ومصالح الاحتكارات في الخارج عن طريق استخدام قوة الدولة.

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تعني تبديلاً في طبيعة الدولة. إنها نوع من الرأسمالية الاحتكارية يمتاز بامتزاجه بجهاز الدولة. وهي تؤكد صحة النظرية اللينينية عن الاستعمار كرأسمالية طفيلية ومتعفنة وفاتية.

إن تعاضد لمركز الانتاج ورأس المال وتشابك الاحتكارات وإشاعة العسكرية في الاقتصاد إنما يفضي إلى تكرار الأزمات الاقتصادية واتخاذها طابع الاستمرار وإلى مزيد من الانقسام التناحري بين الطبقات الاجتماعية على المجتمع.

واستخدام التكنيك الاحتكاري لن يقدم للاقتصاد الرأسمالي حلاً ناجماً في الأزمات الاقتصادية وفوضى الانتاج فعمل العكس تماماً يؤدي إلى المزيد من التفتن وعدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية اللذان يتجلبان في:

- عدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة ففي الولايات المتحدة مثلاً ظلت أكثر من ٣٧٪ من القدرات الانتاجية لصناعة الفولاذ عام ١٩٥٩ معطلة وفي نهاية ١٩٦٠ استخدم أقل من نصف جهاز الانتاج في صناعة الفولاذ، ولم يتجاوز تشغيل القدرات الانتاجية في امريكا حتى في فترات النهوض الاقتصادي ٧٠٪ إلى ٨٠٪. وهذا هو السبب في العطالة المزمنة والمخفاض القوى الشرائية وتدني مستوى معيشة الجماهير.

- تكررت الأزمات الاقتصادية وبشكل أعمق ومستمر فهي أزمة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بلغ هبوط الانتاج في أمريكا ١١٪ وفي أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ بلغ ١٥٪ وفي الوقت الحاضر تنضج مقدمات أزمة عالمية أشد قوة

- عسكرة الاقتصاد لم تقدم حلاً للأزمات. إن أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ تفجرت في وقت كان فيه يصرف قرابة ٦٠ مليون دولار سنوياً على التسليح في بلدان حلف شمال الأطلسي.

وهذه العوامل تؤدي إلى تشديد التناقضات الأساسية للرأسمالية.

إن من الاتحادات الاحتكارية العالمية للدمج (أي تشكيل مجموعات اقتصادية معقدة يجري داخلها إرله الحواجز الجمركية وتوحيد الأسواق) بهدف مواجهة النظام الاشتراكي لن تقدم حلاً جذرية لأزمة الرأسمالية المعاصرة. وعلى العكس مما يعمق منها يائس النزاع بين الدول الاستعمارية بأشكال جديدة فالسوق الأوروبية مثلاً قادت الاحتكارات الأوروبية الغربية إلى كتلتين (السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة الجارة الحرة). وحتى داخل السوق الأوروبية يقوم الساقض بين الاحتكارات الفرنسية والألمانية الاتحادية بوصف الأخيرة قد استفادت أكثر من قيام السوق كما أن اتجاه التجمع لن يقضي على التناقض بين الاحتكارات الأوروبية والأمريكية.

ويظهر تعفن الرأسمالية المعاصرة على أشده في أكبر بلد رأسمالي أي الولايات المتحدة الأمريكية. فبالرغم مما تسرفه من ثروات بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وتغفلها بشكل سرطاني في اقتصاديات شركائها الأضعف في البلدان الرأسمالية فإن اقتصادها ينهمر بالعجز الدائم في استخدام قوى الانتاج مما يؤدي إلى العطالة المزمنة، وتؤدي وتائر الانتاج وتعدد أزمات فترات الانتاج مع انخفاض مستوى معيشة الجماهير.

والولايات المتحدة تجسد كل عدوانية الاستعمارية المعاصرة من تصدير

للنورات المضادة ونشر أعمال السحب وتدمير المؤامرات ضد سادة البلدان
الحديثة وخلق الحروب الصغيرة وتوتر الموقف الدولي واتباع سياسة عدوانية
ضد البلدان الاشتراكية وإحاطتها بالقواعد والكتل العسكرية.

إن اشتداد سطوة الطغمة الاحتكارية المالية على حياة الأمة خدمت إلى
لنضال الملايين من الشغيلة بجانب الطبقة العامة وتتخذ الحركة الاضرابية
صاعاً سياسياً متزيداً من أجل الديمقراطية والسم ويتحلى اتساع العمل
الثوري في تزايد الاتصالات المشتركة بين مختلف قوى اليسار.

كذلك تعمق من أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي التغييرات التي تحدث في
منطقة التحرر الوطني وزرع اسد ن نحو علاقات اقتصادية متساوية.

وكل تعمق في الأزمة الاقتصادية يؤدي إلى تعميق الأزمة العامة
للرأسمالية.

غير أن الأزمة العامة لا تعني افكرة خاطئة القائلة إنه م يعد أمام
الرأسمالية العامة مفسد أو الضيق المطلق للسوق الرأسمالية أو تقلص الانتاج
وركود التكنيك. ويلاحظ أن حجم الانتاج الرأسمالي قد زاد من عام ٣٨ إلى
١٩٦١ بمقدار ٣/٧ مرة كما يلاحظ ازدياد الاستثمارات الخارجية إن ميل
الاحتكارات إلى وقف تطور التكنيك وعدم الاستخدام الكامل بقوى المنتجة
هو ميل نسبي فهناك الميل الآخر لتطوير التكنيك بهدف التفوق في المنافسة
لذي يؤدي إلى تطور القوى المنتجة ورفع الانتاج. إن تعصم الرأسمالية وعدم
استقرارها الداخلي إنما ينجحان عن ضيق علاقات الانتاج الرأسمالية (القائمة
على التملك الفردي) بالثورة التكنيكية وتطور وسائل الانتاج مما يؤدي إلى
أزمات فيض الانتاج وتعميق التناقضات الاجتماعية ويخلق الشروط الموضوعية
لثورة اشتراكية.

ولقد ساعدت عدة عوامل بعد الحرب الثانية على رفع الانتاج الرأسمالي
كال حاجة إلى تجديد رأس المال الثابت بعد ما لحق بأدوات الانتاج من حروب

أثناء الحرب وإلى المزيد من السلع الاستهلاكية وظهور فروع جديدة في الصناعة (خاصة الكهربائية والذرية) ونتاج المواد الصناعية الخ. وكل هذه عوامل مؤقتة إذ إن العامل الثابت الذي يرفع الانتاج في كل الظروف هو ازدياد الرفاهية للمادية للجماهير وهذا ما يتوفر في النظام الاشتراكي ويدفع بدوره إلى تطوره.

وتنعكس الأزمة العامة للرأسمالية في الحياة السياسية في الميل للنخيل عن الديمقراطية البرجوازية وبسط نفوذ الشركات الشامن على الأمة بوسائل الإرهاب السياسي والرشوة وخداع الجماهير. وفي المجال الخارجي باتباع سياسة « مواقع القوى » التي تستند على توسيع نطاق هستريا الحرب وإقامة الأحلاف العدوانية والقواعد العسكرية وبعث النازية والركض وراء التسلح للمواجهة مع البلدان الاشتراكية وإلى تصدير الثروات المضادة بمختلف الأشكال من الحروب الصغيرة، والانقلابات العسكرية والتآمر مع القوى الرجعية الخ، لإعادة النفوذ الاستعماري إلى البلدان حديثة الاستقلال.

أما في الصعيد الإيديولوجي فإن الأزمة العامة للرأسمالية تنعكس في المحاولة اليائسة لتجميل الرأسمالية وإحفاء طبيعة الاستعمار وتشويه أفكار الشيوعية التي تستحوذ على الملايين من الناس في العالم وجعل شعار محاربة الشيوعية شعاراً لسياسة الحرب والعدوان وفي استخدام الشوقينية والاتجاهات العنصرية لاضطهاد القوميات والتمييز العنصري وفي تنمية نزعات التعصب القومي ومعارضتها مع أممية الاشتراكية، وفي إذكاء الإيديولوجية الفاشية المتطرفة وفي استغلال النزعات الدينية لتفتيت جبهة القوى المعادية للاستعمار وعرقلة التقدم. في كل ذلك تكشف الرجعية الاستعمارية المخطط إيديولوجيتها البرجوازية وتآمرها الذي لا يخرج منه.

لقد حدثت المرحلة الثالثة للأزمة العامة للرأسمالية المزيد من التزدي والضعف، ولا زالت القاعدة القائلة بميل ميزان القوى موضوعياً لصالح الاشتراكية - بحكم قوانين التطور العامة - قاعدة سليمة. ولكن هذا لا

يدعو إلى تفسير سطحي للسياسة الاستعمارية المعاصرة واعتبار كل الاستعماريين غوراً من ورق بقدر ما يدعو إلى الدراسة العلمية الدقيقة للقوانين الباطنية أيضاً لكل من النظامين ومدى تأثيرها على السياسة الدولية.

فبالرغم من الضعف العام الذي أصاب الاستعمار وتفكك نظام حكمه الاستعماري إلا أن انحسار السوق الرأسمالية لم يكن مطلقاً، وقد استطاع - وبعض التكنيك الاحتكاري أيضاً - أن يحقق نمواً نسبياً ويستعيد بعض قواه «نمو الاحتكارات اليابانية» وأحلامه في السيطرة الاستعمارية. وهذا يشكل خطراً على حركة الشعوب المناهضة ضد الاستعمار الحديث. كما أن محاولات ألمانيا الاتحادية لامتلاك القبلة الهيدروجينية والأسلحة الذرية يشكل خطراً على السلم وهذا يستوجب يقظة الشعوب لتعزيز مكتسباتها في الحرية والسلم.

ومن جهة أخرى فإن التناقض الرئيسي بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي لا يبطل التناقضات بين الدول الاستعمارية التي أخذت تتعالم وتهدد نظام الكتل والأحلاف العدوانية الاستعمارية.

٥ - انقسامات في المعسكر الرأسمالي

وتلك الخلافات ليست ظاهرة عابرة وسطحية وإنما هي انعكاس للمتناقضات الرأسمالية التي تتفاقم تحت ظل التناقض الأكبر بينها وبين النظام الاشتراكي. إن قانون التطور المتفاوت بين الدول الرأسمالية ما زال يفعل فعله. فقد أصبحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية الدولة الاستعمارية الأولى عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. وشرعت من طريق العون الاقتصادي في تدعيم سيطرتها على أوروبا وتنتزع الكثير من مواقع الدول الأوروبية الرأسمالية في المستعمرات وتغلغل في كافة نواحي الحياة في تلك البلدان.

وما إن استطاعت أوروبا أن تعيد تجديد اقتصادها حتى أخذت تسرع نحو الاستقلال عن أمريكا وتسعى إلى التوسع الخارجى فهي تمتد مقومات المنافسة من أيد عامة وموارد خامات ومستوى تكييكي عال وخبرة في لسوق لعالمي. وقد يعكس هذا الصراع بشكك مكشوف في شعار «أوروبا للأوروبيين» والذي وحد الترجمة العملة له في عدة مواقف منها رفض دول أوروبا الغربية قبول بريسيد (حليعة أمريكا) في السوق الأوروبية المشتركة، موقف فرنسا من الناتو وسعيها لزعزعة أمريكا في جنوب شرقي آسيا وتقربها للدول العربية وإدانتها للعدوان الأمريكي الأسرثلي الأخير ومنذ عام ١٩٦٤ كانت نيويورك تدير تحتفظ أن «العلاقات الفرنسية والأمريكية أخذت تسير من سيء إلى أسوأ ونقترب من المجابهة على النطاق العالمي» ولا يمكن بالطبع اتخاذ هذه الفاهمة دليلاً على جنون ديغول (بعظمة فرنسا). فوراءها تكمن مجموعة من العوامل والمصالح، الاحتكارية لفرنسا وبلدان أوروبا الغربية والمصالح الوطنية التي تهددها سيطرة الاحتكارات الأمريكية ومهما يكن فإن لطريق الذي نترجمه فرنسا هو الطريق الذي ستمير عليه الكثير من الدول الرأسمالية الأخرى في ظروف خاصة وهي تشق عصا الطاعة على الاحتكارات الأمريكية.

هذا العامل مهم لأنه يضعف الجبهة الاستعمارية ويمكن حركات الشعوب من فرص مواقف على المستعمرين تتلاءم مع روح العصر وتوفر أمام البلدان الحديثة إمكانية للتعاون الاقتصادي شروط أفضل. ولكن من المهم التيقظ إلى خصر الفكرة التي تنادي باعتبار العلاقات مع فرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية التي تنزع إلى الاستقلال عن أمريكا وكأنها تقدم بديلاً للعلاقات بينها وبين البلدان الاشتراكية وتكفها أسباب التطور المستقل. فرنسا أيضاً بلد رأسمالي ومصالحها الرأسمالية تكيف سياستها في التعامل. وبالطبع لا يمكن أن تعمل على مساعدة تلك البلدان على تحقيق مقومات استقلالها الاقتصادي. وهذا العامل يمكننا من رؤية الإمكانيات أمام قوى الاشتراكية والسلم والتحرر لتفرض على المستعمرين مواقف تتلاءم مع روح العصر.

٦ - الثورة المضادة .. والتعايش السلمي

في مؤتمرنا ثالث كانت قضية السلام العالمي تحتل مكاناً بارزاً وكنا نرى في الاستنتاج القائل بإمكانية درء الحرب مصدر قوة لحركة السلام العالمية. فهل ما زالت تلك الإمكانية موفرة؟

نعم ولم يحدث ما يغير في ذلك الاستنتاج. لقد حقق نوازن القوى الحديد بين لنظامين الاشتراكي ولرأسمالي وتزايد نصال الشعوب فترة عشرين عاماً من السلام. وبنظامي هذه القوى وبنضالها ووحدها يمكن تغاضي الحرب لعالمية الثالثة. ومع ذلك فثمة حروب استعمارية محلية شنت لتقويض استقلال الشعوب الصغيرة وكادت أن تدفع العالم إلى حافة الحرب الكبيرة (كوبا، مصر الخ). وقد أثار هذه الحروب الشكوك حول جدوى سياسة السم طالما كان الاستعمار يواصل تدخله السافر بغية ابتلاع الدول المستقلة لواحدة تلو الأخرى ويرى البعض أن سياسة السم تدفع البلدان الاشتراكية إلى التضحية بمصير الدول الصغرى وأن السلم أصبح يعني سلامة الدول الاشتراكية

وهذه المحجج تنصق من مواقع اجمود لباري ولا ترى الكثير من الخفايا الخاصة بعملية النصال ضد الاستعمار.

إن الحروب الصغيرة هي شكل من أشكال الثورة المضادة، شكل لتدخل الاستعمار في شئون الدول المستقلة لمبادئ المساواة لدولية والسيادة الوطنية.

ولكن البدن الاشتراكية لا تتدخل في شئون الشعوب وسيادتها ولا تفرض عليها وصاية وانما تقدم المساعدة والعون. والمساعدة باختيار ورغبة وردة تلك الشعوب وهذا مبدأ من مبادئ احترام السيادة الوطنية للدول ولتعون معها على قدم المساواة تقوم عليه لسياسة اخارجية لبلدان الاشتراكية مثلاً إزاء التدخل الاستعماري في الكونغو: هل كان من الواجب أو المقبول - من وجهة نظر السيادة الوصية للكونغو - أن يتدخل الاتحاد لسوفييتي بحجة صد التدخل الاستعماري؟ والمعلوم أن مستوى علاقة الكونغو

بلغ درجة طرد السفير السوفيتي (لا الأمريكي) واغلاق السفارة السوفيتية؟ هل كان من الممكن أن يتدخل أي بلد اشتراكي لوقف الثورة المضادة الرجعية في أندونيسيا أو لدومنيكان الح ٢ وفي حالة البلدان الصديقه للدول الاشتراكية لا شك في أن مستوى لمساعدة من قبل البلدان الاشتراكية يكون أكثر فعالية ولكن الاستعادة القصوى من تلك المساعدات مما يمكن من صد التدخل الاستعماري أمر تقرره تلك البلدان لصديقة بكم من حريتها. وفي حدود أوضاعها لسياسيه والاجتماعية فقد استعادت تلك البلدان من العون الاشتراكي قنصدياً وسياسياً. موقف الاتحاد السوفيتي الحارم لدي أحبط عدون ١٩٥٦، ومساعدته والبلدان الاشتراكية الأخرى لوسيع وتمتين القاعدة الاقتصادية لنظام في ج.ع.م والعون العسكري والاقتصادي والسياسي ولدبلوماسي في الحدود التي تطلبها الظروف الوصوعية التي تم فيها عدوان ١٩٦٧.

إن الصل ضد الثورات المضادة يعتمد في الدرجة الأولى على الإرادة الذاتية للشعوب وتمرسه في النضال ضد الاستعمار مع الاستناد الحريء والوضوح على العون المخلص للبلدان الاشتراكية وفي هذا المعنى نضم دور حركة الشعوب في لنضال العام لنصفية الاستعمار وتأمين اسم العالمي.

إن المنادين بتكبير كل حرب صغيرة إلى حرب عامة رغم أهواها هم في الواقع قليلو الثقة بنضال الشعوب ومقدرتها على النصر ووحدة سادتها اوطنة وقضية السلم، ومعامرون يسريون يريدون حل قضايا النضال العالمي المعقدة بضربة واحدة مهما كانت نتائج تلك الضربة على عملية التطور الثوري العالمي بأسرها، ويفقدون أي مسؤولية تجاه امصير الانساني، قسوا لادراك بحقائق العصر.

وإذا كانت المسألة بهذه البساطة لماذا لم يلجأ لاستعمار إلى البدء بالحرب العالمية؟ وإد ك نعم أن الرأي العام التقدمي في العالم بأسره يقف ضد تفجير

الحرب النووية ويعتبر البدء بها جريمة لا تغتفر قبأي حق لحمل البلدان الاشتراكية هذه الجريمة ؟

إن التعايش السلمي هو مبدأ سيم للعلاقات بين الدول قائم على الاعتراف بالسيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شئونها والتعامل بينها على قدم المساواة ورفض الحرب وسيلة لحل النزاعات بينها والخيلولة دون شوب حرب عالمية. وهو موجه أساساً ضد عدوانية الاستعمار وتلاعبه بمصائر الشعوب وخلق أفضل الشروط لتطور الحركة الاشتراكية والتحررية وللشعوب التي تبني الاشتراكية والشيوعية أو التي تناضل في سبيل تعزيز استقلالها وتغيير الحياة الاجتماعية فيها. « وهذا نضال صعب ومن كان يظن أن من السهل بلوغ السلام وأنه يكفي التلميح حتى تحمله الينا البرجوارية على طبق، إنما هو انسان ساذج تماماً » - لينين - (من خطاب في مؤتمر الأسطول الحربي لعامة روسيا ١٩١٧).

وليس هذا موقفاً سلبياً من قضايا الشعوب. إن الشيوعيين إذ يدافعون عن مبادئ السلم والتعايش السلمي إنما يناضلون لوضع حد نهائي للحرب الباردة وحل الكتل الحربية وتصفية القواعد العسكرية وتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل تحت الرقابة الدولية وتسوية القضايا الدولية المتنازع عليها عن طريق التفالوض واحترام المساواة في الحقوق بين الدول، وحرمة أراضيها واستقلالها وسيادتها وعدم تدخل البعض في الشؤون الداخلية لبعض الآخر وتصوير العلاقات التجارية والثقافية والعلمية بين الشعوب على نطاق وسع (بيان الأحزاب الشيوعية - عام ١٩٦٠).

وهذه المبادئ إنما تلي بشكل تام احتياجات النضال من أجل الاشتراكية ومن أجل التحرر الوطني وحق الشعوب في التطور المستقل وتحقق أفضل الشروط لتطوير ذلك النضال. وفي نفس الوقت فإن الحركة الشيوعية العالمية الملتزمة ببيانها الصادر في عام ١٩٦٠ وهي تلتزم بعدم تصدير الثورة لا بد أن تقف أيضاً ضد تصدير الثورة المضادة وهذا موقف تلتزم به الحركة الشيوعية

وجميع قوى المعسكر الاشتراكي ولكن القضية الجديدة التي برزت بعد بيان ١٩٦٠ هي قضية الهجوم الاستعماري. وهذه مسألة تهم الجبهة المضادة للاستعمار بأسرها. ولقد أصدرت الأحزاب الشيوعية موتفاً محدداً في هذه المسألة عام ١٩٦٠ بدعوتها لشعوب جيع البلدان بالتراس وتهتة جميع قواها الداخلية والعمل بنشاط وحزم استناداً إلى يأس النظام الاشتراكي لصد تدخل الاستعماريين في شئون شعب أو بند يهض لثورة. لقد كان لاستعمار وهو يرى نظام حكمه القديم ينهار ينجأ إلى أشكال جديدة وبالسالب أكثر مراوعة وخداعاً. لكنه وقد اتقد تطور البلدان المعتقة مه اتجاه النضال الحازم ضد أشكال لاستعمار الحديث أصبح أكثر ضراوة في مواجهتها. وهنا توجه الجبهة العالمية قضية الصياغة الملائمة للتضامن بين البلدان الاشتراكية والبلدان الحديثة لوقف أشكال الثورة الاستعمارية المضادة.

هل يمكن قيام التعايش السلمي وفي نفس لوقت اعمل الحازم من قبل الشعوب وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية موقف الثورة المضادة؟

هذا ممكن. لأن التعايش السلمي يعني تفادي الحرب العالمية الثالثة. وهذه الإمكانية أصبحت أوسع مما كانت فيما مضى بحكم تنامي القوى المعادية للحرب بين الشعوب وإمكانياتها لكسب هذه الحرب ضد الاستعمار إذا ما ارتكب المجازفة بإشعلها.

وإذا كان على الشعوب ان تصفي مواقع الاستعمار لاقتصادية والسياسية والعسكرية بينها وتدعم مراكز الثورة فإنه من لجهة الأخرى ينبغي تحديد مستوى علافة بينها وبين لبلدن الاشتراكية بالشكل لواضح وباحاب بدقيق لتكنيك الثورة المضادة وكيفية مواجهته.

إن تفاقم تناقضات الرأسمالية أمر محتوم في زمن الحرب والسلم على سواء. وفي ظروف المباراة السلمية بين النظامين، حيث يسجل النظام الاشتراكي تفوقاً مطرداً، تزايد أزمة الاستعمار وتشد تناقضاته وتنصح الأزمة الثورية وتتهياً شروط انتصار ثورت اجتماعية جديدة لذلك ينجأ

الاستعماريون إلى سياسة التوتر الدولي والعدوان بدافع الخروج من أزماتهم وضعاف عممية التطور الثوري. وإن اتخذت سياستهم اتجاه المحوم على منطقة التحرر لوطنى فذلك لأن المواجهة مع النظام لأشراكي والمحرزة بحرب علمية لم تعد سهلة وانها المحرزة بهيئة النظام الاستعماري نفسه. فالأساس لموضوعي اذن لإمكانية فرض السلم والتعيش السلمي على استعماريين لا زالت موجودة وفي اطار هذه الامكانية يمكن مواجهة العدوان لاستعماري ووقف ثورانه انصادة ويمكن تصوير الثورة الاجتماعية بمختلف الأشكال

٧ - شكل واحد لتقدم الثورة؟

بأنه من خطأ استخدام حقيقة ترايد عدوانية للاستعمار دليلاً نظرياً لتقديم شعارات خاصة بقول بضرورة توحيد ستراتيجية الثورة العلمية استناداً على قاعدة انضام المسبح باعتباره الشكل المصق في جميع الظروف - ذلك لأن لثوره لا نصنع بانضبط ولا وفق لرعبات الداتيه ولكن نتحقق بتوفر شروطها الخاصة ولتدين ظروف التطور لمختلف اسمدان تتحد سماتها الخاصة بها. وثانياً لأن ترايد عدوانية للاستعمار ورم يغير في الامكانيات الموضوعية التي تجعل الثورة في مختلف ابدان تتحد بمختلف الأشكال بما لها شكل الانتقال لسلمي، صعوبات واقعية في هذا السبيل.

وكن يبدو أن هذه الحجة انما هي في الأصل موجهة للاستنتاج لذي توصلت اليه الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠ حول شكل الانتقال السلمي للاشراكية.

وسفادي الوقوع في الخطأ ينبغي تجنب النظر إلى تلك القضية بشكل جامد ومعالجتها معاجة علمية تأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية (محتوى العصر) والظروف الموضوعية والذاتية الخاصة بالثورة في كل بلد.

يقول لينين: « الماركسية تعادي جميع لصيغ المجردة ووصفات المذهبيين

ونقرر أن التعبير في الأوضاع الاجتماعية يؤدي حتماً إلى ظهور أشكال جديدة
لانتقال لا يعرفها مثلاً قبل الفترة المعنية .

(لينين - ماركس المجلد الماركسية - ص ٢٢٩)

وفي عصرنا المتسم بالصعود التاريخي للاشتراكية تظهر طريق جديدة
وعديدة لذلك الانتقال .

إن سلمية الانتقال للاشتراكية ليست بدعة ولكنها إمكانية تنشأ من
توازن معين في الصراع الطبقي . وحتى في ظروفه فإن لينين لم يستثن تلك
الإمكانية وقال : « إنه من غير الجائز أن نشكر أنه من الممكن في حالات معينة
استثنائية مثلاً في دولة من الدول الصغيرة تحققت الثورة الاجتماعية في جارتها
من الدول الكبيرة أن تتنازل - المرجويزة عن السلطة بصورة سلمية إذا
اقتضت أن مقاومتها أمر لا جدوى منه . وإذا كانت تفضل لابقاء على
رؤوسها سلمية » (من مقال لينين .. يصعد الجزء بالماركسية) .

وهذه الامكانية تتسع لرحبها مع وجود نظام اشتراكي عالمي ومع المباراة
الاقتصادية السلمية بينه وبين النظام الرأسمالي وفائز الاشتراكية على حقول
الملايين بين الجماهير .

وتضع الأحزاب الشيوعية إمكانية البرلمان ضمن طرق الانتقال السلمي .
فليس هناك ما يمنع في حالة إحراز الأغلبية ثورية بقيادة الحزب الشيوعي من
الانتقال السلمي للاشتراكية .

أما في البلدان الحديثة الاستقلال وحيث تنشأ قضايا التحرر بقضايا
التغيير الاجتماعي ويصبح الطريق غير الرأسمالي شكلاً للانتقال إلى الاشتراكية
فإن هذه الإمكانية تتحقق بمختلف الطرق (ج . ع . م . بورما) .

ومع حقيقة أن هذه البلدان تنتقل إلى هذا السبيل سلمياً فإن استعمال

إطلاق للاستعمار الحديث نحر القارة الأفريقية.

إن إعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلي الكثير من لضباب الفكري الذي أحاط بهذه القضية بما عول عنها قوة علمية صحيحة كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومصداً لشعوب العربية بعدل في اراتة الوجود الاسرائيلي الظلمي

إن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الأصليون وأقيمت عليه دولة تمس قاعدة لعدوان الاسعماري على النظم لتقدمية العربية ولثورة العربية بأسرها هي في محتواها قضية صراع صبغي بين الاستعمار الحديث بكل أدواته لعسكريه ولرجعة في المظفة وليت قضية براع دسي أو عنصري وتقترب تلك القضية من الحل بعدد ما تمرر الأنظمة التقدمية وتتطور حركة النصال ثوري في عالم لعربي عامة وفلسطين خاصة.

إن قيام الدولة العربية الديمقراطية فوق أرض فلسطين يصحح الوضع لشاد الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨ داخل هذه لدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الأصليون عرباً وأقلية يهودية حقوقهم الكاملة، وبكامل حقوقها المشروعة في السيادة تصفي أثر الاصطهاد الصهيوني الاستعماري وفي مقدمتها مشكلة للاجئين العرب والمحررة اليهودية. فعلى أساس لتحديد الواضح لمن هو مواطن الفلسطيني تحري إعادة تسكين اللاجئين وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين. أما المهجرون من الجنسيات الأخرى فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم.

٥ - دور الديمقراطيين الثوريين

تواجه الثورة العربية هذه المهام المعقدة ومن سماتها احتلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة في الأقسام منها التي وصفت بالسلطة.

وقد قامت تلك العناصر بإحداث تحولات ديمقراطية عميقة امتهدفت

تصبية رأس المال لأجسي والقواعد الاجتماعية للصناعات القطاعية والرسالة
الكثيرة مع اقصائها من مراكز السلطة. كما أنها وفي أرقام منها أجرت
تجولات لبدء لقاعدة الاشتراكية ورسمت طريق الاشتراكية كهدف وان
كان ذلك الحديث من الناحية النظرية يشوبه بعض العموض النظري ويحوى
مفاهيم غير عديمة حول الاشتراكية.

وقد قيل تلك احزاب على خلاف مسيواتها لكل من ج.ع.م.
واجزائر وسوريا، تقيماً إيجابياً في حدود جرائدها لاكن الثورة الديمقراطية
ومواقفها احريثة ضد الاستعمار. ولا زال موقفنا هو دعم لأنظمة التقدمية في
تلك البلدان في وجه الردة الرجعية التي يقف وراءها الاستعمار الحديث.

وفي سبيل تطوير الثورة الاجتماعية ينبغي علينا أن نجيب على السؤال: لي
أي تحة تتطور تجربة الديمقراطيين الثوريين؟ فهذه التجربة لحداتها اختلفت
وتختلف حولها لتقديرات. فهناك لتقديرات لبيعة التي تهول منها وتعتمرها
تجربة متكاملة تحمل مياً بالماركسية حول قوانين تطور الاجتماعي. وهناك
تقديرات لمرحلة تخففها إلى مستوى حركة برجوزية صغيرة عاجزة عن
مواكبة لثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها.

ولكيلا تقع لي خطأ التقديرات بذية أو نزلق في تعصبات المموم
للعقائدي من لهم أن نستند في تقييم تلك العاصر وتحريرتها الحالية في
لثورة لعربية إلى احقائق خاصة بتطور هذه الثورة في ظروف لتاريخية
لراهنه.

«إن جميع الأمم تنص إلى الاشتراكية، هذا أمر محتوم ولكنها لن تنص
جميعها على صرورة واحدة. فستحتم كل منها أمراً تنعرد به في هذا الشكل أو
ذلك من أشكال الديمقراطية، في هذا المظهر أو داث من مظاهر دكتتورية
البروليتاريا، وفي سرعه تحول مختلف وجوه الحياة إلى الاشتراكية» (بين (من
مقال بصدد هزم بالماركسية).

العنف ضد الثورة مما بعد أمر محتمل. وينجم مثل هذا اخطر عن امكانيات التدخل الاستعماري مباشرة أو غير مباشرة (كما حدث في غانا) وهذا يتطلب مستوى أعلى من النقطة الثورية، والاستعداد لرد هذا العنف.

وغني عن الذكر أن إمكانية الانتقال السلمي لا تعني اغفال الامكانية الأخرى غير السلمية ومقاومة الصدمات المحسوسة لاردة الجماهير بالعنف. وحتى قبل الثورة وفي محوى لتحضير لها تلجأ تلك الطبقات في كثير من الأحيان إلى استعمال العنف ضد الحركة الجماهيرية. وفي خلال هذا الصراع تتمرس لطبقة العامة والقرى لثورية الأخرى وتكتسب القدرة على مواجهة لعنف بالعنف

إن رؤية إمكانية سلمية والاستناد إليها عندما تتوفر الظروف تساعد امصائل الثورية على الالتصاق بالجماهير وكسبها إلى جانب الثورة، كما أنها تنفذ من اعمى لسياسي والتمسك بشكل واحد للثورة مما يقود إلى المغامرة لنفي بصر ببع الضرر بقضية الثورة نفسها.

ومن العسير وغير لسلم رسم اشكال انتقال بعينها للثورة الاشتراكية طالما كانت الثورة لاجتماعية في واقع معين هي انعكاس لذلك الواقع بكل خصائصه المميزة ومؤسسته السياسية الخاصة ومستوى الصراع الطبقي - الخ.

ويستقيم هذا مع ما جاء في بيان لأحرب عام ١٩٦٠. في كل بلد من ابدن تحدد الظروف لتاريخية الامموسة والامكانيات الفعلية لهذه أو تلك من طرق الانتقال إلى الاشتراكية.

غير أن هذه المسألة لا زالت موضع جدال وتشكيك بالنسبة لعالم الثالث وذلك بسبب الظروف التي يعيشها والتي تتميز بالسمات الآتية:

- الهجوم الاستعماري العنيف على الثورة الاجتماعية وقطع الطريق عليها بمختلف أشكال الثورة المضادة من انقلابات إلى حروب محلية الخ..

- ضيق فرص التطور عن طريق الديمقراطية الغربية والتي برهنت على أنها مكشوفة لتدخل الاستعماري والتغول الرجعي في البلاد .

- اصطدام الروح النضالية للشعوب بمعوقات التطور ورغبتها في الإسراع بتصفية تلك المعوقات . وهذه الأفكار النازعة إلى أشد أنواع العمل الثوري عنفاً تعكس صلابة تلك الحركة الشعبية في النضال ضد الاستعمار . ولكن عدم النضوج الفكري لقيادات تلك الحركة يدفع بعضهم إلى أعمال المغامرة بدلاً عن التعبير الإيجابي عنها في العمل الثوري والذي يستوجب اجادة فن الثورة بفهم قوانينها الموضوعية والعمل الواعي وفق تلك القوانين في النضال الثوري . ويعني هذا بالضرورة اقتراب تلك لقيادات إلى الماركسية اللينينية - علم الثورة الاجتماعية - حتى يصبحوا قادرين على تقديم قيادة سليمة في الظروف المعقدة التي تحيط بنضالهم . والماركسية بالطبع ترفض الأخذ بشكل واحد من أشكال النضال نظراً لاختلاف التطور من بلد إلى آخر وما ينجم عنه من اختلاف أشكال الصراع الطبقي وادواته السياسية .

إن تمية روح النضال بين لشعوب ضد العنف الاستعماري ومواجهة هذا العنف عملية ثورية أكثر تعقيداً والمألة الأساسية فيها هي تكوين الجيش السياسي القادر على النضال بكافة الميادين السياسية والاقتصادية والإيديولوجية وتعبئة قوى الشعب حول قضية الثورة الاجتماعية وهذه المهمة تقتضي العمل بين الجماهير والاسناد إليها وتدريبها وتعليمها مختلف أشكال النضال الثوري . وعندما يتضح لشروط الموضوعية والذاتية ستجد الثورة التعبير الملائم عنها في هذا الشكل أو ذلك من أشكال النضال .

الباب الثاني

العالم العربي

١ - حركة التحرر العربية واجه قضية الثورة الاجتماعية

السمة التي تميز الثورة العربية في مرحلتها الراهنة هي اقترانها من التصفية لنهاية لنظام الحكم الاستعماري القديم ومواجهتها للاستعمار الحديث وهي تشق طريق التطور الاجتماعي .

في هذه المرحلة فإن أساليب الاستعمار الرامية لقطع الثورة الاجتماعية وحصر الشعوب العربية في طريق الرأسمالية تغدو أشد مكرراً ومخاتلة . فبجانب الطبقات الرجعية التقيدية تسعى الدوائر الاستعمارية إلى استئالة اقسام من الفئات ذات التطوعات الرأسمالية إلى جانبها مؤثرة بذلك على وحدة الجبهة الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار .

إن وحدة القوى الثورية تغدو أكثر إلحاحاً لتأمين سير الثورة الاجتماعية ولتجميع كافة قوى الشعوب العربية لمواجهة الاستعمار الحديث .

لقد ارتفعت بعد نكسة يونيو العسكرية أصوات تدعو للمصالحة القومية كشرط « لوجود القومي » وتشكك في طريق الثورة الاجتماعية وما أبحرته من تحولات ثورية تمهيداً لتصفيتها فتلتقي تلك الأفكار - بوعي أو بغير وعي - مع أهداف الاستراتيجية الاستعمارية الرامية إلى تحويل نصرها العسكري إلى نصر سياسي أي إجهاد الثورة الاجتماعية .

وأبواب الهزيمة إنما هي في الواقع تكمن في عدم وصول التحولات إلى مستوى التصفية الداخلية للعناصر المضادة للثورة وعدم اكتمال وحدة القوى الثورية على النطاق العربي. ولا زالت هذه هي الشروط الضرورية لتطوير الثورة العربية بعد انتكاسة يونيو..

إن لعامل القومي بالتأكيد موجود ولكنه لا يعني المصالحة القومية. فالتمريق بين اتبعين مهم وليس مسألة شكلية. فلقد أحدث العدوان الاستعماري الصهيوني على البلدان العربية سخطاً عميقاً بين الجماهير العريضة من الشعوب العربية بما فيها فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها ضمن القوى الاشتراكية أو الرغبة في التطور الاشتراكي، ولكنها لا زالت ترفض الاعتداء على الوطن العربي ولديها الاستعداد للدفاع عنه. هذه مسألة تختلف عن المصالحة القومية بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة. إذن فإن هذا الاستقطاب في حد ذاته تم خلال فترة من النضال والصراع الاجتماعي وتحركه مصالح طبقية منباعدة لا يمكن المصالح معها إلا على أساس وقف المصالح التقدمية وتغليب المصالح الرجعية عليها.

وأهمية العامل القومي تنبع من كونه يمثل قوة ضغط على القوى الرجعية تستطيع على الأقل عمل يدها إن لم يدفعها إلى اتخاذ بعض المواقف الإيجابية إزاء الخطر الاستعماري المباشر.

إن البعث القومي للشعوب العربية لن يكون بدون استكمال تحررها السياسي وتطورها الاجتماعي. والخطر الذي يهدد هذا البعث هو «الثورة المضادة» رامية إلى إعادة النفوذ الاستعماري بأدوات سياسية وعسكرية تتمثل في الدوائر الرجعية العربية وفي إسرائيل. هذا هو المفهوم التقدمي للبعث القومي العربي.

وهناك مفهوم رجعي للبعث القومي يعني بقاء الشعوب العربية في إطار العلاقات التقيدية الموروثة عن نظام الحكم الاستعماري.

إن الدعوة للمصالحة القومية هي دعوة للاستكانة والتخلي عن النضال في سبيل أهداف الأمة العربية، وهي في الواقع إنما تعكس الوجه الرجعي للقومية العربية امثل لمصالح الفئات الرجعية المرتبطة بالاستعمار، وقد استغلت النزعة القومية ارجعية دائماً لإضعاف الحركة الثورية العربية داخلياً وعزلها خارجياً عن احركة التحررية والاشتراكية العالمية كحليف طبيعي لنضالها التحوري والاجتماعي.

إن للفكرة القومية أثراً لدى الجاهل العربية لارتباطها بتطلعات مشروعة لرؤية أمة عربية حديثة مزدهرة اقتصاداً وثقافة ولغة وحضارة. ولكن هذه التطلعات الكبيرة لا يمكن تحقيقها بالرغبة الذاتية وإنما بنضال شاق ضد كافة أسباب الانقسام والتخلف الاقتصادي والحضاري وجهود كبيرة لوضع المقومات الضرورية للنهضة القومية. وهذا النضال وخاصة بعد تحقيق الاستقلال السياسي وتكوين حكومات محبة عربية سيكون بالضرورة ذا طابع صبغي وتحكمه قوانين التطور الاجتماعي. ذلك لأن القومية من وجهة النظر العلمية واقع اجتماعي وتاريخي. وقد ظهرت القوميات في التاريخ في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي، مرحلة الثورة الديمقراطية على النظام الاتعاعي. وظل عامل الصراع الاجتماعي (الطبقي) مباشراً كان أم غير مباشر يلعب الدور الحاسم في تطورها.

فقد واكبت احركات القومية في العالم كله عهد انتصار الرأسمالية احاسم على الاقطاعية. إن الأساس الاقتصادي لتلك الحركات هو تفوق الانتاج البضاعي تفوقاً تاماً مما تطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلي وتوحيد جميع الأراضي التي يتكلم مكانها لغة واحدة في دولة واحدة، وإزالة كل حاجز من شأنه أن يعوق تطور تلك اللغة ورسوخها في الأدب - ذلك لأن اللغة وسيلة كبرى لاتصال الناس بعضهم البعض. كما أن وحدة اللغة وحرية تطورها هما أهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة حقاً تتوافق والرأسمالية الحديثة ولتكتل الناس تكتلاً حراً واسماً داخل كل طبقة من طبقات المجتمع واخيراً لإقامة علاقات وثيقة بين السوق وبين كل رب عمل

كبير أو صغير، بين السوق وبين كل بائع ومشتري. لينين (حق الأمم في تقرير مصيرها). ولكن الثورة الديمقراطية التي قامت بها الجماهير ضد الحكم المطلق والتمكية القطاعية أفضت إلى سيطرة البرجوازية وإحلال الاستغلال الرأسمالي محل الاستغلال القطاعي. إن تطور الرأسمالية إلى احتكار فاستعمار تجاوز الحدود القومية وحل إلى المسألة القومية كل تناقضات الرأسمالية.

فدخل الأمة الواحدة عمقت الرأسمالية الانقسام الطبقي حتى صارت «أمتين» كما قال بحق لينين تعبيراً عن الفوارق الاجتماعية الشاسعة بين حفنة من الملاك والرأسماليين تستثمر الملايين من العاملين الفقراء. وقد أصبحت الثورة الاشتراكية ضرورة حتمية لحل التناقضات الاجتماعية وتوفير أسباب ازدهار الأمة.

واقترام العالم بين حفنة من الدول الرأسمالية الكبرى عرض الأمم إلى اضطهاد مزدوج يتمثل في القهر القومي والاستغلال الرأسمالي مع إبقاء الشعوب في حالة التخلف واحتفاظها بعلاقات شبه اقطاعية وقبيلة شكلت عائقاً لتطورها القومي بعد الاستقلال.

إن الإيديولوجية الاستعمارية القائمة على تبرير استغلال ونهب الشعوب لا تعترف إلا شكلياً بمبدأ السيادة الوطنية وحقوق الدول الوطنية، وتنكر عليها حقها الشرعي في التأميم بمواردها الطسعة وغيرها من الثروات، وترفض الاعتراف بحقها في اختيار طريق التطور الذي يروق لها، وتبرر تصدير لثروات المضادة ومحاربة الحكومات التقدمية. ويتبدى الخطأ الإيديولوجية الاستعمارية في استغلال النزعة الشرفينية لاضطهاد الأمم وذكاء العصرية لتفرق بين الشعوب وتسرع لنزعات القومية الرجعية لتخدير حركات الشعوب وعزها عن الجبهة الاشتراكية العالمية المعادية للاستعمار.

«الفوا استغلال انسان لانسان بلغ استغلال أمة لأمة» - ماركس. من هذه النقطة الجوهرية تنشأ الفكرة الاشتراكية لتحرير القوميات وتطويرها. ولقد طور لينين هذه الفكرة فيما بعد في برنامج الماركسيين الروس حول

لمسألة الوطنية في ظل لرأسمالية يستحيل القضاء على الاصطهاد القومي (والاصطهاد السياسي عامة). ولهذا كان من الضروري القضاء على الصنقات، أي إقامة الاشتراكية ولكن الاشتراكية لا تقتصر إصلاً على الاقتصاد وحسب. فلأجل لقضاء على الاصطهاد القومي لا بد حتماً من قاعدة. وهذه القاعدة هي الاتح لاشرائي. إلا أنه لا بد أيضاً من أن يقوم على هذه القاعدة تنظيم ديمقراطي للدولة، وجيش ديمقراطي لنخب. تحول للرأسمالية إلى الاشتراكية يخلق امكانية لقضاء على الاصطهاد القومي قصاصة تماماً ولن تصبح تلك الامكانية حقيقية واقعة إلا بشرط واحد ووحيد فقط هو إقامة الديمقراطية على نحو تام في جميع الميادين بما في ذلك تعيين حدود لدولة (المتعددة لقوميات) وفقاً «للمشاعر» السكان بما في ذلك حرية الانعصاف. وعلى هذا الأساس يفضى عملياً واطلاقاً على كل الاحتكاكات القومية، وعلى كل بوادر الخدر القومي، ويتم لتقرب والاندماج بين الأمم باصطراط. لبين. الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها)

ولقد قدمت الثورة لاشتراكه في روسيا احسن الديمقراطية العمل بتحرير المستعمرات القبصرية وإعطاء القوميات حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري مع حق الانعصاف. كما حققت المساواة بينها بتطويع القوميات المتخلفة اقتصادياً وثقافياً ورفعها إلى مستوى القوميات المتقدمة فقضت بذلك عن أسباب النزاعات بين الأمم وفندعت جذور شوفينية الأمة الكبيرة وانعصب انقومي في انقوميات التي عانت لاصطهاد إلى المبدأ الأممي لمحمد في شعار «يا عمال العالم وشعوبه المصطهدة تمحدوا» اى يعكس امصالح احيوية بين حركة الاشتراكية لعالمية وحركة التحرير الوطني في انصاف ضد العدو امشترك الأساسي: الامبريالية والاستعمار. كما أنه يعكس أيضاً لوحدة العميقة بين عمال وشعوب العالم النابعة من انسجام مصاحهم في الديمقراطية والاشتراكية

يقول لينين «يفي على الأممية لشيوعية أن تعمل من التقارب بين لبروليتاريا وجهامير الكادحين في جميع الأمم والبلدان، بغية الفصل الثوري امشترك من أجل اسقاط الاقصاديين والبرجوازيين، حجرة الزاوية لكامل

سيستها في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات. ذلك لأن هذا التقارب هو الأمر الوحيد الذي يضمن الانتصار على الرأسمالية. وبدون هذا الانتصار يستحيل القضاء على الظلم الوطني وعدم المساواة الوطنية». (مشروع المبادئ في المسألة الوطنية).

إن وقوع حركة الوطنية العربية تحت تأثير النزعة القومية المنعزلة وتيارات العودة إلى «الماضي الذهبي» منهجاً في العمل الفكري والسياسي واغفالها تجارب حركة الثورية وفكر الثوري المعاصرين، عاق انطلاقتها وفتحتها على حقائق العصر. ولقد انعكست الآثار السلبية هذه العزلة في ما أصاب تلك الحركة بعد الاستقلال من تعثر في السير في طريق التطور الاجتماعي. ولقد ساعدت روح العداء للشيوعية على إضعاف الحركة الثورية والتمهيد لسيطرة الطبقات الرجوازية والاقطاعية. وتلك انصقات بحكم مصالحها الطبقية عاجزة عن إنجاز مهام الثورة الديمقراطية فانقطع سير الثورة الاجتماعية وطلت علاقات الإنتاج التقليدية جسراً لأشكال الاستعمار الحديث.

إن لبلاد عربية التي سلكت صريق التغيير الاجتماعي تعكس في ما تنجزه من تحولات جذرية لصالح الجماهير ملامح من حياة الاشتراكية التي تسير بحوهم ونقدم صورة جديدة معقونة بيها وبين تلك البلدان التي انحصرت في صريق لتطور الرأسمالي.

إن احياة نكتسح الدعوة القومية ذات المضمون الرجعي والتي يعارض آمال الشعوب في لتقدم، وتدلل على سلامة الثورة الاجتماعية كالتطريق الواحد المؤدي إلى تصفية الانقسام والفرقة القومية ومعوقات النهضة من أشكال التخلف واجمود الاقطاعي المرتبطة بالاستغلال الاستعماري. إن حركة التغيير الاجتماعي المنصق نحو لاشتراكية تعطي الحركة القومية العربية محتواها النقدي المنسجم مع مصالح الأمة لعربية وتضع قضية الوحدة العربية في وضعها اسليم.

٢ - الوحدة العربية ومضمونها الجديد

إن شعار الوحدة العربية شعر له مقوماته الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الشعوب العربية . ومن أهم تلك المقومات اللغة والثقافة والمصالح المشتركة .

إن ظروف التطور غير المتناسق التي امتد ما بين بلدان العربية أحدثت تفاوتاً في تركيب لافقتصادي والاجتماعي وفي تطور الثقافات لعربية من بلد لآخر . غير أن ذلك لا يهدم المقومات الأساسية للوحدة العربية فهذه الشعوب في نضالها من أجل استكمال الثورة الاجتماعية بطور تلك المقومات وتجمع من تباين أوضاعها الاقتصادية والثقافية مصدر إثراء لخصائصها المشتركة .

وتنبعث ضرورة الوحدة من احتياجات التطور الملحة للبلدان العربية في ظروف الأشكال الحديثة للاستعمار ، إذ بتشتت الاستعماريين بموقع نفوذهم ويسعون بطرق جديدة لا تستثني انضغوط الاقتصادية والعسكرية ، وفي ظروف تكتل الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى في السوق العالمي ، لضغط على البلدان النامية وانسحابهم في شعار مسجماها .

وبنظر إلى كل بلد عربي على حدة نجد ، بدرجة أو بأخرى ، يفتقر إلى الكثير من عناصر النهضة الاقتصادية كقلة الأيدي العاملة (بخلاف ح .ع .م) فإن متوسط السكان في البلدان الأخرى لا يتجاوز ٥ - ٧ مليون) وعدم تنوع الموارد الطبيعية الخ . .

إن الوحدة الاقتصادية توفر للبلدان العربية امكانيات واسعة لتطور تتمثل في موارد طبيعية عظيمة ومتنوعة ثروات وأيدي عاملة بنسبة أعلى في حدود سكان ١٠٠ مليون سمه وسوق شرائية وحدة وامكانيات نقل مفتوحة على العالم . واستنداً إلى هذه القاعدة وبالنظر التكتيكي السريع يمكن خلق تجمع اقتصادي يتسم بتكامل والوتائر السريعة في التطور مما يضمن القدرة على الصمود أمام الضغوط الاستعمارية الاقتصادية وتحقيق فوائد أكبر في لسوق العالمي .

وعلى أساس النهوض الاقتصادية الحديثة تزدهر اسعة والحصارة ونعتني الثقافة لعربة المشتركة وعلى الصعد السياسي فإن نصار الثورة وتوحدنا على أساس دولة كبرى (١٠٠ مليون نسمة) سوف يقب توازن القوى في هذه المنطقة ضد الاستعمار ويكسب مصالح قضايا اسلم وانتدون الدولي قوة كبرى .

لقد كانت حركة الوحدة لعربية في فترة لسيطرة الاستعمارية تعبر عن آمال لوطنية في التحرر فكانت تجمع قوى منباينة من ملوك وحكام فصاعين ورسلين بجانب عمال وفلاحين معدمين وفئات اخرى مهضومة الحقوق هم على نفوذت مواقفهم من لاسعمار كانت تجمعهم الرغبة المشتركة في الانعتاق من النير الاستعماري . واليوم والصفقات المتمكنة تقعد به مصالحها المرتبطة مع مصالح الاسعمار عن مواكبة حركة الوحدة الوطنية فإن حركة الوحدة لن تقطع وسوف تستمر لتعبر عن مصالح الجماهير العربية لراغة في لنقدم ونكسب مضموناً اجتماعياً حديداً . وسوف تستصيع في حالة انساعها أن تؤثر بدرجات متفاوتة على مختلف احكومات وتدفعها إلى اتخاذ مواقف في صالح الحركة الجماهيرية

إن حركة الوحدة العربية بمحتواها الاجتماعي الجديد لا تنفي ما سبقها ، اد إن دور الجماهير الشعبية كان في جميع مراحل تلك الحركة هو الأساس في بنائها واساعها . وعليه من لضروري تميم لتجارب السابقة في اتصال من أجل الوحدة واستخلاص الدروس المفيدة منها .

لقد كان أول تعبير رسمي هذه الحركة ملاد للجامعة العربية ولا شك أن تلك الجامعة لعبت دوراً ايجابياً في تنمية الشعور بكيونة الأمة العربية ونطور لنصال ضد لاستعمار وتنويجه في معظم البلدان بين الاستقلال لسياسي وكان هذا عاملاً مساعداً لكي تصبح الجامعة العربية كومنولث عربياً حقيقياً . وقد حاولت الجامعة أن يصير شيئاً من هذا لنوع . فعيناقها كان محاولة لتعبر عن أمانى الشعوب العربية في مجالي الوحدة اسباسبية

والتمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الحكومات العربية لم تكن في مستوى التعبير عن الأمالي الشعبية ولا في مستوى النضال المستقيم ضد الاستعمار ، فأنحصر التعود الاقتصادي والسياسي بين دول اجماعة العربية في أضيق ا حدود وشل من معالجة ذلك الحمار ، فأصبح بالتدريج يتصاعد أمام القضاء لمشركة لتي تواحه الشعوب العربية وفي مقدمتها خطر وجود الإسرائيلي كأداة للاستعمار احدث ومؤمرات القمة لتي حاءت بمبادرة بالحكومات الثورية كمحاولة أخرى في التعاون لرسمي للتعبير عن لوحدة العربية لمواجهة القضايا الجديدة لم يكن في مقدورها فيما يبدو تغطي حدود معومة من العمل القومي. وهذا صيحي. فمعركة مواجهة مع إسرائيل كأداة للاستعمار احدث هي معركة المواجهة لمصحات لثورة الاجتماعية. ومؤمرات القمة بحكم تباين الحكومات ليست الأداة لرسمية الصالحة للتعبير عن اهداف التعبير الاجتماعي فهي في أحسن الحالات - ونحت ضغط الحركة الجاهرية - يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في بعض تصايا التضامن العربي.

وعلى النطاق الشعبي كدست الشعوب العربية في مصاها من أجل الوحدة ذخيرة من التجارب فيها عناصر مفيدة لنضالها الراهن. فقد مرت حركة الوحدة بتجارب مختلفة في سوريا والعراق تفاوتت فيها طبيعة السلطة السياسية حيث كانت تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين في ج.ع.م وقادة الأجنحة الراديكالية من البرجوازية الوطنية في كل من سوريا والعراق. وبركت تلك التجربة دروساً أهمها ضرورة استناد الوحدة إلى لعن الجاهري الواعي بأهدافها الاجتماعية، وأن تكتسب بجانب العوامل الموضوعية (التحولات الاجتماعية) العواس الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية داخلياً.

وعلى ضوء تجاربنا في الوحدة نستطيع أن نقيّم آثار الفكرة التي ظل يطرحها التقدميون والقائلة إن الوحدة الشاملة تتم تحت ظل الاشتراكية.

بما لا شك فيه أن الأثر الإيجابي المباشر لهذه الفكرة هو إعطاء حركة الوحدة صابعها الاجتماعي المحدد الذي كانت تفتقده وبالتالي إعطاؤها المقدرة على الالتصاق بالجمهور العام والتأثير عليها وفتح آفاق واسعة لتطور الحركة الثورية في المحاء الوطن العربي المختلفة. وبهذا المحتوى نصير دعوة الوحدة قوة رافعة لنضال الشعوب العربية.

ولكن هناك آثار سلبية نجمت عن الفهم الجامد لهذه الصيغة وعدم النفاذ إلى أبعادها المختلفة والتصور عن رؤية مراحل وسطى تعبرها الثورة الاجتماعية في سيرها من مرحلة التحولات الثورية الراهنة إلى مرحلة انتصار الثورة الاشتراكية على نطاق البلدان العربية.. وتحت تأثير ذلك الفهم الجامد اتخذت اقسام من القوى التقدمية مواقف سلبية من قضية الوحدة العربية وبعضها اتخذ مواقف عدائية صارخة متأثرة بالاتجاهات القومية المتعصبة للبرجوازية المحلية. فذعنرت قضية الوحدة عن القوى الثورية الأساسية ولم تكن شعاراً من الشعارات الأساسية في النضال اليومي.

والآن ولكي تواصل الثورة العربية سيرها نحو آفاق جديدة في التطور ولكي تحمي مكتسباتها الثورية الممثلة في الأنظمة التقدمية الفتية ولكي ترفع من يقظتها ومقاومتها لأشكال الاستعمار الحديث والثورة المضادة فإن حركة الوحدة العربية ذات المحتوى الاجتماعي تغدو من القضايا الثورية الملحة. إن احساس القوى التقدمية بهذا الواجب وتصدي قادة مسئولين بين صفوفها للدفاع عنه هو دليل على نضجه.

وستجد هذه الوحدة التعبير الرسمي عنها في تقارب الأنظمة التقدمية العربية ومكانية اتحادها. فهذه الأنظمة، بما انجزت وما ستنجز من تصفية للقاعدة الملاحية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية والمرايية كطبقات استثنائية طفيلية، تزين البعوقات الأساسية المتمثلة في شويينية تلك الطبقات ومطامعها التوسعية التي كانت في ما مضى تضر بقضية الوحدة العربية.

٣ - إتحاد القوى الثورية العربية

إن وحدة القوى الثورية العربية تشكل القلب لحركة الشعوب العربية من أجل الوحدة

وتتم وحدة القوى الثورية خلال عمقية من النضال الفكري والعملي لتغلب على الصعوبات الناشئة تاريخياً من بلد لآخر بأختلاف تطوره، وكذلك سبب نشأة احركات الثورية في أغلب البلدان العربية بمعزل عن بعضها البعض وعدم توفر الفرص والامكانيات للصلات العضوية المباشرة وتبادل التجارب.

لاحظنا حتى الان إن ما يبعد الوحدة التمسك بأشكال معينة من الوحدة والتعصب لتجارب معينة في النضال دون اعتبار لتفاوت درجات التطور واختلاف أنواع المؤسسات السياسية. ولاحظ أيضاً أن ما يقارب بين الفصائل الثورية نحو الوحدة انتاحها على تجارب بعضها البعض والحوار بينها على أساس العلم منهجاً ومرشداً ورؤيتها لتمدد أشكال التطور ووصول كل فصيلة ثورية اليه بطريقها المتمشى مع الخصائص المميزة لظروفها الاجتماعية.

باكتمال وحدة القوى الثورية نكتسب الثورة العربية أهم شروط النجاح لصد الحضر الاستعماري الصهيوني.

٤ - الوجود الإسرائيلي

إن قضية الوجود الاسرائيلي كحصان طروادة خطر حقيقي لضرب الثورة العربية التحريرية من الداخل. فمعد تقسيم فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيل صارت هذه القاعدة الاستعمارية سلاحاً بيد الاستعمار فلقد استخدمت عام ١٩٤٨ لوقف المد الثوري الذي اعتقب الحرب العالمية الثانية، واستخدمت عام ١٩٥٦ لضرب مصر بعد تأميم قناة السويس، واستخدمت عام ١٩٦٧ بعد فشل الردة الرجعية السياسية لوقف حركة التغيير الاجتماعي.

وهذا يتجلى تماماً ادور الذي تعبته نيابة عن الاستعمار القديم والحديث كأداة للثورة المصادة في المنطقة.

هذا وضح من الناحية السياسية كل الوصوح ومع ذلك فقد صاحب الغموض الفكري هذه القصية حول ما اذا كان هناك أساس علمي يبرر قيام دولة اسرائيل كوطن قومي ليهود ؟.

إن مشكلة اليهود لم تنشأ في فلسطين ولا في العالم العربي ولكنها نشأت في أوروبا مع نشأة الرأسمالية وتفاقت بتفاقم الحياة في المجتمعات الأوروبية الرأسمالية. ولقد نشأت الدعوة اليهودية على أساس التزاوج بين النعرة الدينية والمصالح لاقتصادية للبرجوازية اليهودية، كرد فعل للحركة المعادية للسامية التي انتشرت في أوروبا في بداية القرن العشرين فالمجتمعات المغنقة المعروفة باسم «العنبوه» كانت مصدر عمل رخيص بالنسبة للمنطقة لبرجوازية اليهودية (من أردب ائمال والصناعة والربا) التي كاثيت تستغل أفراد المجموعة اليهودية بأجسب الأثمان مما يخفض تكاليف الانتاج ويجعلها في مركز ممار للصافسة. فتلك النزعة الرجعية التي لم تنشأ بدوافع قومية تطورت على نفس الأسس الاقتصادية التي استندت عليها وبتحول الرأسمالية إلى مرحلة الاحكار واحلال اليهود مراكز في اصخم الاحتكارات العالمية تطورت إلى حركة عامة هي لصهيونية ذات المطامع الاستغلالية على البطاق العالمي. وحتى مؤتمر بال بسوي را عام ١٨٩٧ والذي أقر أن تكون فلسطين مقر الدولة اليهودية لم تكن الحركة الصهيونية تتمسك بفلسطين ولا بنوع من الدولة يقوم على أساس الدين اليهودي بل كان ثيودور هرتزل ومفكرو الحركة يفصلون قيام دولة علمنية. وقد شهدت فلسطين هجرة اليهود اليها عام ١٨٨١. وقبلها لم يكن اليهود إلا أقبية بين السكان العرب وتحث تأثير التشابك بين الاحتكارات الصهيونية الاجبرية والأميركية أيدت هاتان الدولتان فكرة الوصن اليهودي في فلسطين واتخذ ذلك التأييد شكلاً عملياً برعد بلفور عام ١٩١٧، وبعدها انتظم تزايد الهجرة إلى فلسطين بتشجيع الاحتكارات الصهيونية وتغذيتها

لنشاط العصابات اليهودية المسلحة في فلسطين بطرد العرب عن أراضيهم، حتى اتخذت شكل أول صدام كبير عام ١٩٤٧ لتهتة الشروط المناسبة لاقتسام الوطن العربي ونشاء دولة سرائيل عام ١٩٤٨ تجسداً تحالف استعماري صهيوني فوق أرض عربية.

إن السمة الحتمة لدولة القومية هي وجود القومية نفسها وللقومية مقومات تاريخية واجتماعية تتمش في الأرض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك والبعة الواحدة ولطابع انغمسي المعر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوصنية فهل يمكن الزعم أن فلسطين هي الأرض التي نشأت عليها تلك العناصر وخقت قومية يهودية في يوم ما؟ نجد الإجابة على هذا السؤال في رسالة لإنجلز عام ١٨٥٣ أن «اليهود أنفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو كتيبة القبائل وضعتها ظروف محلية، كالزراعة وغيرها، في معارضة مع الفضل الأخرى» (ماركس - إنجلز: رسائل مختارة. الطبعة الانجليزية ص ٩٦). وليس هناك في تاريخ اليهود ما يشهد أن اليهود فيما بعد صاروا قومية مبررة في أرض فلسطين أو غيرها. وقد يقول راحم إن اكتساب دولة اسرائيل أرض فلسطين سكمل عناصر الأمة اليهودية. غير أن هذا ينافي العلم ويعزل الأرض كعنصر لتكوين الأمة عن العوامل الأخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكون الأمة. «إن اليهود النقيمين في اعالم المتمدن لا يشكلون أمة. فقد تمثلوا أكثر من غيرهم كما يقول كاوتسكي وباور. كذلك لا يشكل اليهود القاطنون في روسيا وغالب أمة، فلبسوا في هذين البلدين سوى فئة مغلقة ومعزولة. وهذا هو الرأي الثابت الذي يقول به أولئك الذين يعرفون التاريخ اليهودي بقين المعرفة». لينين - من مقال (خوف التمش القومي).

إن التاريخ يسير إلى الأمام. ومنذ انهيار النظام الاقطاعي وانتصار الرأسمالية على النطاق العالمي اكتمل تاريخياً تكوين الأمم. فبسر ثمة سمات مشتركة بين اليهود المقيمين في مختلف أنحاء العالم مما يجعل منهم أمة واحدة تناضل في سبيل وطن قومي. إن اليهود يعيشون في مختلف بلدان العالم كأقليات ومشكلتهم ترتبط بمشكلة الأمم التي يعيشون بينها، وتحررهم هو

تحرر تلك الأمم سواء من القهر القومي أو الطغي - حيث تزول العروقات الداخلية ويدبحون فيها . وقد رفض لينين الاعتراف لليهود باستقلال ذاتي مؤكداً « أن الذين يستطيعون وحدهم دون غيرهم أن يقيموا الدنيا ويقعدوها ضد (التمثل) إنما هم أولئك اليهود الرجعون التافهون الصنف الأفق الذين يريدون أن يرجعوا عجلة التاريخ إلى الوراء » .

وم يرتفع قط أي صوت ضد (التمثل) من جانب اليهود الذين يجدهم تاريخ العام ، والذي قدموا للانسانية مرشدين منقذين في تاريخ الديمقراطية الاشتراكية ، - لينين (خوف التمثل القومي) .

وقيام دولة اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود . إن المفهوم الرجعي العنصري الذي يعارض ذوبان ليهود في مجتمعاتهم المختلفة التي يعيشون فيها يعوق اليوم ذوبانهم حتى داخل اسرائيل ويعتبر أساساً لتمييز عنصري جديد بين اليهود القادمين من المجتمعات الأوروبية المتقدمة وبين ليهود لقادمين في المجتمعات لآسيوية والأفريقية لمتخلفة ، وبينهم وبين الشعوب العربية من جهة أخرى

« إن قومية اليهود الوهمية هي قومية التاجر ، قومية رجل الأعمال مركز (المسألة اليهودية) . والفئات العليا المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي هي التي تسيطر على اسرائيل ومصالحها الاستعمارية هي الأساس المادي لسياستها العنصرية العنصرية .

وإذا كانت مشكلة اليهود قد حلت في إطار الثورة الاشتراكية فهل هناك إمكانية لتغيير الاجتماعي في اسرائيل من الباطن ؟ ان تصور مثل هذا الحل وهم لا يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي أدت لقيام دولة اسرائيل وهي تفتقد السمات الأساسية للدولة الوطنية . فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على أساس اعتصاب مسلح وهي لا تعترف بحدود معينة وتبني سياستها على أساس المطامع التوسعية في الوطن العربي ، وشعارها « ليس لليهود أرض محددة لاقامتهم » . ويتبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين له خصائصه

لمشركة فانسع العرو لأراضي الغير مع اتساع لحدرة يحص من دولة اسرائيل مجرد أداة للقهر الاستعماري والعصري لسكان لا تربط بينهم روابط قومية . ويكشف الوضع لاقتصادي لاسرائيل صميلية وجودها كدولة ليست لها مقوماتها الوصنة

تعتمد اسرائيل على اقتصاد غير منتج أساسه الخدمات والبناء للبدان يستوعان ٦٧٪ من الناتج القومي ويشغلان ٦٠٪ من القوى العاملة . وتعتمد اسرائيل على التمويل اأخارجي . ففي عضون ١٩٥٩ - ١٩٦٠ دخل اسرائيل حوالي ثلاثة الاف مليون دولار ، ولم تساهم المدخرات المحببة بشيء يستحق الذكر في تكوين رأس المال اللازم لتنمية اقتصادها . ان طفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى في الطابع العسكري للحياة فيها وسيطرته لتامة على احياة المدنية بحيث يصبح سكانها من اليهود القادرين على حمل السلاح ، جيش احتلال قائم مستعد في أي وقت .

إن الحديث عن التغير الاجتماعي في اسرائيل حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونه تاريخياً ، حديث بنا في علم الثورة . إن الشعارات الزائفة التي ترغم امكالية حدوث تغير اشتراكي في الوطن القومي لنسي اسرائيل « ليست إلا شعاراً للمصالح الرجعية الصهيونية » . وعلى أساس هذه الحقائق الواضحة والتي تدحض مزاعم الصهيونية حول وطن قومي لليهود في فلسطين فإن القوى الاشتراكية مواجهة بتساؤل حول صحة قرار التقسيم عام ١٩٤٨ .

والتجربة العلمية أيضاً اثبتت خطأ الافتراضات التي بررت التقسيم واعتاره حلاً لتحقيق التعايش السلمي بين الأقليات اليهودية والعرب في فلسطين .

إن الحركة الاشتراكية العربية والعالمية تواجه الآن حقيقة الوجود الاسرائيلي كتجسيد للتحالف الاستعماري الصهيوني غير الشرعي في المنطقة والموجه في الأساس لضرب الحركة اشورية والتقدمية في المنطقة العربية ونقطة

إطلاق للاستعمار الحديث نحر القارة الأفريقية.

إن إعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلي الكثير من لضباب الفكري الذي أحاط بهذه القضية بما عول عنها قوة علمية صحيحة كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومصداً لشعوب العربية بعدل في اراتة الوجود الاسرائيلي الظلمي

إن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الأصليون وأقيمت عليه دولة تمس قاعدة لعدوان الاسعماري على النظم لتقدمية العربية ولثورة العربية بأسرها هي في محتواها قضية صراع صبغي بين الاستعمار الحديث بكل أدواته لعسكريه ولرجعة في المطفة وليت قضية براع دسي أو عنصري وتقترب تلك القضية من الحل بعداها تعبر الأنظمة التقدمية وتتطور حركة النصال ثوري في عالم لعربي عامة وفلسطين خاصة.

إن قيم الدولة العربية الديمقراطية فوق أرض فلسطين يصحح الوضع لشاد الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨ داخل هذه لدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الأصليون عرباً وأقلية يهودية حقوقهم الكاملة، وبكامل حقوقها المشروعة في السيادة تصفي أثر الاصطهاد الصهيوني الاستعماري وفي مقدمتها مشكلة للاجئين العرب والمحررة اليهودية. فعلى أساس لتحديد الواضح لمن هو مواطن الفلسطيني تحري إعادة تسكين اللاجئين وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود فلسطينيين. أما المهجرون من احنسيات الأخرى فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم.

٥ - دور الديمقراطيين الثوريين

تواجه الثورة العربية هذه المهام المعقدة ومن سماتها احتلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة في الأقسام منها التي وصت السلطة.

وقد قامت تلك العناصر بإحداث تحولات ديمقراطية عميقة امتهدفت

تصبية رأس المال لأجسي والقواعد الاجتماعية للصناعات القطاعية والرسالة
الكثيرة مع اقصائها من مراكز السلطة. كما أنها وفي أرقام منها أجرت
تجولات لبناء لقاعدة الاشتراكية ورسمت طريق الاشتراكية كهدف وان
كان ذلك الحديث من الناحية النظرية يشوبه بعض العموض النظري ويحوى
مفاهيم غير عديمة حول الاشتراكية.

وقد قيل تلك احزاب على خلاف مسيواتها لكل من ج.ع.م.
واجزائر وسوريا، تقيماً إيجابياً في حدود جرائدها لاكن الثورة الديمقراطية
ومواقفها احترمة ضد الاستعمار. ولا زال موقفنا هو دعم لأنظمة التقدمية في
تلك البلدان في وجه الردة الرجعية التي يقف وراءها الاستعمار الحديث.

وفي سبيل تطوير الثورة الاجتماعية ينبغي علينا أن نجيب على السؤال: لي
أي اتجاه تتطور تجربة الديمقراطيين الثوريين؟ فهذه التجربة لحداتها اختلفت
وتختلف حولها لتقديرات. فهناك لتقديرات لبيعة التي تهول منها وتعتمرها
تجربة متكاملة تحمل ملامح كسبية حول قوانين تطور الاجتماعي. وهناك
تقديرات لمرحلة تخففها إلى مستوى حركة برجوازية صغيرة عاجزة عن
مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها.

ولكيلا يقع في خطأ التقديرات الذاتية أو نزلق في تعصبات الممرد
للعقائدي من المهم أن نستند في تقييم تلك العاصر وتحريرتها الحالية في
لثورة العربية إلى احقائق خاصة بتطور هذه الثورة في ظروف لتاريخية
لراثة.

«إن جميع الأمم تنص إلى الاشتراكية، هذا أمر محتوم ولكنها لن تنص
جميعها على صراحة واحدة. فستحتم كل منها أمراً تنفرد به في هذا الشكل أو
ذلك من أشكال الديمقراطية. في هذا المظهر أو دات من مظاهر دكتاتورية
البروليتاريا، وفي سرعة تحول مختلف وجوه الحياة إلى الاشتراكية» (بين (من
مقال بصدد هذه الماركسية).

لقد رأينا امكانية تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير
الرأسمالي والدور الذي يمكن أن يلعبه الديمقراطيون الثوريون خلال السير في
هذا الطريق. وقد تكونت أفكارنا حول هذه المسألة من احتكاك بشقي
قضايا الثورة الاجتماعية في ميداني النشاط العملي والنظري.

وطريق التطور الرأسمالي تنبأ به عميد ليس كإمكانية لتطور الشعوب
للمخلفة اقتصادياً نحو الاشتراكية عن طريق عدد من المراحل الوسيطة تنجز
فيها مهام الثورة الديمقراطية وبعض مهام الثورة الاشتراكية.
ففي تقرير حول المستعمرات الروسية السابقة قال لينين:

« لقد صرحت المسألة بالشكل التالي: هل يمكننا أن نعبر التأكيد لقائل
إن المرحمة الرأسمالية في تطور الاقتصاد الوطني عمومة بالنسبة للشعوب
المتخلفة التي تسحر الآن والتي نلاحظ في وسطها بعد احرب حركة في اتجاه
التقدم، هو تأكيد صحيح؟ وقد كان جوابنا على هذا السؤال سلبياً، فإذا
قامت البروليتاريا الثورية الطافرة بدعوة منتظمة بين هذه الشعوب وإذا ما
ساعدتها الحكومات السوفيتية بجميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها، عندئذ
يصبح من غير الصحيح التأكيد أن مرحلة التطور الرأسمالي هي مرحلة محتومة
بالسنة للأمم المتأخرة». ويضيف لينين أنه «يتوجب على الشيوعية الأهمية أن
تفرز وأن تشت نظرياً أنه بمساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة يمكن
للبلدان المتأخرة أن تنتقل للنظام السوفيتي وإلى لشبوعية عبر درجات معينة
من التطور متحطة مرحلة لتطور الرأسمالي». (المؤتمر الثاني للأهمية لشيوعية
١٩٢٠)

فإذا كانت هذه الامكانية قد توفرت في عهد لينين فهل من شك في أنها
تصبح أكثر تفتجاً اليوم وقد خرجت لاشتراكية عن نطاق البلد الواحد
وأصبحت نصفاً عميداً يماس النظام الرأسمالي العالمي في ميدان انتاج الخيرات
المادية وه القدرة على مساعدة حركات التحرر ولتقدم الاجتماعي؟

إن تحطيت الثورة في بلد معين مرحلة تاريخية معينة لا يحسن نمياً لقوانين

التطور الاجتماعي وذلك أولاً لأن مراحل التطور الاجتماعي قد اكتملت تاريخياً. ومن الممكن بعد أن اتضح خط التطور التاريخي أن يتجاوز مجتمع معين التابع التقليدي إلى الأمم ولكن من غير الممكن أن يعود المجتمع إلى مرحلة تاريخية فاتتها، أي من الرأسمالية إلى الإقطاع مثلاً.

ولقد رأى ماركس حتى في وقت كانت فيه الثورات البرجوازية في عنفوانها وتواصل انتصاراتها في أوروبا امكانية تطور الثورة على الملكية الاقطاعية واحكم المطلق في ألمانيا إلى ثورة اشتراكية متحطبة مرحلة الرأسمالية. فقد جاء في الفصل الرابع من البيان الشيوعي: «إن الشيوعيين يوجهون اهتمامهم إلى ألمانيا أساساً لأن ذلك القطر في عشة ثورة برجوازية».

وقد طور فكرته باشرطه استناد البروليتاريا في الثورة على حركة الفلاحين «كل المسألة في الدنيا تعتمد على دعم الثورة البروليتاريا بنسخة ثانية من حرب الفلاحين» (من رسالة لأجلز عام ١٨٥٦).

واستناداً إلى فكرة ماركس صاغ لينين نظرية تطور الثورة البرجوازية إلى ثورة اشتراكية خائضاً نضالاً فكرياً حاداً ضد الماشفة الذين كانوا يفصلون بشكل ميكانيكي بين الثورتين زاعمين أن قوانين التطور الاجتماعي تقتضي ضرورة انتصار الثورة الديمقراطية بزعامة البرجوازية وحكمها إلى أن تتطور الرأسمالية وتنصح شروط الثورة الاشتراكية بزعامة البروليتاريا.

وكان لينين يرى من وجهة نظر التطور التاريخي أن النظام الرأسمالي العالمي كله قد بضع للانتقال بلا اشتراكية ولن تحول دون هذا الانتقال ظروف التخلف النسبي لشرق. ومن وجهة نظر التطور الداخلي كان يرى أن الطبقة العاملة قد نشأت في روسيا (وغيره من البلاد التي لا زالت تعيش عشة الثورة المعادية للإقطاع) وأن هذه الطبقة قد كونت حزبها السياسي ولها مصلحة في انشور الديمقراطية البرجوازية أكثر من البرجوازية نفسها وأنها تستطيع أن تعبى حولها الجبهة العريضة من العاملين وخاصة الفلاحين وتقود

الثورة البرجوازية مترعة حقوقها السياسية التي ستمكها من قيادة الثورة إلى النهاية.

وحسب نظرية لينين فإن هذا النمط الجديد لثورة الديمقراطية البرجوازية التي تقودها الطبقة العاملة يفصي إلى نوع جديد من السلطة هو دكتاتورية العمال والعاملين للديمقراطية الثورية التي ستقوم بإحداث إصلاحات في مصلحة هذه الطبقات، ومن خلالها تقوم الطبقة العاملة بالانتقال بالثورة إلى نفسها كدولة الاشتراكية. وهكذا فإن تحقيق مهام الديمقراطية الاشتراكية لا يتحدد بالضرورة شكل ثورتين منفصلتين وإنما يتم في عملية ثورية واحدة ذات مرحلتين وإن بعض مهام اسطور الاشتراكية يمكن أن تتحقق في المرحلة الأولى أي المرحلة الديمقراطية من الثورة.

وقد حمت التجربة التاريخية الطفرة النظرية لينين فتحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها للسياسة تم الانتقال بثورة البرجوازية إلى ثورة اشتراكية دون أن تدوم سيطرة البرجوازية أكثر من شهور. وفي بلدان أوروبا الشرقية وآسيا يمكن الانتقال دون فترة حكم للبرجوازية إطلاقاً.

وهكذا فإن لثورة الديمقراطية (البرجوازية بالفهم التقليدي) تكتسب فألاً جديدة بفضل الانتصارات التاريخية للطبقة العاملة.

وفي عصرنا حيث تصير الاشتراكية هي العامل الحاسم للتطور وحسب يضعف الاستعمار ويتعنت نظام الحكم لامتعمري فإن لثورة الوطنية في مستعمرات السابقة التي تنفصل عن أجبهة الاستعمارية تصير جزءاً من الثورة الاشتراكية العالمية وتتأزح من كل الحروب مهام الثورة الديمقراطية بمهام الثورة الاجتماعية.

إن طريق التطور غير الرئيسي هو الشكل الملائم لتحقيق مهام الثورة الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية دون انقطاع في الثورة الاجتماعية كما كان يحدث سابقاً، حين لم يكن من افق بثورة البرجوازية غير المرور في

طريق التطور لرأسمالي. إن الحقبة التاريخية التي يمر بها هذا الطريق يمكن أن تقتصر د وجدت الطبقة العمة ظروفاً مؤانية بسط قيادتها. وبغير ذلك، أي في حاة قادة الديمقراطيةيين اثوريين فإن عمسه التطور قد تتضمن عدة مراحل من التطور اسياسي ولاقتصادي والاجتماعي تحل حلالها بالدرج مشكل السلطة السياسية وطابعها اطني وقضايا التحول التدريجي الاجتماعي للشعب. وهذا التحول يحدث تأثيراً ايجابياً في عدة عوامل أهمها حتمية الح الاشتراكي لصفية الخلف الاقتصادي والاجتماعي لسدان حديثة الاستقلال وصريق التطور رأسمالي المرتبط سقء تلك السدان في دائرة الاستغلال الاستعماري وبانخفاض مستوى القوى لمنحة بمستوى الصناعة والتكنيك، وبضعف لطقات الرأسمالية المحلية وبعجزها عن التنمية المستقلة لاقتصاد البلاد هو صريق عاجز عن تحقيق مهام الثورة الديمقراطية التي تحققت في فترة لرأسمالية احرة في أوربا. وليس ثمة طريق آخر لتطور هذه البندان سوى الطريق غير الرأسمالي الذي يستطيع (تأميم رؤوس الأموال الأجنبية ووضع مصادر الثروة القومية بيد الدولة الخ وتصفية الإقطاع وتطوير الزراعة على أساس لعاون والانتاج الكبير) ان يوفر شروط الثورة الصناعية والزراعية. وهكذا يقضي على العلاقات المتخلفة د قل الرأسمالية. وبدأ تحديد احياة على أساس التقدم، وتتوفر امكانيات السير في الطريق غير لرأسمالي بالعون المخلص للبلدان الاشتراكية في ميدان التصنيع وخلق شروط أفضل في التجارة والتعاون الاقتصادي في المجال الدولي.

والطريق غير الرأسمالي ليس خالياً من الصراع الطبقي. فالاصلاحات الديمقراطيةية تم خلال صراع عنيف ضد طبقة ملاك الاقطاعيين وكبار الرأسمالين مما يدفع بالعناصر الديمقراطيةية القائدة إلى الاستاد عن جماهير العامدين والملاحين واتخاذ التدابير لشرورية التي تغير من طبيعتها المرددة وتقرها سياسياً إلى مواقع الطبقة العاملة. وتعمكس ذلك تجربة ج. م. ع ففي المراحل الأولى حيث لم تنتقل الثورة إلى إحداث تغييرات جذرية في العلاقات لقديمة اتخذت موقفاً سلبياً من الصراع الطبقي. وإن الاتحاد القومي هو

الوسيلة التي ستتيح لنا بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني دون إراقه دماء
دون حرب بين الطبقات ولكن بالمشة والأخاء» - (من خطاب ناصر في
٢٢ يوليو ١٩٥٩). وبعد التحولات التي اعقبت قرارات يوليو ١٩٦١
ونوجيه ضربات شديدة للملكية الرأسمالية الكبيرة بدأ الاتجاه الطبقي يزداد
وضوحاً وقد عبر الرئيس ناصر عنه بقوله في ميثاق العمل القومي: «إن
صراع الطبقات محتم ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ولا يمكن أن يضمن هذا
الصراع مخرج سلمي إذا لم يتسرع السلاح الاقتصادي والسياسي من سد
الرجعية». وفي مجال التنظيم السياسي الاشتراكي وجد هذا الاتجاه التعبير عنه
في تكوين الاتحاد الاشتراكي كتحالف لقوى الشعب العامل في مواجهة
الاقصاعيين والرأسماليين. وبعد الخطة الخمسية واتساع اشترارات الدولة في
الانتاج الصناعي والزراعي حتى بلغت ٩٤٪ وحيث أصبح من الضروري
اقناع الجماهير بالتضحية وتعبئتها في الانتاج ومحاربة العناصر الطفيلية التي
تنتفع بالقطاع لعم على حساب الشعب وتعتك كل قوى الثورة لمقاومة الضغوط
الاقتصادية والسياسية والاستعمارية، برزت الحاجة إلى وجود التنظيم السياسي
العلمي القادر على تعبئة الجماهير وتعليمها التنظيم وتقديم لقيادة السليمة لها

إن وضع السلطة في أيدي العاملين والعناصر المختصة حقاً للاشتراكية
يشكل شرطاً ضرورياً لتقدم الثورة وحيثها. ولقد طرح ميثاق العمل الوطني
لـ ج.ع.م هذه القضية بصورة ايجابية عندما نص على تخصيص ٥٠٪ من
مقاعد مجلس الأمة والمجالس المحلية للعامل والفلاحين ولكن التعريف غير
العلمي للعامل والفلاح سمح بتسلل كثير من أعداء الاشتراكية والثورة إلى
تلك المؤسسات.

لقد أضافت أحداث التاسع والعاشر من يونيو تأكيداً جديداً أن الجماهير
هي القوى الأساسية لحماية الثورة في مواجهة الاستعمار والرجعية. وقد أصبح
التعبير عن هذه الحقيقة بالاستناد إلى الجماهير وتدريب وتنظيم طلابها في
حزب ثوري حاجة ملحة يقتضيها تطوير الثورة. ولقد كشفت أحداث

انسكسة العسكرية للجمهورية لعربية المتحدة المحاطر اجسيسة التي ترتت على غياب حزب من هذا النوع حين تسلب العناصر اخائنة إلى أجهزة الدولة والقوات اسلحة ومراكز القيادة في المنظمات السياسية والنقابية والاقتصادية. كما كشفت أيضاً أهمية توسيع الديمقراطية الثورية انغلاقاً من قاعدة (الديمقراطية لكل امخصين للاشتراكىة ولا حرية لأعدائها) وعدم احتكار العمل الثوري لعنة من القوى الثورية.

إن تجربة الديمقراطيين الثوريين في اتصدي لقيادة الثورة الاجتماعية تعكس محتوى العصر كمعصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمى واتساع التأثير العالمى لحركة لطقة العاملة ونفوذ لاشتراكىة العممة. فهى اذن تحمل في ضياتها عنصر الوعى والثورية ولها امكانيات باعنة تدفعها إلى مواكبة التطور في السمر اللاحق للثورة الاجتماعية.

ولا يقلل من شأن هذه التجربة ما تنعرض له من نكسات فمقابل النعم العالى الذى تدفعه فيها تكتسب من الخبرات وتتعلم من الدروس ما يفيد تقدمها

ولقد أكدت تجربة النكسة الأخيرة ضرورة تسليح تلك الحركة بالنظرية العممية الشاملة ومعرفة قوانين التطور الاجتماعى بغية تطور الثورة وقيادتها في أكثر الظروف تعقيداً وهذا هو الجانب الأكثر تعقيداً في العمل الثورى وتصل اليه الأقسام المختلفة من العناصر الديمقراطية الثورية بدرجة متفاوتة من السرعة والبطء.

ولقد طرحت أيضاً قضية أساسية من قضايا التطور الاشتراكي وهى قضية الأمية وضرورة استناد الثورة على العمون المادي والأدبى للطبقة العاملة ووليدها النظام الاشتراكي العلمى وعلى تجربته الثورية الغنية في النضال من أجل الاشتراكية.

إن المحسار التعصب ازاء الماركسية واقتراب العناصر الديمقراطية الثورية اليها واتساع عديدة ونوعية الطبقة العاملة والنبعاث الضرورة لتطویر الحركة

الثورية في الريف استناداً إلى الفلاحين الفقراء تساعد الثورة الاجتماعية على التقدم المطرد في صريق الانتقال لاشتراكي وتبني الشروط اللازمة لقيادة الطبقة العاملة وحزبها المسح بالنظرية الماركسية في مرحلة البناء الاشتراكي.

إن تجربة العناصر الديمقراطية الثورية القائمة في البلدان ذات الأنظمة التقدمية تجربة ذاتية ملائمة لتطور تلك البلدان ولكنها في ذات الوقت تعكس سمة موضوعية للثورة الاجتماعية في العالم العربي ننسج باتساع قاعدة القوى الاجتماعية الراجعة في تطوير الثورة على أساس الاشتراكية ولتلك التجربة آثارها الايجابية على تنمية الحركة الاشتراكية في البلدان العربية.

٦ - اتساع الفكر الاشتراكي في السودان

إن انعكاس هذه الظاهرة في السودان - أي بروز الدور الايجابي للديمقراطيين الثوريين في حركة النضال من أجل الاشتراكية - قد ارتفع شأنه تحت تأثير التجربة المصرية. وقد أدى هذا إلى اتساع قطاع الحركة الداعية للاشتراكية في السودان خارج محيط نفوذ الحزب الشيوعي وتأثير أفكار الماركسية الشاملة وحدها وانجازات النظام الاشتراكي العالمي. وقد قربت إلى الاشتراكية قوى اجتماعية كانت تتحجم عنها بسبب ما أحاطت بالاشتراكية من تشويش الدعايات الاستعمارية والرجعية.

إن الظروف الخاصة بالحركة الاشتراكية في السودان وأهمها وجود الحزب الشيوعي كرائد ومركز ثوري لها وثباتها في الدفاع عن روابط النضال المشترك مع الشعب المصري جعلت في مقدرتها استيعاب الاتجاه الجديد وصيرورته عاملاً وحيداً لا عامل انقسام أو استقطاب داخل القوى الثورية كما حدث في بعض البلدان العربية.

صحيح هناك أقسام أخذت أيضاً تدعو للاشتراكية بتأثير ج.ع.م ولكن من مواقع مختلفة تنشئ أساساً في صنفين: صنف يمثل في الأصل عناصر ذات

تطلعات برجوازية وهي العناصر المتبقية والمرتبطة قديماً بفكرة القومية العربية على صورتها القديمة وتسمى لاحتلال مواقع رأسمالية في الاقتصاد لوطني فلا تخرج دعوتها للاشتراكية عن مجرد التزيين، وصنف آخر من بين لبرجوازية الصغيرة يحاول عزل هذه الدعوة عن الحركة الجماهيرية على أساس مواقف معادية للحزب الشيوعي. ولكن الظروف اِشْمار اليه والتي تتميز بعمق احركة الاشتراكية وثباتها لم تترك الفرصة سلك التنظيمات لكي تنجح في اكساب قواعد شعبية وخاصة بين القوى الاجتماعية الرئيسية (العمال وامرعين) لم تنجح في خلق مراكز جديدة للدعوة للاشتراكية. ومع ذلك بالسوحدة بين لقوى اجادة في دعوتها للاشتراكية لم تتخذ شكل اندمج بينها في تنظيم واحد. والباين بين المواقع العسكرية واجذور الاحتماة لمختلف اقسام القوى الاشتراكية يفرض مستويات مختلفة من التنظيم: فهناك مستوى احزب لطبيعي لقائم على وحدة الفكر و الارادة والعمل والمعن عن الدور اقميدي للطبقة لعامة وهناك لقوى الاشتراكية التي ناصلت تاريخياً بحانب الحزب الشيوعي وليس لها تحفظات حول نظرية الاشتراكية، وهناك أيضاً القوى الاشتراكية التي رغم اطلاقها من مواقع ايجابية ولكنها لا تملك الوضوح الكافي حول الايديولوجية الاشتراكية. ولا بد من اختلاف مستويات التنظيم تستطيع كل قوى ان تتطور في حدود امكانياتها وترتقي باستدريج إلى مواقع الماركسية اللينينية.

إن فكرة الدمج بين الحزب الشيوعي والقوى الاشتراكية الأخرى لا تعني سوى مذويب الحزب أي اغراق دور الطبقة العاملة بين تيارات الرجوازية لصغيرة وحرمان الحركة الجماهيرية من الطليعة السياسية المجربة.

إن أهم ما يميز حزب الطليعة هو نظرية الاشتراكية القائمة على الوضوح العلمي حول اقوانين الأساسية للتطور الاجتماعي. ولقد برهنت تلك النظرية على قدرتها وأهميتها لقيادة الثورات الاجتماعية إلى الظفر، وهذا ينطبق على الثورات الاشتراكية والديمقراطية على السواء. وما بروز وتطور الأحزاب

الشيوعية في مناطق التحرر الوطني الادليل على الضرورة الاحتاجية لوجودها .
وحتى في البلدان التي استعادت قوى ثورية أخرى من لديمقراطيين مثلاً أن
تشرع بالخطوات الأولى للثورة توجه هذه القوى قضية احزاب ليعلمي
بوصفه الطريق لتنمية القوى الثورية ولا طريق سواه .

وقد كان من الضروري أن نتخذ نكث القضية - أي قضية وحدة لقوى
الاشتراكية في السودان - أشكلاً بعينها :

١ - ضرورة وجود احزاب اشوعي وتدعيم نفوذه كمركز للقوى
الثورية والاحتاج لتأمين تطور لثورة على أساس التصيق لمبدع لسطرية
المدرسية

٢ - الحاجة إلى تجميع القوى الشعبية ابرغبة في التعبير الاجتماعي على
أساس الاشتراكية في تنظيم جماهيري يضم كافة لقوى التي لا تشلها نعصت
أزاء لعمل الثوري .

٣ - لجهة الوصية لديمقراطية التي تقدم البديل لنظام الرجعي القائم
وتفتح طريق التطور غير الرأسمالي للملاذ .

٧ - تغييرات داخل حركة التحرر الوطني العالمية

ومنصة التحرر الوطني التي تشكل الجزء الأكبر من لعالم والتي طلت زمت
طويلاً مقلعة ومسودعاً لبدول الرأسمالية لكبرى شهدت في العشر سنوات
الأخيرة حركة تغير عميقة . لقد اتسعت الحركة الوصية التي فحرتها ثورة
اكثوبر الاشتراكية من ثورات وستافست منفرقة إلى حركة عليية واسعة
النطاق كان نتيجتها نهاية نظام السيطرة لاستعمارية مباشرة على ميا وافريقيا
وم يبق من سكان اعدم تحت الحكم الاستعماري المباشر غير ٣٢ مليوناً

وسارت الحركة لمعدية للاستعمار في بعض البلدان المستقلة نحو مراحل
جديدة في تطور ولتصل صد شكل الاستثمار الحديث كما هو احيان في
مصر واجزائر... الخ.. وتسم حركة التحرر الوطني أكثر فأكثر بصاع

التعبير الاجتماعي، فهي لا تقف عند حد الاستقلال السياسي وإنما تذهب بعده إلى تصفية جذور السيطرة الاستعمارية الاقتصادية وتسك طرقاً جديدة في التنمية الاقتصادية وتغير الأوضاع الاجتماعية.

إن هذه الحركة الواسعة التي تشمل أكثر من ثلثي سكان العالم تسهم في تغيير وجه الكرة الأرضية بقصائنها على نظام الحكم الاستعماري ولذا فهي تأتي من حيث الأهمية التاريخية بعد انتصار الاشتراكية في ثلث العالم. وهي نفسها كما حدث في أقسام منها تتحول وتدخل مرحلة الثورة الاشتراكية.

تبع انتصار الثورة الصينية ونبل الهند واندونيسيا استقلالها تحرر عدد كبير من بلدان آسيا وأفريقيا وبرزت هذه المجموعة من الدول كقوة جديدة تؤثر على مجرى الأحداث في العالم وتدفع حركة التحرر الوطني في البلدان الأخرى التي لم تكن قد نالت استقلالها بعد. وتدعب دورها في محاربة الاستعمار والدفاع عن السلم العالمي وقد اكتسب مؤتمر باندونغ أهميته من نجاحه في تجميع تلك البلدان حول المبادئ الخمسة المشهورة التي أصبحت أساساً للعلاقات الدولية القائمة على المعاش السلمي والاحترام لسيادة الدول والتعاون على أساس الكفاية وتأثيرها الفعال على المنظمات العلمية وفي مقدمتها هيئة الأمم. وأصبحت تلك الدول تشكل ما عرف بمجموعة الحياض الإيجابية.

إن ظاهرة الحياض الإيجابية كانت ولا يزال عاملاً هاماً في النضال ضد الاستعمار وفي صف السلم والتحرر. وبالطبع لم تنترم كل الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ بموقف الحياض الإيجابية الحق. تعادي الاستعمار وتصادق الدول الاشتراكية وتدخل معها في علاقات مشمرة. غير أن هذا لا يقلل من قيمة المؤتمر ولا من دور الدول التي التزمت بالميثاق وخصت تعمل على الصعيد العالمي بما أصعب نفوذ الاستعمار وتحكمه وخفف من حدة التوتر الدولي ومع ترا الفضل ضد الاستعمار تطوّر مفهوم الحياض وأصبح يحمل مضموناً التصفية لأشكال الاستعمار الحديث واتخاذ خطوات أكثر أثرًا مما مضى تجاه قضايا

التطور الاجتماعي الملحة داخلياً ونجاء خط الاستعمار في التجارة الدولية وأساليه الجديدة في تصدير الثورات المضادة. وهذه السياسة تنبع من الاحتياج الدائم لمقابلة خطط الاستعمار الحديث وتعبير عن دخول حركة التحرر الوطني مرحلة التغيير الاجتماعي. فإنه لم يعد من الممكن الحديث عن حياد بين معسكرين متساويين في طبيعتها. فالمعسكر الاستعماري وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يسعى لوقف الثورة الاجتماعية ويصدر الثورات المضادة ويبقي التبعية الاستعمارية. ولذا فإن الحياد بمعنى المساواة بين النظامين الاشتراكي والاستعماري يعبر عن تردد البرجوازية الوطنية التي تخاف من التعورات التي جرت في المنطقة ومن التحول نحو الاشتراكية. وبهذا المعنى فإن أحياء ليس عاملاً عازلاً حركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال عن النظام الاشتراكي، ولكننا أيضاً لا نذهب إلى القول بدمج البلدان حديثة الاستقلال بمنظومة الدول الاشتراكية ومشاريعها المشتركة إذ لا بد من اعتبار التفاوت في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن الناحية الموضوعية فحركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال جزء من عملية التطور الثوري العالمية التي يأتي في مقدمتها النظام الاشتراكي. والحلف بين المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية قائم على أساس المصالح الحيوية المشتركة في النضال ضد الامبريالية والاستعمار. والنظام الاشتراكي التزاماً بواجبه الأممي يقدم للشعوب المساعدات لتوطيد استقلالها والدفاع عن سيادتها الوطنية وصد الثورة المضادة. والبلدان حديثة الاستقلال تتحد معه في النضال من أجل السلم وتعاون معه في مجال وضع الأسس الجديدة للعلاقات الدولية في الاقتصاد والتجارة والقضاء على الاستغلال.

إن استخدام سلاح الاستقلال السياسي للتخلص من أشكال السيطرة الاستعمارية المباشرة يفتح أمام البلدان حديثة الاستقلال آفاقاً واسعة للتطور والقضاء على التخلف جاء في إحصائيات الأمم المتحدة أن معدل الزيادة السنوي في الانتاج القومي في البلدان حديثة الاستقلال ارتفع عن مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية من ١٪ إلى ٤٪، كما زاد الانتاج الصناعي بمعدل

٧٪ وإنتاج الصناعات الثقيلة والمعادن بمعدل ٩٪ سنوياً ولكن الشعوب وهي تتطلع جني ثمار الاستقلال وتنحسس طريقها للقيام بالتنمية الاقتصادية تواجه أساليب الاستثمار الحديث.

بعد انهيار لحكم الاستعماري المباشر ينجأ الاستثمار لأشكال وأساليب جديدة لاستمرار نفوذه وتغمله الاقتصادي عن طريق المعونات والقروض واستثمارات الاحتكارات الكبيرة ومراكز النفوذ الاستعماري في أكثرية تلك البلدان ما زالت قوية وعمل لاستعمار خصوصاً الأمريكي على ترديد نفوذه خلال العشرين سنة الماضية. فبلغ مجموع الاستثمارات من أمريكا وبريطانيا والمانيا الغربية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حتى عام ١٩٦٠ أرقاماً عالية: أمريكا استثمرت ٣٣ ألف مليون دولار وبريطانيا ٧ ألف مليون جنيه استرليني والمانيا الغربية ١٥ ألف مليون. هذا عدد استثمارات البنك الدولي وغيره من المؤسسات الاحتكارية العالمية. وتستحوذ أمريكا وحدها كل عام على أرباح وفوائد تبلغ ٢,٦ ألف مليون دولار (في أمريكا الجنوبية كانت أرباحها عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٤ ما جملته ٣٢٧٦ مليون دولار مقابل رأسمال قدره ٦٦٢ مليوناً).

وفي مواجهة الحركة الوطنية والثورة في البلدان الحديثة الاستقلال تتكثل الاحتكارات الاستعمارية وتعاون حكوماتها في منظمات ضخمة (كونسورتيوم) لتصدير رأس المال والسيطرة على المواد الخام الرئيسية. ومثال ذلك اتحاد التعدين في كاتانغا (اندي دبر المؤامرة الكبرى على الكونكو وما زال يدبر العدوان بواسطة لمرترقه) واتحادات احتكارات في آسيا وفي جنوب أفريقيا ورودسيا الخ، وقدم السوق الأوروبية المشتركة بوصفها أداة لاستيعاب منتجات عديدة من بلدان آف وأفريقيا بوضع شروط تجارية مجحفة ونقطة ذلك ببعض القروض التي تقيد تلك البلدان باستثمار الاحتكار.

وقد تمكنت دول تلك السوق أن تعقد اتفاقيات العضوية بالانتساب مع ١٨ بلداً أفريقياً عام ١٩٦٣.

وخوفاً من انتصار الحركة الثورية وخطر التأميم تفرض الحكومات الاستعمارية على البلدان حديثة الاستقلال اتفاقيات خاصة وشروطاً ضد التأميم، وتؤدي تلك الاتفاقيات وغيرها من رسائل الضغط والتوجيه إلى سير اقتصاد تلك البلدان في اتجاه تنمية الرأسمالية. وبحجت الولايات المتحدة والنك الدولي في فرض تلك الاتفاقيات (لضمان لاستثمار) على ١٧ بلداً منها السودان.

إن التفاعل الاقتصادي وتزايد رأس المال الأجنبي في البلدان حديثة الاستقلال يعوق تطور الاقتصاد ولا يساعد على التنمية الصناعية. إن أكثر من ٦٠٪ من رؤوس الأموال الأجنبية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تستخدم في الزراعة واستخراج المواد الخام المعدنية وتذهب ٢٠٪ لإنشاء الصناعات الحوالية (تخصير المواد الخام والمنتجات الزراعية)، بينما تستثمر ٥٪ فقط في الصناعات الثقيلة. هذا بالطبع يؤدي إلى استمرار نفوذ الاستعماري في اقتصاد تلك البلدان وما زالت صادرات من البن والسكر والبنزول تشكل نصف مبيعات صادرات أمريكا الحنوية كلها، و ٨٠٪ من صادرات أفريقيا والشرق الأوسط تتوقف على عشرة أنواع من مواد خام مثل البنزول والقص والنحاس والذهب، الخ.

وهدف للاستعمار الحديث هو إبقاء اسدن حديثة الاستقلال ضمن نطاق النظام الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه الاحتكارات الكبيرة، وذلك بتسييرها في طريق التنمية الرأسمالية. وعلى هذا الطريق يجري النمو في بعض أقسام الاقتصاد في الزراعة والصناعات الصغيرة ويرد رأس المال التجاري. فتتم ثروات بعض أقسام سكان (الرجوارية) على حساب الجماهير الشعبية وانخفاض مستوى معيشتهم. ويدخل بعض رأس المال الأجنبي لبلاد في شركات مع تلك الأقسام. إن ذلك ينمي لبرجوازية المحلية ذات المصلحة في سلوك طريق الرأسمالية وبذلك يخلق نفوذ الاستعمار الحديث قاعدة اجتماعية ترتبط به أقوى من تلك التي كان يستند إليها الاستعمار القديم وهكذا يسمبل إليه جزءاً من قوات الحصة لوصية.

وتعمل هذه لقوى لاجتماعية على أن تسير التنمية الرأسالية على أساس القطاع الخاص فنشأ هجوم على مؤسسات لدولة لانتاجية - القطاع العام - منغلة بتاع التي توجهها لتحويلها للقطاع الخاص بمحجة مقدرته على االحاجها واحملة التي تشهد امرجوازية امحية في السودان ومن ورائها لاستعمار الحديث على مشروع احريرة ، بمحجة أن التدهور لدي بعانيه هو نتيجة لعدم وجود طبقة وسطى مقدره بين امرارعين ، مثال وضع لأساليب وأهداف الاستعمار الحديث.

بالاستند إلى كوادر لدولة من فنيين ومديرين ، ولذين يحتلون مراكز ذات أثر وادسن تم تدريهم في الدول الاستعمارية (البعثات) ، يعمل الاستعمار الحديث على انسرب وعلى السمود إلى أجهزة الدولة وأقسام الاقتصاد لمختلفة.

ثم إن حلة معاداة الشيوعية هي الموقع افكري الذي يشر منه الاستعمار الحديث حملته على احركة اشعبية في المدن حديثة الاستقلال مهدد عرقله عن حركة لثورة الاشركية ودور لنظام لاشتراكي وانقصاء على وحدتها في الداحل وهي التي ينطلق منها الهجوم على لحرسات الديمقراطية وكبت احركة اشعبية واسكت صوب الصبقت لثوريه وتديبر الانقلابات والمجازر خوفاً من اخطر اشيعي المزعوم

إن أساليب الاسعمار الحديث تمتد لتشمل النسر إلى داخل المنظمات اشعبية واصحف واجمعيات لثقافية ومهاجمة احركة بعناصر لتتحف ثوب اليسار ولكنها في لواقع عميلة للمخابرات.

قد استطاعت حركة لحرر الوطني وهي تقدم أشكالاً وأساليب لاسعمار احديث أن تحقق نتصارات عظيمة في أقسام منها وتنف على طريق التطور غير الرأسالي إلى مراحل أعلى من اثورة الاجتماعية. وتمكنت بلدان عدة من اتخاذ اجراءات تصمي السمود لاستعماري وذات أثر بعيد على قتصادها والأوضاع الاجتماعية فيها. استطاعت ح ع م أن تزمم قتال

السويس وتنهى احتكارات لسلح وتسي اسد لعالي ولصناعات انتقبة وتؤمه الشركات وبنوك الأجنبية والمحبية وأن تبدأ في الاصلاح الورعي ان ٩٠٪ من الصناعات وكل لسوك والخرء الأكر من السجرة المخرجة والمداخلة في يد لدولة. وقد صدر ميثاق العمل الوطني لذي ينادي بسير مصر في طرق الاشركية. وفي بورما وعسنا ومالي والجزئر وترانبا يمكن اتحاد خصوات تعبر شكل وصيغة لاقتصاد الذي حلقه لاستعبر وتعلن الاشتراكية هدف تسي اسه البلاد.

وأصبح صدره قيام القطاع العام في الدول حديثة الاستقلال ظاهرة مشتركة وفي كثير منها نمو يصبح العامل الرئيسي في الاقتصاد لوطي وإن وجود قطاع لدولة يحد من سيطرة رأس المال الأجنبي ويضمن نمو الاقتصاد بطريق مستظمة ولا يدعه تحت رحمة التطور العموي ولا في يد رأس المال الخاص ادي لا يستطيع - لضعفه - لوقوف أمام رأس مال الأجنبي. صحيح أن قطاع لدولة شكله الذي نسميه رأسمالية ادولة أصبح هو نفسه عرصة لعلغل النفوذ الاستعمري الحديث كما حدث في المغرب وتونس والسودان وبلدان أمريكا اللاتينية لى، ولكن ومع ذلك استطاعت كثير من البلدان أن سي لصناعة لأساسية (الكبيرة) في هذا القطاع يصبح القوة المهيمنة على لاقتصاد وعاملاً ضد تأثيرات الاستعمار الحديث.

4 - الثورة المضادة

وحركة التحرر الوطني بانقسامها لمرحلة اشورة الاجتماعية وعمو جهتها
 لأشكال جديدة من الاستعمار شهدت في أقسام منها التراجع ولانتكاسات
 وسدو هذه الظاهرة بوضوح منذ عام ١٩٦٣، ولكنها لا تشير إلى تعير في
 ممران القوى في العالم بصعب لم بنظام الاشتراكي ولترجعهم أمام العدوان
 الاستعماري. فلهيوص لذي صاحب حركة لتحرر لوطني في أوخر
 الخمسينيات وخلال أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٢ كان انتصاراً على الحكم
 الاستعماري وأشكاله القديمة التي كسفت شعوب آسيا وأفريقيا ونراكم

لديه تحارب من النضال الطويل ضدها وتجمعت في صفها حركة عالمية عاتية .
في حين أن أشكال الاستعمار الحديث جديدة ولم تكتشف طبيعتها وتحتاج إلى
زمن طويل لتحليله النضحيات وانكسرت لكشمها وتعلم النضال ضدها

شهد عام ١٩٦٤ وبعدة مؤامرات الاستعمار وعناصر الثورة بمصادة صد
الأنظمة الشعبية في أندونيسيا وغانا وفي لعالم العربي شهدنا مؤامرات اخلف
لاملامي وتصعية ثورة أكتوبر والمجوم على الحرب الشيوعي في السودان .
وعى نطاق حركة التحرر الوطني يش الاستعمار هجوما صهر في توسيع نطاق
الحرب في فيتنام وفي العدوان على الدومنيكان وأخيرا العدوان الاستعماري
لاسرائيلي على المنصقة العربية والأنظمة الثورية فيها .

إن عوامل الضعف الداته التي تعاني منها حركة التحرر الوطني وحركة
التعبير الاجتماعي في داخلها ، تعزز كسبب للانكماش والتراجع . فكثير من
البلدان تم لها تحقيق الاستقلال بجهة عريضة أصبحت أقسام منها ، مصدحتها
في نمية ثروتها ، تنمصل عن الجهة الوحشية وتشكل قاعدة لنفوذ الاستعمار
الحديث .

وفي معظم البلدان التي كانت تحت الحكم البريطاني جاء الاستقلال عن
طريق التدرج للدستوري ، وقبل أن تنص الحركة الوطنية إلى درجة النضوج
الثوري الذي يمكنه من حسم مسألة استلام السلطة السياسية لصالح الشعب
فتصفي بذلك نمود الاستعمار الاقتصادي وتغير جهاز الدولة القديم .

وفي هذه البلدان وغيرها بقيت المؤسسات السياسية جافة وتفقد وضوح
الرؤية وتهيمن على قيادتها العناصر التقليدية والرجعية بعد الاستقلال .

إن هذه البلدان تقبل لتغلل الاستعمار الحديث ومشاريعه وهي تحمّل آثار
ذلك التدرج الدستوري فيجد من بين العناصر في جهاز الدولة وفي المنظمات
السياسة وغيرها من القوى الاجتماعية ورجعية سندا يمكن له من نجاح خططه
وسيطرته على البلاد .

والبلدان التي دخلت حركة التحرر الوصفي فيها مرحلة الثورة الاحتجاجية ثم لها ذلك تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين الذين لم ينخلوا بعد عن كثير من الأفكار الغريبة على عم الثورة الاجتماعية ولديهم لتحفظات حيال التعامل مع المعسكر الاشتراكي وحيال امثالات الرجعية وضرورة تصفية نفوذها في مختلف المجالات وتجاه التعاون مع القوى الثورية الأخرى.

وفي أفريقيا بشكل خاص ظهرت مدارس تدعو لما يسمى « بالاشتراكية الأفريقية » من بين ممثليها ليوبولد مسغور في السنغال وتوم مبوبا في كينيا. وتدعو هذه المدارس إلى العودة إلى تقاليد المجتمعات القبلية القديمة بوصفها مثالا للأخاء والحرية والمساواة. ولكن العودة إلى تلك المجتمعات مستحيلة بعد انهيار الطبقي الذي نشأ بحكم قوانين التطور الموضوعية واثار احتكاك افريقيا بمجتمعات حديثة. ومن ناحية أخرى فإن الاشتراكية ككل علم آخر، لا يمكن أن تكون لا أفريقية ولا آسيوية ولا أوربية بل هي ذات خصائص معلومة ومحددة، ولكن تختلف أشكال تطبيقها باختلاف الأوضاع المحلية والتاريخية من مكان إلى آخر.

ولقد رفض شعار « الاشتراكية الأفريقية » كل القادة الأفريقيين الذين يعموا وجوههم شطر الثورة الاجتماعية وشطر الاشتراكية العلمية، ولم يبق متسكاً بها إلا الذين يريدون أن يجمعوا منها قناعاً لستر سيئتهم الرامية إلى اخضاع بلادهم للأشكال الحديثة من الاستعمار وإلى تنمية الرأس مالية.

وبالطبع لا يتوقع أحد أن تستمر حركة التحرر الوطني في انتصاراتها دون التعرض للنكسات. إن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم وكن حركة ثورية تعترض في تاريخها لعمد والجزر. وحركة التحرر الوطني لا تسير نحو الندهور فالذي يهز هو الحكم الاستعماري. لقد عانت الحركة الشعبية في أندونيسيا وغانا ولكنها تحققت الانتصارات في تنزانيا والكونغو برازافيل وغيرها وفي مراحلها لنكسة تعبر الشعوب العربية على المضي في طريق الثورة الاشتراكية. إن نجاح الثورات لمضادة لا يدل على تبدل في ميزان القوى

لصالح الاستعمار فلهجاء الاستعمار إلى العدوان يظهر ضعفه وأزمته الحادة فهو يتحول من المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكي إلى الهجوم على حركة التحرر الوطني بهدف صدها وقلب توازن القوى في العالم لصالحه عن ذلك الطريق. فالمعسكر الاشتراكي قد تصاعفت قواه وأصبحت لديه قوة عسكرية لا شك في أثرها الحاسم. ومنطقة التحرر الوطني هي الحلقة الضعيفة لذا يوجه لها الاستعمار هجمومه الرئيسي.

« إن الأحزاب الشيوعية التي تترشد بتعاليم الماركسية اللينينية ، تقف دوما ضد تصدير الثورات وهي في الوقت نفسه تناصل بحرم ضد التصدير لاستعماري ندرات الرجعية ، وهي توى واجبها الأممي في دعوة شعوب جميع لبلدان أن تتراص وأن تعص. جميع قواها الداخلية وأن تعمل بنشاط وأن تصد بكل حزم ، استناداً إلى بأس النظام الاشتراكي العالمي ، تدخل الاستعماريين في شئون أي بلد من البلدان ينهض للثورة » . (بيان الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠) .

كيف يتم وقف الثورات المصادمة ؟ وما هي الصيغة المناسبة الفعالة لمواجهة الامتراجيجية لأمركية الرامية إلى قلب توازن القوى في العالم عن طريق تغيير الخريطة السياسية لمنطقة لتحرر الوطني ؟

إن ذلك يتم في حدود التحالف بين حركة التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي وتخلص الحركة الثورية والوطنية من عوامل ضعفها الذاتية. والواجب الأممي للبلدان الاشتراكية هو تقديم المساعدة لردع العدوان. ولكن ذلك لم يكن في يوم من الأيام ولن يكون في المستقبل بديلاً للحركة الثورية في البلدان حديثة الاستقلال. إن وجود النظام الاشتراكي وتزايد امكانياته بما يحققه من انتصارات في مجال النمو الاقتصادي وما يقدمه من مساعدات يضمن انتصار حركة التحرر الوطني ويجعل تحرر البلدان وخلاصها من النظام الرأسمالي أسهل وبخسائر أقل. وبالرغم من ذلك فهناك مشاكل موضوعة خاصة بوجود السوق العالمية والتي تستهدف باستمرار خفض اسعار

السمع الأولى. وبالرغم من وجود المعسكر الاشتراكي في نطاق هذه السوق وتأثيره فيها إلا أن قوانين لسوق العالمية ما زالت تؤثر سلباً على مواقع الاقتصاد في البلدان حديثة الاستقلال وهذه قضية حقيقية وواقعية ويجب أن تواجه لدعم التحالف قوى التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي إن دور المعسكر الاشتراكي في تنمية حركة الثورة الاجتماعية في البلدان حديثة الاستقلال لا يعدو كونه عنصراً مساعداً. ولا بد لنا من كشف الفهم الخاطئ. والقاتل إن المعسكر الاشتراكي يقوم بالبناء الاقتصادي في تلك البلدان نيابة عن شعوبها. إن ذلك يعني في النهاية تحميل الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ما هو فوق طاقتها وإضعافها أمام الاستعمار. إن المعسكر الاشتراكي يقدم القروض بغوائد قسمة والمساعدة الفنية التي تبني الصناعة وللمشاريع الكبيرة الضرورية للتنمية وقيم علاقات معها على أسس عادلة. وهو بهذا يقي هذه البلدان من الأثر الضار الذي ينتج عن العلاقات التجارية غير المتكافئة مع البلدان الاستعمارية ويقلل من هذا الأثر لصار نسبة لأن السوق العالمية تتحكم فيها قوانينها الذاتية ولقوة النفوذ الرأسمالي داخلها

وعلى بلدان التحرر الوطني أن تعي، إمكانياتها الداخلية للقيام بالتنمية الاقتصادية وذلك بتأميم الاحتكارات الأجنبية وإجراء الإصلاح الزراعي وسيطرة لدولة على المحاللات الرئيسية للإنتاج، وإبعاد العناصر الرجعية عن مركز السلطة والنفوذ السياسي ومن جهاز الدولة. إن علينا أن نغير العلاقات الاجتماعية المختلفة الموروثة من عهد الحكم الاستعماري والسير في طريق التصنيع الذي يؤدي بها إلى الخلاص من الاعتماد على تصدير المواد الخام وعلى بلدان منسقة التحرر الوطني التجمع والتعاون مع المعسكر الاشتراكي لتفرض أسس جديدة للتجارة الدولية.

إن حركة التحرر الوطني وحركة الطبقة العاملة والعمالية والمعسكر الاشتراكي تشكل فيما بينها جبهة عالمية واحدة تقف ضد الاستعمار العالمي وفي مواجهها له لكل منها دوره.

إن الطبقة العاملة العمالية ووليدها المعسكر الاشتراكي تقفان في طليعة الحركة لثورية نعصرنا وتقدمان السند الرئيسي حركة التحرر والاشراكية ان الكلام عن اسقال المركز الثوري إلى حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث الخ، غير سليم ويهدف لعزل حركة التحرر الوطني عن أقوى فصائل الثورة العمالية واذا كانت حركة التحرر الوطني لوم تتلقى اصجوم الرئيسي للاستعمار العالمي فذلك لأنها أضعف الحفقات في جبهة لثورة العالمية، فهو لا يقدر على المواجهة المباشرة مع المعسكر الاشتراكي الذي يتفوق بمرور الزمن في لتطور التكنيكي والقوة لدفاعية

وحركة لطبقة العامة في البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الأحزاب الشيوعية تعب دور مهم في مساندة حركة التحرر الوطني وهي تواجه الثورة المضادة. نها كانت تقوم دوماً بأعمال التضامن مع بضال الشعوب المستعمرة والتابعة وتقدم المساعدة وتقيم الصلات مع حركتها الوطنية. ولكننا نلاحظ بعد استقلال اغلبة استعمرات ضعفاً في هذا الدور. فهل نتج ذلك بسبب انقطاع الصلة المباشرة بين الدول الرأسمالية الكبيرة ومستعمرها التي حل عليها الشكل المبستر للاستعمار الحديث.

إن حركة التحرر الوطني تنطلع للتضامن الأخوي من قبل حركة الطبقة العاملة في لبلدان الرأسمالية. ولكن على الأخيرة بما لها من خبرة وعراقة في نصال لاستعمار أن تادر بنحق وضع الصلات مع احركات الوطنية والثورية في البلدان حديثة الاستقلال وتقديم المساعدة وأعمال التضامن. وهدية الطبقة في المدن الرأسمالية تصل إلى لتقدير اسيم والتقييم الصحيح لظهرة لطور غير الرأسمالي التي أصبحت صديقاً لعدد من البلدان حديثة الاستقلال ولتي أمكن بسلوكلها (في مصر واجرائر وتنزانيا الخ) توفر لشروط اللازمة لإكمال الثورة لوطية الديمقراطية وبناء لقاعدة الاشتراكية. ويساعد ذلك على رفع فعالية نضالها معها لصد الثورة المضادة الاستعمارية.

ومع وجود هذه الظروف الموضوعية وبالنضال لإزالة عوامل لضعف

الذاتية حركة التحرر الوطني فلا بد من إيجاد صيغة نستطيع بها الشعوب مواجهة الاستراتيجية الاستعمارية المعاصرة بزعامة أمريكا القائمة على تصدير الثورة المضادة على طريقة الحرب الخاطفة والانقلابات العسكرية واستخدام جيوش المرتزقة الخ.

بعض أقسام الحركة الثورية في آسيا وأمريكا اللاتينية ترى شكلاً واحداً لهذه المواجهة هو شكل الثورة الفيتنامية وتنادي بخلق أكثر من فيتنام. ولكن فيتنام واحدة لا يمكن تكرارها بصورة ميكانيكية. ولشورات قوانينها التي لا يمكن تخطيها بالرغبات الذاتية دون الوقوع في مغامرات تقودها إلى لفشل.

إن الحديث عن تعميم الثورة في العالم الثالث على أساس استراتيجية واحدة قائمة على النضال المسلح كالاسلوب الوحيد لمواجهة الاستعمار يتجاهل كلية حقيقة أن الحركات الثورية في هذه المنطقة تتباين في تطورها من بلد لآخر من حيث مستوى الصراع الطبقي ومؤسسته السياسية الخ. وقد اتخذت الردة الرجعة في كل بلد شكل يختلف عنه في غيرها، ولذلك فإن أشكال مقاومتها أيضاً لا بد أن تختلف وأن تسع من مستوى الظروف الداخلية المعموسة.

إن علم الثورة - الماركسية اللينينية - كفيل بتقديم الحلول لكافة مشاكل العمل الثوري. وبالمجهود المشترك لقوى الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين يمكن إيجاد الصيغة المناسبة لمواجهة الثورة المضادة الاستعمارية كأحد قضايا النضال الثوري البارزة في الظروف الحاضرة

الجزء الثاني

قضايا الثورة السودانية

**الباب الأول : الملامح الرئيسية للاقتصاد
السوداني**

**الباب الثاني : الحركة الجماهيرية تواجه
مهام ما بعد الاستقلال**

**الباب الثالث : الجبهة الوطنية
الديمقراطية**

الباب الأول

الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني

أحد عشر عاماً من الاستقلال السياسي

في مؤتمره ثالث المتقد في فبراير عام ١٩٥٦ طرح الحزب الشيوعي السود في مهام الثورة بعد إعلان الاستقلال السياسي، مشيراً إلى أن هذه المهام تستهدف دعم الاستقلال السياسي بالتححرر الاقتصادي وذلك بالثورة الاقتصادية المبنة على اتحرر من سيطرة النفوذ الأجنبي ودفع البلاد في طريق التطور الصناعي والزراعي، وبالنهضة الثقافية القائمة على اكتشاف تراث شعبنا الحضاري ودفعه في مدارج التقدم وادخله بين عام القرن العشرين. أكد مؤتمراً ثالث أن لطريق هذا هو اتحاد الجماهير الوطنية في لنصال لتؤد على محرمات الأمور في بلادنا، ولتقترب من السلطة ثم تصل إليها في نظام وطني وديمقراطي يصمن تجديد الحياة لكادحين ويبني وصنا على قاعدة ثابتة في الإنتاج، وبهذا يفتح الطريق للنمو الاشتراكي في بلادنا.

واليوم وبعد بضل دام أكثر من أحد عشر عاماً لمواجهة هذه المهام يصبح واجبنا الأول أن نكتشف حقائق الأوضاع في بلادنا وفي أي طريق سارت. لقد صرح حزبنا طريق النهضة عبر الرأسمالية في البلاد عبر هذه السنوات وخاص معارك عدة في الحركات الاقتصادية والسياسية والفكرية، كما أن المرحلة الثورية التي وصلت إليها البلاد بإعلان الإستقلال السياسي أجبرت الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة على طرح مهجها لتطور البلاد، وعلى رسم سبيلها بذلك التطور إلى أين وصل هذا الصراع بين قوى الثورة الهادفة لتسمية البلاد عبر التطور غير الرأسمالي والفئات والطبقات الاجتماعية التي

سكنت طريق المحافظة وقاومت بعنف الحجاز مهام الثورة الديمقراطية في البلاد؟ ما هي حقيقة الأوضاع الاقتصادية في بلادنا اليوم - وهي التي تحدد ميدان الصراع وأشكاله الطبقيّة المختلفة؟

اقتصاد متخلف أسير

لقد واجهت الحركة الثورية مطلع عام ١٩٥٦ وبلادنا تعاني من اقتصاد متخلف تابع للعمود الأجنبي، وعلى هذه الصورة كان عليها لدعم الاستقلال السياسي أن تقوم بمهمة الثورة الاقتصادية...

كان تخلف بلادنا المرري وما يبعه من شقاء الجماهير يتمثل في حقائق أساسية بالنسبة لأوضاعنا الاقتصادية والمالية. فنصيب الفرد من الدخل القومي لم يكن يتعدى ٢٦/٥ جنيهاً في العام. وهذا يدل بالطبع على ضعف القاعدة الإنتاجية ويؤدي بالفعل إلى انكماش فرص التطور الاقتصادي. وبالنسبة لمصاعبات الإنتاج المختلفة فإن القطاع القصيدي الذي ظل يعتمد على الآلات القديمة منذ آلاف السنين، ووسائل الإنتاج التي اكتشفها شعبنا بين حصاراته القديمة - كان ذلك القطاع هو السائد، فقد ظل يشكل ٥٦٪ من مجموع الإنتاج الأهلي. إن القطاع الصناعي - هو سند التقدم والوفرة - لا يزيد نصيبه من مجمل الإنتاج الأهلي عن ٩٪ يقابل هذا تفوق في ثقل الإنتاج الحرفي بالأدوات القديمة والذي كان يمثل ٣٪ من مجمل الإنتاج. إن تخلف الصناعة بالسودان إلى درجة مزرية كان عنواناً للسياسية الاستعمارية التي استهدفت تخلف بلادنا واستمرارها حقلاً للزراعة تلبية لاحتياجات السوق الرأسمالية، استهدفت اعتماد بلادنا كلياً على ما تصدره تلك السوق من سلع صناعية. لقد كان نصيب الصناعة بالأرقام من إجمالي الإنتاج الأهلي مطلع الاستقلال لا يتعدى مليونين و ٧٦٢ ألفاً من الجنيهات مقابل ٩,٩ ملايين للقطاع الحرفي. وكان نصيبها بين القوى العاملة ١٢/٢٥٧ غاملاً وهذا لا يتعدى ٥٪ من مجموع المستخدمين من الرجال. وما كان المحدار مستوى

الصناعة قاصراً على ثقلها بين قطاعات اقتصادنا الوطني وحسب بل كان في نوعية الصناعة نفسها واقترابها من ناحية تخلفها من مستوى الانتاج الحرفي. يظهر هذا حلياً في حقيقة أن نصيب العامل من مجموع انتاج تلك الصناعات لم يكن يتعدى ٣٧٥ جنيهاً سنوياً، بل يصل هذا النصيب إلى مستوى محجل في مطاحن الدقيق حيث لم يتعد ١٠١ جنيهاً في السنة وقد ترك هذا الانحدار اثره على مستوى معيشة جماهير العاملين في الصناعة فواجهت انخفاضاً مستمراً في الأجور وفقداناً لكل ضمانات العمل وأمنه.

إن المحافظة والحمود كانا من سمات اقتصادنا الوطني الذي ورثناه من الاستثمار مطمح الاستقلال فإذا قارنا القطاع الصناعي مثلاً بالقطاع العقاري نجد أن الأخير يمثل ٣٪ من إجمالي الانتاج الأهلي وهذه سعة للمحافظة والإحجام من تنمية قاعدة الانتاج، وترتب على ذلك الكثير من ناحية العمالة ومستوى المعيشة، والتبعية فيما يختص بالانتاج الصناعي.

إن انخفاض انتاجية العمل لم ينعكس قاصراً على القطاعات الحديثة كالصناعات بل كان يشمل أيضاً القطاع التقليدي الذي كانت البلاد تعتمد عليه بنسبة ٥٦٪ من إجمالي انتاجها. فالعاملون بهذا القطاع كانوا يشكلون ٨٧٪ من مجموع القوى العاملة مما يدل على انخفاض الانتاجية وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٠ عندما كانت انتاجية القطاع التقليدي على الفرد لا تتعدى ٣١,٥ من الجنيهات وتبلغ في القطاع الجديد ٥٣ جنيهاً سنوياً.

وتوزيع الاستثمارات على قطاعات الانتاج المختلفة كان أيضاً يكشف صورة قائمة من صور التخلف. فبالنسبة للقطاع الخاص كانت تذهب ٥١٪ من مجموع استثمارات الثابتة للنشاط العقاري الذي لا يؤدي إلى توسيع قاعدة الانتاج، ولا إلى جذب أقسام من السكان بطريقة ثابتة ومؤثرة من تلبذ القطاع التقليدي وانتاجه المنخفض إلى ميدان القطاع الحديث. إن بلادنا الغنية بامكانياتها الزراعية وبثروتها الحيوانية التي ليس لها مثيل في المنطقة العربية أو الأفريقية ظلت تعاني الاهمال على الرغم من انها الأساس الحقيقي

لتطور البلاد ودخولها رحب العالم الحديث، فما كان نصيبها من مجمل الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص يتعدى ١٦٪.

والقطاع اعدم الذي كان يشكل المستثمر الأول في لبلاد بقيت مكانياته الدافقة متطور عرضة لتبديد، وبعبارة عن نسبة الحاجيات الأساسية بالنسبة لإشياء البلاد وتعميرها. فقد كان ٣١٪ من مجموع استثماراتها الثابتة ينفق على جهاز الدولة لإدري وهذا الحمود والانكماش في قاعده الاتح للقطاع العام تكشف حقيقة أن إيرادات الدولة كانت في ٥٩٪ من مجموعها على لصرائب عبر اسشرة والمباشرة التي بيعت مطلع لاستغلال على التوالي ٢٣,٥ مليون من الحشيات و ٢,١٩ مليون

إن هذا التحف لم يكن منعصلاً عن نعية اقتصادنا الوطني لمتطلبات الاستثمار القديم بل يمكننا أن نقول إن ذلك لتحلف كان نتيجة لتلك النعية. ففي بلد صاغه الاستثمار القديم كحقل لسبع رراعية بعينها تحسح اليها. صناعته، وكسوق منجاة الصناعية، تحتل التجارة الخارجية المركز المتقدم، ويتركز فيها الاستغلال الاستعماري لقد كانت التجارة الخارجية تحتل ما يقرب من ١٣٪ من إجمالي الاناج الأهلي وهذه نسبة عالية تصنع امكانيات هائلة لمن يسيطر عليها في توجه سياسة البلاد الاقتصادية. وفي هذا القطاع كان الاستثمار لبريطاني يعب الدور الأول بشركانه وبحقيقة أن ٢٧٪ من مجموع وارداتنا كانت ترتبط بسوق الاستثمار وكذلك ١٧٪ من مجموع صادراتنا ومن مراكز القوة هذه أصبح اقتصادنا يبي حاجيات السوق البريصنة. فالسعة الزراعية المقدمة كانت القطن التي احتلت ٦٣,٨٪ من مجموع قيمة صادراتنا مطلع الاستقلال. ومن هذه المواقع فإن استمرار سياسة النعية والاصرار عليها تكشف أيضاً حقيقة أن وارداتنا من السلع الاستهلاكية كانت تشكل ٦٣٪ من مجموع الواردات، ولم تكن هناك أية سياسة لإدخال لديل بين اقتصادنا. فالسلع الاستثمارية بما في ذلك مواد البناء لم تكن تمثل أكثر من ١٨,٥٪ من مجموع الواردات.

باعتد بلادنا على تصدير لسلع الأولية مما يؤثر مباشرة على استثماراتنا، ولاهتمام بالقطع وإهمال الثروات الأخرى التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً وسريعاً في تطور بلادنا الاقتصادي كالثروة الحيوانية (التي كانت تشكل عام ١٩٥٦ م لا يزيد عن ٣,٩٪ من مجموع الصادرات)، والوزن الثقيل مريض في تحررت الخارجة هذه لعوامل م يكن باعتبارها التطورات الباطنية لاقتصادنا بقدر ما كان باعتبارها لأول الاستقلال الأجنبي

وهذا فإن مهم الثورة بعد الاستقلال السببي كما حددها مؤتمرننا لثالث كانت تعني في جوهرها الثورة الاقتصادية الموجهة في الأساس ضد انتعية للاسعر القديم وتحدد الاقتصاد السوداني وبعث الحيوية فيه محريراً من التخلف والجمود.

« احدة الاقتصادية في بلادنا خربة نتيجة سياسة الاستعمارية التي تسيطر كيباً على اقتصادنا وتحتس من هذه السيطرة القائمة على الاستغلال وتأمين احد الأقصى من الأرباح سلاحاً للضغط والتهديد لتأمين استغلال أكثر شدة.

إن بنداً كالسودان يعتمد في حياته على الررة فقط وعلى محصول واحد هو لفظن يكون دائماً عرضة لصعص لدول الاستعمارية الصناعية لذلك فتصنع بلادنا شرط أساسي لتعزيز استقلالنا الوطني ولمرسة لسيادة ابوضنة ممارسة فعانة».

(من برنامج الحزب الشيوعي السوداني - فبراير ١٩٥٦)

محصول شعبنا

وعلى هذه لأرض شب الصراع الاجتماعي طيبة السنوات الماضية بطريق مباشر وغير مباشر اعتماداً على مستوى التطور الذي للحركة الشعبية حول القضية الجوهرية: أي الطرق تلك بلادنا لنهضتها الاقتصادية؟ إن القول إن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تكن ها سياسة اقتصادية استناداً على

ما هو ظاهر من التبذير وعدم الكفاءة واضطراب النفيد، قول غير صحيح، امتداداً على جميع الحكومات التي تمشى لفدت أو الطقات الاجتماعية المختلفة والتي نولت احكم عن طريق النظام لالماني أو احكم العسكري مجد انجهاً رئيسياً وفوقين ناسة حكمت تطور اقتصادا الوطني ما هي أهم معالم هذا التطور^٥

الاستقلال والتجارة الخارجية المخاض من مراكز الاستعمار القديم

كانت القوة الأساسية، متحركة في الاقتصاد الوطني السوداني هي بريطانيا وكانت تبعية بلادنا في الوقع تبعية للاستعمار القديم. ولكننا نلاحظ في هذه الفترة محاسن للسيطرة التقليدية البكاسة. إن نظرية السوق التقليدية التي فرص علينا الارتباط بها واجهت هجوماً مستمراً من الحركة الثورية في بلادنا. فمعارك المتعددة التي حاصتها القوى الديمقراطية في البلاد خاصة وسط مشروع الجزيرة أدت إلى تحرر كبير من السوق التقليدية. فإلغاء نظام الحصة المحددة للسوق التقليدية وفتح سوق القطن نسبياً أدى إلى شعوب في العلاقات التجارية الخارجية يضاف إلى هذا حقيقة عجز السوق البريطانية عن استيعاب صادرات بلادنا من القطن طويل التيلة والمنافسة التي وجدت تلك السوق من لدول المنتجة للمنسوجات القطنية بعد الحرب العالمية الثانية. إن انهبوط السعر في صادراتنا للسوق البريطانية هو من السمات الواضحة لتجارتنا الخارجية بعد الاستقلال كما توضح الاحصائيات التالية:

السنة صادراتنا بالجنيهات لبريطانيا السنة واردات السودان من بريطانيا بالجنيهات

١٩٥٦	٢٢,٠٠٨,٣١٣	١٩٥٦	١٢,٤٨٦,١٥٧
١٩٥٧	١١,٧٩٠,٦٦٥	١٩٥٧	١٧,٨٩٨,٣١٧
١٩٥٨	١١,٩١٩,٧١٧	١٩٥٨	١٩,١٥٦,٠٣٥
١٩٥٩	١٧,٤١٩,٦٦٤	١٩٥٩	١٤,١٨٨,١٨١

١٧,٣٤٤,٠٠٠	١٩٦٠	١٦,٤٧٣,٠٠٠	١٩٦٠
٢١,٩٣٤,٠٠٠	١٩٦١	١١,٩٠٠,٠٠٠	١٩٦١
٣٥,٤٨٠,٠٠٠	١٩٦٢	١٤,١٥٤,٠٠٠	١٩٦٢
٢٦,٦٦٦,٠٠٠	١٩٦٣	٩,٩٣٥,٠٠٠	١٩٦٣
٢١,٣٥٩,٠٠٠	١٩٦٤	٧,٤١٩,٠٠٠	١٩٦٤
١٥,٢٠٩,٠٠٠	١٩٦٥	٥,٨٣٢,٠٠٠	١٩٦٥

غير أن هذا التحول في وضع السوق لتقليدية بين صادراتنا يقابله تحول بين ل واردات - بل نحظ باستمرار عجزاً في ميزاننا التجاري في هذا المجال. وهذا يكشف أيضاً تنقضاً آخر: هو استمرار في سياسة الارتباط بالسوق التقليدية، وتأثير مباشر من قوى الاستثمار القديم على اقتصادياتنا ليس له ما يبرره من تطور باطني في اقتصادياتنا واحتياجاته. إنه استمرار للسيطرة القديمة يعبر عن وجود مراكز قوية للاستثمار القديم في داخل اقتصادنا من بنوك وشركات في التجارة الخارجية والنقل والتأمين وعلى وجود نفوذ قوي للاستثمار القديم بين الطبقات الحاكمة في بلادنا.

إن مبدأ التعامل بالمثل والذي يعبر عن الاستقلال الاقتصادي لا يجد له تطبيقاً في هذا الشأن. ونستطيع القول إذن أنه بالرغم من نجاح النضال الشعبي في بلادنا في توسيع فكرة تحرير تجارة الخارجية من السوق التقليدية إلا أن هذا النضال لم يصل إلى مداه المنطقي بل إلى الياسة التي سارت عليها الطبقات الحاكمة أدت إلى تشويه هذه الفكرة واعطى للاستثمار القديم مميزات وظروفاً أفضل للتعامل غير المتكافئ مع بلادنا في حقل التجارة الخارجية.

إن اهبوط في ثقل وزن بريطانيا في تجارة بلادنا الخارجية تحمل مكانه صورة جديدة تعبر عن الصراع بين الاستثمار القديم من ناحية، والاستثمار الحديث من ناحية أخرى، وتعبر أيضاً من زاوية أخرى عن الصراع بين الاستثمار الحديث والحركة لشعبية في بلادنا، وعن الحقبة التاريخية الجديدة: وهي وجود المعسكر الاشتراكي كقوة فعالة في السوق العالمية.

لقد دخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية هذا الميدان واستطاعتا أن تضمنا بينه مركزاً لم يكن لهم عند إعلان الاستقلال. فالولايات المتحدة تضاعف واردتها لبلادنا، وتدخل ميدان الصادرات ولكن في مستوى أقل، إنها تواصل الزحف لاحتلال مراكز لصاحبها في هذا الميدان كما توضح الإحصائية التالية:

السنة	صادراتنا لأمريكا	وارداتنا منها
٦٠	٢,٠٠٣	١,٨٢٦
٦١	١,٧٠١	٥,١٩٣
٦٢	٢,١٨٠	٤,٨٩٥
٦٣	٢,٨٤٤	٥,١٨٤
٦٤	٢,١١٥	٦,٤٠٠
٦٥	١,٨٥٠	٤,٤٠٠

وفي نفس الاتجاه الصاعد يسير ثقل المانيا الاتحادية في تجارتنا الخارجية

السنة	صادرات	واردات
٦٠	٢,٩٨٣	٥,١٩٣
٦١	٦,٤٠١	٨,٢٨٠
٦٢	٨,١٢٠	٥,١٠٧
٦٣	٨,٥٠٠	٦,١٣٧
٦٤	٧,٧٢٨	٧,٧٠٦
٦٥	٦,٤٠٠	٣,٣٠٠

إن الصراع بين مراكز الاستعمار القديم والاستعمار الحديث في حقل السيطرة على تجارة بلادنا الخارجية ومن ثم السيطرة على القطاعات المحتلغة في اقتصادياتنا ليست هي السمة الوحيدة التي نتحكم في هذا الميدان. فالتضال الشعبي والواسع من أجل لاستقلال الاقتصادي والذي وضع في فترة الحكم الداعي شعار تنمية العلاقات مع المعسكر الاشتراكي طريقاً لذلك الاستقلال كان له أيضاً أثرٌ تقدمي في التحارة الخارجية لبلادنا.

صادراتنا للدول الاشتراكية

سنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا	المجر
٥٧	٢٧,٠٩٨	٦٤٤,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠	٢٢٩٨,٠٠٠
٥٨	٣,٦٣٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠
٥٩	٤,٠٧٠	٩٨٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٦٨١,٠٠٠
٦٠		١,٠٨٦,٠٠٠	٧٤,٠٠٠	
٦١		١,٢٦٦,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	
٦٢		١,٩٥٣,٠٠٠	٩٢١,٠٠٠	
٦٣		١,٩٢٣,٠٠٠	١,٠٠٠	
٦٤		١,١٢٠,٠٠٠		
٦٥				

بولندا	سوفيت	يوغوسلافيا	الصين
٥٥٨٨,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٦٠٩,٠٠٠
٥٥٤,٠٠٠	٣,٦٣٩,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٧٢٤,٠٠٠
٥٤٦,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	١,٠٢٦,٠٠٠
٢٩٠,٠٠٠	٢,٠٠٥,٠٠٠	٥٢٢,٠٠٠	٣,٢٧٥,٠٠٠
٦٩٧,٠٠٠	٣,٤١٧,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١,٣٨٩,٠٠٠
٨٧٢,٠٠٠	٣,٥٨٩,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٣,٠٦٦,٠٠٠
٧٤٢,٠٠٠	٥,٣٤٣,٠٠٠	١٥٠٥,٠٠٠	٤,٣٢٣,٠٠٠
١,٧٢٥	١,٧٦١,٠٠٠	١,١٧٣,٠٠٠	١,٧٢٢,٠٠٠
١,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠	٥,٣٥٠,٠٠٠

إذا قارنا هذا الوضع بين صادراتنا مثلاً بالنسبة للاتحاد السوفيتي ووارداتنا منه نجد الصورة التالية .

السنة	وردات بالجنيه
٥٧	٢٦١,٨٧٣
٥٨	١٦٥,٧٩٣
٥٩	٩٩٧,١٠٠
٦٠	٢,٢٨٧,١٠٠
٦١	٣,٠٨٣,٠٠٠
٦٢	٢,٩٢٦,٠٠٠
٦٣	٤,٣٥١,٠٠٠
٦٤	١,٢٥٩,٠٠٠
٦٥	١,٦٠٠,٠٠٠

إن هذه الصورة توحي رغبة المعسكر الاشتراكي في تقديم بديل للأسواق
استبدية وبشرط أفضل للاستقلال لوطني فمقاومة مراكز النفوذ التقليدية
تصبح في السنوات الثلاث الأولى حينئذ كن الميزان التجاري يسير بطريق
واضحة ضد مصححه الاتحاد السوفيتي. وشهد تحسناً ملموساً في الوضع
خلال سني الاستثمارات الأولى لمشروع السنوات العشر ثم بدأ مرة أخرى
تقلص وارداتنا من المعسكر الاشتراكي ان دخول المعسكر الاشتراكي في
حقل السحارة اضرارية لم يؤد إلى تغير عميق وثابت في اقتصاديات بلادنا:
فالكادرات الاقتصادية الأساسية وجهته غربية ولسلع الصناعة بما فيها السلع
الاستثمارية ما زالت ترد بشكل رئيسي من المعسكر الرأسمالي.

إذن يمكننا القول أن الصورة القديمة لمراكز النفوذ البريصادي التقليدية في
أشد مواقعها سطوة ما عادت كما كانت عليه فالصراع بين هذه المراكز
التقليدية ومراكز الاسعمر الحديث المتوغل موحودة كما أن النضال الذي
تشهه لقوى الثورية والديمقراطية في البلاد ولحقائق لمعاصرة التي لا يمكن
التفاضي عنها والتي تثبت كل يوم فعالية البلدان الاشتراكية في مضمار التنافس
الاقتصادي - هذه العوامل تقدم صورة مناقضة وسفالية أيضاً، ولكن
الاتجاه المسيطر ما زال مراكز النفوذ الاستعماري بشقيه القديم واحديث.

بناء اقتصادي جامد

إن الاتجاهات الأساسية في البناء الاقتصادي في هذه الحقبة ظلت كما هي عليه أيام التحكم الاستعماري بشكل عام - استمرور بلادنا منتجة للسلع الزراعية وسوقاً لاستهلاك السلع الصناعية من الدول المتقدمة. فعناصر تركيب الاقتصاد الوصي لجمهورية السودان ما زالت على لوجه التالي:

(١) في البلاد قطاع تقليدي وسع ينتج أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي ويعمل به أكثر من ٧٥٪ من السكان، وهذا لقطاع يمو بمعدل ٣٪.

(٢) في البلاد قطاع حديث ولكنه يتجه في الأساس لإنتاج السلع الزراعية بقصد التصدير، وبين هذه السلع يحتل القطن المركز المقدم أي ٦٠٪ ولهذا يمكن القول إن الاقتصاد السوداني ما زال يعتمد على تصدير سلعة واحدة رئيسية، على الرغم من المحاولات التي بدلت لتنويع الصادرات في هذه الفترة وقدر لهذا القطاع لنمو حسب خطة العشر سنوات بمعدل ٦,٥٪.

إن هذا الاتحاد في التوسع الأفقي في الزراعة وخاصة زراعة القطن يتضح من صورة لمشاريع التي أنجزت، أو قدر لها الإجازة في هذه الفترة، كما يتضح أيضاً من توزيع الاستثمارات الثابتة. فالهدف الأساسي في الإنشاء للفترة ما بين عام ٥٧ وعام ٦٢ كان امتداد الماقل بقصد توسيع الرقعة المزروعة في الجزيرة أفقياً والأهداف الرئيسية للخطة العشرية التي تمثل قمة الصموح في الاقتصاد السوداني على يد العتات الحاكمة تسير أيضاً وفق هذا الاتجاه. فمن بين لاستثمارات احتل التوسع في الرقعة المزروعة حوالى ٢٩,٩٪ من مجموع الاستثمارات العامة إذ بلغ أكثر من ٨٥ مليوناً من الجنيهات.

مساحة القطن والانتاج الكلي وقيمة المصدر

١٩٥٥ - ١٩٦٦

الانتاج الكلي	المساحة	مئة
١٢٩,٨٥٧	٧٣٥,٩٧٩	٥٧
٥٤,٤٧١	٧٠١,٢٨٩	٥٨
١٢٩,٨٥١	٨٥٤,١٥٧	٥٩
١٣٦,٣٦٩	٩٠٧,٤٥٦	٦٠
١٣٦,٩٥٣	٩٠٥,٢٩٦	٦١
٢٠٦,٤٩٦	١,٠٠٩,٠١٩	٦٢
١٦٣,٩٩٢	٩٠٦,٢٣٣	٦٣
١٠٦,٦٣٠	٩٠٤,٦١٧	٦٤
١٥٢,٠٥٤	٩٠٦,٧٣٧	٦٥
١٥٥,١٣٥	٩٠٣,٣٣٤	٦٦

قيمة المصدر (ملايين الجنيهات)	الكمية المصدرة (بالطن)	انتاجية القطن (بالطن)
٣٠,٤	٩٤,٧١٢	
٤١,٧	١١٤,٧١٧	
٢٢,٩	٦٢,٥٦٩	٠,١٣
٢٢,٣	٧٨,٤٤٩	٠,٨
٤٠,٥	١٧٩,٧١٠	٠,١٦
٢١,٢	٩٠٦,٢٠٧	٠,١٠
٤٤,٧	١٦٥,٦٣٧	٠,٤٥
٤٥,٣	١٧٨,٢٢٨	٠,١٣
٢٣,١	١١٧,٥٦٣	٠,٨
٣٠,٣	١٠٣,٨٨٢	٠,١١
٣٤,٢	١٢٣,١٧٨	٠,١٢

هذا الاتجاه أدى إلى استمرار الداء الذي يعاني منه الاقتصاد السوداني: ارتباطه بتقنيات السوق العالمية وخاصة بموصل العلاقات غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة في حمل التجارة الدولية. فعلى الرغم من التوسع في مساحة الأراضي المزروعة فطناً فإن العائد من تلك السلعة ظل في هبوط مستمر. يقابل هذا معدل عال في نمو السكان بلغ ما يربح من ٢,٨ ٪ سنوياً.

هذه الأوضاع أدت إلى نمو قليل في الدخل القومي للمرد، فقد كان أكثر من ٢٦ جنيهاً عام ٥٦ وبلغ الآن أكثر بميل من ٣٢ جنيهاً سنوياً أي بزيادة حوالي خمسة جنيهات في ١١ سنة. ولكن هل يمكننا القول إن الاقتصاد السوداني وما يتبعه من علاقات إنتاجية، هل كما كان عليه خلال سيطرة الاستعمار لتقديم؟ إن دخول الاستعمار الحديث في حقول التجارة الخارجية لبلادنا ليس ملامة للاقتصاد لسوداني ولكنه يكشف عن اتجاهات جديدة في هذه المدن، وعن علاقات جديدة أيضاً. ولا بد حزناً أن يتم بحقوقها حتى يستطيع أن يمح القيادة العلمية واثرية لجامع شعبنا. ومن الصعب - بل مستحيل - على الميزب الشبومي لسوداني أن يبي خطة عمله اليومي وأهدافه لبعيدة دون الامام المستمر بالانتهكات الاقتصادية والاجتماعية، الأساسي منها وما هو في طور التكوين.

الوجود الجديد للرأسمالية السودانية

من السمات الجديدة لموضع الاقتصادي في بلادنا دخول رأس المال الأجنبي للاستثمارات في القطاعات العام والخاص. لقد كان الاستثمار من قبل يعتمد على القدرات الذاتية للاقتصاد السوداني والمدخرات في قطاعاته المختلفة. ولكن بعد لاستقلال نلاحظ أن هذا الوضع بدأ في ازوال، وابتدأ الاقتصاد السوداني يعتمد إلى حدود بعيدة على استجلاب رأس المال الأجنبي. لقد بلغت جمة القروض المسحوبة حتى عام ٦٦ أكثر من ٧٠ مليوناً من الجنيهات السودانية وهذه القروض لا تحتل فيها بريطانيا مركزاً مقدماً، بل يحتل البنك الدولي وغروعه وألمانيا الغربية ذلك المركز إن نوعاً لاستثمار

الحديث وهو السمة الجديدة بعد عام ١٩٥٦ استهدف دفع البلاد في طريق التنمية الرأسمالية وتنمية التطلعات الرأسمالية تحت إشرافه، وخلق طبقة رأسمالية تعب دوراً ثانوياً في اقتصاديات البلاد بينما يلعب هو الدور الأول

إن هذا الطريق فتح على مصراعيه خلال احكم العسكري ومشروع السواب العشر للتنمية هو تعبير إلى حد كبير للدفع الرأسمالي في البلاد نتيجة لتوغل الاسعار فتوزيع تقديرات الاستثمارات على الوجه التالي :

١٧٥ مليوناً من القطاع الخاص

٣٣٧ مليوناً من القطاع العام

والتقديرات من الاستثمار الكلي أي ٥١٢ مليوناً من الجنيهاً يبلغ فيها رأس المال لأجنبي ١٤٩,٥ مليوناً. وبالإضافة إلى أن هذه لأرقام تؤكد حقيقة أن الطريق مفتوح للأشكال الجديدة للاستغلال الأجنبي، فإنها توضح أيضاً الرغبة العميقة والتطلعات تنمية القطاع الخاص، ودعم أساس التطور الرأسمالي. إن تآزل القطاع العام للرأسماليين في حقل التنمية الصناعية، بل تحديد دور القطاع العام كممهد للقطاع الخاص في هذا الحقل ثم الانسحاب منه لصالح الرأسماليين، يعبر عن عمق التطبع تنمية التطورات الرأسمالية في بلادنا. فبين تقديرات الاستثمار في الصناعة (الخطة العشرية) بلغ نصيب القطاع الخاص ٦١ مليوناً من الجنيهاً بينما بلغ القطاع العام ٢٥ مليوناً وفي نفس الوقت قدر للقطاع العام أن يتحمل عبء التنمية في القطاع الزراعي بما يواجه من هبوط مستمر في أسعار منتجاته في السوق العالمية فتتوفر شروط أفضل لرأس المال الخاص في حقل الانتاج الصناعي. لقد قدر للقطاع العام أن يستثمر في الزراعة حوالي ٩٠ مليوناً من الجنيهاً ولم يتعد نصيب القطاع الخاص في هذا الميدان الذي يتحمل عبء التنمية الوطنية بشكل رئيسي أكثر من ٣٠ مليوناً من الجنيهاً.

ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه للاستثمار الرأسمالي الذي يدعّب فيه القطاع

اخص الدور الأول أحيط بالكثير من الضمانات، فم يوجه لبناء القاعدة الصناعية بن وجه لتكون بدلاً لبعض السلع الصناعية، ففرحت له السوق وأحيطت بمنزات مشحنة، وقدر لهذا البدس أن يصل إلى ٣١ مليوناً من الحنيها في اخطة العشرية. فهو على سبيل المثال يشمن السع الآتية. ٨,٣ ملايين من الخيها للمنسوجات القطنية و ٥,١ ملايين للسكر و ٤,٨ ملايين للمبيدات والمحصبات و ١,٧ مليوناً لدقيق القمح و ١ مليوناً للأخذية الخ ..

وقد ضمن قانون الميراث المصوحة لعام ٥٦ فرصاً واسعة للاستثمار الرأسمالي في الصناعة، كما أنه منح رأس المال الأجنبي شروطاً طيبة بالنسبة له على حساب الاستقلال الاقتصادي، وعلى حساب التبعة العامة لصالح رأس المال الأجنبي والتسليم التام أمام متطلبات الاستثمار الحديث تخلت الدولة عن حق رأس المال السوداني في مشاركة الأجنبي أو حق تمثيل السودانيين بمجلس ادارته، كما أن القانون فتح الطريق للدفع الرأسمالي بتقييد الاستيراد وبالإعفاءات من ضريبة الأرباح وفق تدرج تصاعدي يحمي رأس المال الكبير، وبالإعفاءات للمركبة للآلات واماواخام. وقد بلغت ذروة الخضوع لمطالب رأس المال الأجنبي ولتطلعات الفئات الرأسمالية لمحبة خلال الحكم العسكري عندما فرض قانون دفاع السودان لحرم على الطبقة العاملة حق الاضراب ومنح بذلك المستثمرين جواً ملائماً للاستغلال دون منازع.

امكانيات جديدة للرأسمالية

وفي نفس الوقت فإن الامكانيات الداتية للرأسمالية السودانية ترايدت عما كانت عليه في الماضي. فقد استقلت هذه الطبقة كادراً جديداً رفع من مسرى اسارتها وتطلعاتها انطبكية. قبل عام ٥٦ وتحت ظل الاستثمار القديم كانت الطبقة الرأسمالية تتكون أساساً من تجار يعملون في الحقل الداخلي نمواً من مستوى تجارة القطاعي، كما أن مستوى التعليم والتأثر بالعالم الخارجي كان منحصراً جداً بينهم. غير أنه في الجو الجديد، وبترديد دور الاستثمار

الحدث في الاستثمارات، دخت إلى صفوف الرأسماليين فئة كازو موظفي
ادولة كوكلاء للشركات ولي الأعمال لتجارية ولصناعية الجديدة

هذه الامكانيات الواسعة في طرق التطور الرأسمالي، ما هي إذن اسما
لواصحة رأسمالية سودانية؟ وإلى أي حدود يثأر نشاطها في الميادين
المختلفة بالاستثمار الحديث؟ وما هي مصادر تجميع رأس المال الذي ينبغي
لأسس للتطور الرأسمالي؟

إن الوجود الجديد للطبقة الرأسمالية السودانية أمر حقيقي وما عاد من
الممكن لحدث عن مجتمع قديم فقط ليت به فروقات طمبة واضحة ومن ثم
يفتقر للصراع الطبقي.

الوجود الرأسمالي في البلاد تؤكد حقائق متعددة، فالسنت الصناعي مثلاً
موال (حتى آخر أكتوبر ٦٦) ٦٧ صناعة بدأ نصفها في لانتج وقد دفع
السنت رأس مال قدره مليون و ٦٥ ألفاً من الجنيهات بينما استثمر الرأسماليون
مبلغ ٨١٢,٥١٧ جنيهاً. إن رأس المال السوداني الخالص يملك ٥٧ صناعة من
هذه المجموعة، ومهما تكن الاعبارات الخاصة فإن هذا الوضع يدل على
تطلعت للاستغلال الرأسمالي واسعة بين المستثمرين. لقد تزايد النشاط
الصنعي (بشقيه الخاص والعام) وأدى إلى تغير في وضع الصناعة في بلادنا
مهما كان بطيئاً لا بد من تسجيله. فقد نما نصيب الصناعة من اجمالي الانتاج
الأهلي من ١,٩ ٪ عام ١٩٥٦ إلى ٢,٨ ٪، كما أن القوى العاملة في هذا
اميدان تزايد عددها من ١٢,٢٥٧ عام ٥٦ إلى ٢١,٩٦٠. وقد شهد الحكم
العسكري الذي كان يمثل دكتاتورية الفئات البروقراطية المرتبطة بالنحول
الجديد والاتجاهات الاستثمارية للاستثمار الحديث نشاطاً صناعياً، إذ إنه
نشأت تحت ضنه ٦٣ ٪ من مجموع الصناعات التي قامت في الفترة الواقعة بين
عامي ١٩٤٧ - ١٩٦٥.

ولكن الاتجاه العام الذي سيطر على الصناعة تتحكم فيه قوانين الاستثمار
الحديث، إذ إن رأس مال الأجنبي هو صاحب النقل الأول وتعمل الرأسمالية

السودانية تحت تأثيره. ففي مجموعة من الصناعات تبلغ ٤٤ صناعة نجد الصورة
لتألمه.

٩ صناعات برأس مال أجنبي خالص يبلغ : ٧,٢١٤,٦٥٠ جنيهاً.

١٥ صناعة محتطه ببلغ رأس المال الأجنبي فيها ٩٥٥,٣١٨ جنيهاً أي إن
مجموع رأس المال الأجنبي بينها ٨,١٦٧,٩٦٧

ومن هذه المجموعه فإن ٢١ صناعة سودانية خالصة لا يزيد رأس مالها
عن ١,٥٢٣,٦٧٠ جنيهاً ولا يزيد رأس المال لسوداني في الصناعات المختطه
عن ٦٦١,٠٥٣ من اجنيهاً إن رأس المال الأجنبي بلغ هنا ٧٩٪ من مجموع
الاستثمارات بينما لا يزيد رأس المال السوداني عن ٢٩٪.

إن تغلغل رأس المال الأجنبي واختلاطه مراكز في صناعه يظهر بوضوح
في أكثر استثمار صناعي في اسلاد ونوعي مصنع انسج لسوداني الأمريكي.
هذه المؤسسة تستثمر في المجموع رأس مال قدره ٦,٥ ملايين من الجنيهاً
ولكن سيطرة الأجنبيّة تظهر في التالي :

(١) دفعت لمعونة الأمريكية رأس مال قدره ١٠ ملايين من الدولارات
بفائدة ٥١/٢٪ على مدى ١٨ عاماً.

(٢) دفع كونسورتيوم بريطاني مكون من شركات نجلش الكريث
وأخون ثلاث وماربلز وردجواي رأس مال قدره ٢,٦٣٥ مليوناً من
الجنيهاً.

(٣) دفعت مؤسسه اجنبيه اخرى رأس مال نقدي قدره ٣,٥ مليوناً من
الدولارات

وإذا نظرنا في مستوى الاستغلال الذي يباشر في الصناعة بين القطاع الخاص
مع ادراكنا لسطرة رأس المال الأجنبي على هذا القطاع نستنتج لنا الصورة
الشيعة للذهب، والذي يؤدي في النهاية تحت القوانين القائمة إلى سياب جزء

من الدخل القومي لخارج البلاد .

وهكد يمكننا أن نكتشف أسباب الانخفاض في دخل البلاد لقومي نسبة للتطور الأعقي في الزراعة والاعتماد على سلع زراعية رئيسية تتأثر بالهبوط المستمر في الأسعار في السوق العالمية، على الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الصناعية، ثم في سيطرة أشكال الاستغلال الجديدة بين ميدان الصناعة وما تقوم به من نهب يكفل القانون لها ترجيل ثمراته لخارج البلاد .

محاولات لضرب قطاع الدولة

إن وجود القطاع العام في بلادنا وقيادته للاستثمارات بما يريد على الـ ٦٠٪ من مجموعها الثابت لا يجوز على رضى الاستثمار احديث . فبعد أن أصبحت بلادنا تعتمد اعتماداً متزايداً في نشأتها وخطط تسميتها على رأس المال الأجنبي بدأ يفرض طلباته بهدف اضعاف دور القطاع لعام وتفكيك أوصانه وإحلال العناصر الرأسمالية محله . فالمشاريع الزراعية التي تقوم على ري خزان الرصيرص والذي مول قيامه البنك الدولي ضمن الخطة العشرية - يصير خزان لبنك الدولي على وضعها في نطاق القطاع الخاص وعلى أساس رأسمالي بحيث يستخدم العمل المأجور ويغطي على وضع المزارعين المتأخرين والبنك الدولي يهدف في نفس الوقت إلى تقوية القبضة الرأسمالية في مشروع الحرية تحت ستار إدخال المحوافظ في الانتاج لتجديد الحياة بين أوصال لمشروع، واستنداً إلى اقروض والوضع الممتاز الذي توصل إليه البنك الدولي في قطاع المواصلات فإننا نجد خطته في التنفيذ الرامية إلى تخفيف قصة احكومته المركزية على هذا القطاع . وتحت ستار وضعه تحت لحة مستقلة، هي إبعاده عن متطلبات لتنمية العامة في بلادنا، ودعم وضع العناصر البروتراطية في داخله مع وجود تمثيل لرأسمالين في دارته .

كل هذه عوامل تساعد على توسيع دائرة نفوذ رأس المال الأجنبي، وتحت تأثير العقلية (التجارية) التي لا ترى غير الربح حاجة للمواصلات في بلد مثل السودان ما زال يبني كيانه القومي وما زالت المواصلات حاجة سياسية

كبرى - يمكن أن يفتح الطريق للعناصر لرأسالية في هذا المجال الجبوري .

إن استهداف السيطرة على القطاع العام ثم تصفية دوره في اقتصادنا الوطني يصنع القصد الحديث بأسره تحت نفوذ الاستثمار الحديث والعناصر الرأسالية المرتبطة به .

ولكن رغم هذا الدفع الرأسمالي والامكانيات التي وصعت تحت تصرف النمو لرأسمالي في اقتصادياتنا فإننا نجد القطاع العام في لصدارة من حيث توزيع الاستثمارات . فبعد عام ١٩٦٠ نجد أن مجموع الاستثمارات الشابة تصاعف ثلاث مرات . ولكن استثمارات القطاع العام تضاعفت أربع مرات بينما لم تتضاعف استثمارات القطاع الخاص غير مرتين .

إن صفة المحافظة ما زالت تسيطر على الرأسالية السودانية، والإحجام عن الاستثمارات الانشائية التي توسع قاعدة الانتاج حقاً ما زال ملازماً لها . ولهذا فإن الاهتمام بوراة القطاع العام يأخذ مكانة متزايدة في نظر رأس المال الأجنبي المتوغل الذي يستهدف وجود طبقة رأسمالية متحالفة معه .

وهذا الاتجاه أدى أيضاً في هذه الفترة إلى اتساع ملحوظ في الاستثمار العقدي في القطاع الخاص ففي الفترة الواقعة بين عامي ٥٦/٥٥ و ٦١/٦٠ بيع م سثمرة القصع اخاص في العقارت ١٢ مليوناً من الجنيهات بينما وصل مجموع الاستثمارات فيه خلال الفترة القصيرة ٦٢/٦١ - ٦٣/٦٢ حوالي ٣٠,٩٣٠ مليوناً من الجنيهات . فإذا احسبنا الحد الأدنى المشروع من أرباح المقاولات م يعدل ١٠٪ نجد أنه قد تكونت فئة من المقولين تجمع لديها م من هذا نشاط في انقطاع اخاص وحده أكثر من ٣ ملايين من اجنيهات .

وهذه الفئة م تحتل م مراكز هامة بين الطبقة الرأسمالية هي - على تلك الصورة - وبعدة فترة م بعد الاستقلال وفترة م ثمرات الدفع الرأسمالي في هذه الفترة . إن هذه الفئة تزايد نفوذها أيضاً مستفيدة من نشاط انقطاع العام في حقل صناعة البناء ، وهذه الظاهرة توضح أن القطاع العام بدفعه الباطني لا

يؤدي إلى تنمية جماعة الثروة بل انه يصح عاملاً مساعداً لنمو الرأسمالية وفقاً لطبيعة السلطة الحاكمة. لقد شهدت هذه الفترة تصوراً كبيراً في نشاط القطاع العام في هذا المصغر - فبند لإدارة والخدمات لعامة لدي تقع ضمنه المقاولات الحكومية شكل على النوني من مجموع الاستثمارات لثابتة: حوالي ٣٠٪ في عام ٥٥/٥٦ - ٦٠/٦١ وفي عام ٦٢/٦١ حوالي ٢٨٪ وفي عام ٦٣/٦٢ حوالي ٣١٪ يقابل ذلك مبلغ ١٢,١٠ مليوناً من الجنيهات و ٢٣,٢٥ مليوناً من الجنيهات وأخيراً حوالي ٤٥,٦ مليوناً من الجنيهات.

إن هذه الفئة من الرأسماليين التي جمعت نسبة كبيرة من الأرباح الرأسمالية هي من أنوى لفئات الرأسمالية. وهذا يعكس اتجاه الاستثمارات وخاصة بين الطبقة الرأسمالية إلى لإحجام عن بناء القاعدة الانتاجية في البلاد، وإلى طلب أسرع وأسهل الأرباح والاعتداع عن مواجهة لمسؤولية الوضعية.

ولدفع الرأسمالي أيضاً يتجه نحو ميدان التجارة وخاصة في التجارة الخارجية. إن هذا القصد له أهميته ووزنه في اقتصادنا الرأسمالي - في بلد يعتمد على الصادرات طويلاً لتنمية ومازالت سوقاً للسع الصناعية فهو يمثل ما يقرب من ٣٩٪ من إجمالي الانتاج الأهلي. وبإوضاع المتخفف في بلادنا يؤثر هذا القطاع تأثيراً مباشراً على سلع الاستثمار وعلى المدخرات في القطاعين العام وخاص. لقد ظل هذا القطاع حتى أيامنا تحت السيطرة التامة لرأس المال الأجنبي ولكل ملاحظ في هذه الفترة نمو وزن لعناصر لرأسمالية السودانية في دخله. صحيح أن معظم هذه العناصر تميل إلى لعمل كوكيلة لرأس المال الأجنبي والمؤسسات لرأسمالية الغربية، ولكن بعضها يعمل في حقل الوارد واصدار بطريقه أكثر استغلالاً. غير أن الاتجاه العام هو أن هذا القطاع سيهيء الظروف لتشابك مصدح لرأسمالية الأجنبية - مصالح لاستثمار حديث ومصالح الفئة الجديدة من الرأسماليين لسودانيين. فالنشاط التجاري قبل الاستقلال من ناحية الرأسماليين كان مركزاً على التجارة الداخلية كما أشرنا سلفاً ولكن لفئة الجديدة من البروقراطيين مدت هذا انقسم كما امتدت لرأسمالية سودانية عموماً بقوة ذاتية جديدة. إن هذه العناصر التي

هناك لاستقلال متاخ للتلطع الرأسمالي في البلاد بالامتيازات التي منحت لها. وعلاقتها القديمة مع مؤسسات الأجنبية وخاصة البريطانية منها. بالصعود المفاجيء في مستوى المعيشة. هي التي لعب دوراً ودارت تبعه في رواج ميدان التجارة الخارجية بطريقة أوسع مما كان عليه لأمر من قبل أنها الفئة المصنفة من تطلعات رأسمالية وهي التي مسح الاستقلال السياسي أكثر من ٢٥٪ من مجموع الأجور الأساسية لجميع العاملين في قطاع الدولة، بينما لا تتعدى نسبتها العددية أكثر من ٦,١٪ من هذا المجموع

ثم ان السهولة في حي الأرباح في هذا القطاع دعت بهذه لتطلعات الجديدة التي تجمعت في النهاية تحت شعار (سودنة التجارة الخارجية). وهذه النسبة العالية من الأرباح تضح إذا نظرنا في حالة واحدة هي تجارة القطن. ففي الموسم ١٩٦٣ كان أهم المصدرين ١٩ مؤسسة صدرت من لطن وبذرت ما قيمته ٤٥ مليون من الجنيهات ودرحت أكثر من ٢ مليون من الجنيهات أي بمعدل ١٠٠ ألف جنيه بمصدر الواحد. يضاف إلى هذا أن هذا الحقل يجد لتشجيع من لنوك لمولة ومعظمها مؤسسات أجنبية. إذ بلغت مساهمة المصدر في عام ١٩٦٣ في تمويل قطاع التجارة أكثر من ٨٣٪ من مجموع عمليات تمويلها إن فرض تجميع الثروة والتركز الرأسمالي مغري في هذا القطاع وجدية للعناصر الرأسمالية المطلعة ففي إصداره تتجمع من لأرباح سودية ثروة خالصة بين ١٢ و ١٥ مليوناً من الجنيهات

ولهذا فإن شعار سودنة التجارة الخارجية الذي طرح بواسطة عناصر الإصلاح الليمي في البلاد يجد الاستجابة من قبل الدوائر الرأسمالية المحلية وتشترك علاقات هذه الدوائر مع رأس المال الأجنبي والمال العام لبعضين بنود الاستعمار حديث في السوق السوداء يمكن أن يؤدي أيضاً إلى فئة داب نفوذ من العناصر الرأسمالية العنية ذات الارتباط الوثيق برأس المال الأجنبي.

مصادر النمو الرأسمالي

هذه عموماً هي الدفعات التي تعرض لها لنشاط الاقتصادي في البلاد، وفي إصدار القطاع الحديث وهي تقدم صورة من الصراع بين الاستعمار القديم والحديث وبين هذه الاتجاهات والحركة الشعبية الرامية لتحرير الاقتصاد الوطني في ظروف يوجد فيها معسكر اشتراكي عالمي تقدم صورة من القوانين الأساسية التي سيطرت على التطور الاقتصادي في هذا القطاع واتجاهه انعام نحو تنمية الرأسمالية، واتساع نطاق الطبقة الرأسمالية في بلادنا. وإذا كان مركز الصراع موضوعياً بعد إعلان الاستقلال يتركز بين قوى التطور غير الرأسمالي ومراكزه الحديث والقديم ومراكز التخلف والدفع في طريق التبعية الرأسمالية. فإن قضية النمو الرأسمالي والفئات الاجتماعية التي تسنده ومصادر ثروتها وحجمها وتباطها بعداً أو قريباً من التغلغل الاستعماري الحديث تبرز كأهم قضية من قضايا التقدم الاجتماعي ودعم لاستقلال الوطني. وفي الحقيقة من الحرب الشيعي السوداني بوضع قضية الرأسمالية السودانية والموقف منها من أهم قضايا الثورة الوطنية.

لما أن نبحث الآن. من أين جاء التراكم الرأسمالي المحلي الذي شكّل الأساس لثابت هذه الدفعات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني السوداني في هذه الفترة التي نعالجها؟

أولاً: في الزراعة الآلية

شهدت بلادنا بعد إعلان الحكم الذاتي ووجود السلطة في يد الفئات ذات التطلعات الرأسمالية نشاطاً واسعاً من الاستثمارات في مناطق الزراعة الآلية. لقد هرع إلى هذا الميدان الجديد عدد من كبار التجار وكبار الموظفين والمتقنين الرجوازيين وظهرت مشاريع هامة ذات ألف فدان. إن الربح الصافي من مثل هذا المشروع يصل في المتوسط إلى ٣٣٦ جنيهاً سنوياً. وقد بلغ عدد أصحاب الرخص ١٧٠ شخصاً فإذا أخذنا متوسط عمر الاثني

عشرة سنة الماضية - عدد المشاريع ١٠٠٠ مشروع - نجد أنه تراكمت أرباح في هذه الفترة لدى فئات الرأسماليين المستثمرة في هذا القطاع الزراعي تقرب من ١١ مليوناً من الجنيهات.

ثانياً: المشاريع الخاصة للفطن

هناك الثروة التي تجمعت لدى أصحاب الرخص في المشاريع الخاصة لرعاية الفطن. إن هذا القطاع ظلت تعمل بينه فئات من السكان قبل الاستقلال مرتبطة بالاسعار القديم وهي في الغالب من بيت المهدي ورجال الصوائف وزعماء العشائر وبعض كبار التجار والموظفين من ذوي الروابط بالاستعمار البريطاني. لقد راد النشاط في هذا القطاع بدرجة ملحوظة بعد تشوب حرب الكورية حتى موسم ٥٠/٤٩ كان مجموع مساحة تلك المشاريع لا يتعدى ٢٠ ألف فدان قطعاً ولكن هذا الرقم وصل مثلاً في موسم ٥٤/٥٣ إلى ٥٧ ألف فدان. لقد قوى مركز أصحاب المشاريع إلى درجة بعيدة في تلك الفترة وتراكمت لديهم ثروة لا يدانيها أي قطاع آخر، ولا قوة طبقية أخرى في داخل البلاد. ومن بين هذه الفئات العديد التي تمت رحصة ١٤٤ مشروعاً بـ ١٠٠٠ فدان وما فوق تشكل القوة لفائدة في هذا القطاع. انها تستثمر أكثر من ١٦٠,٤٠٠ فداناً قطعاً أي حوالي ٨٠٪ من المساحة المستثمرة. لقد كانت هذه الفئة:

١ - تمثل لعمود الفقري للفئات الاجتماعية من بين القطاع لاقتصادي الحديث. وسط العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي ربطت مصيرها بالاستثمار الريفي وشكلت سنداً محلياً له.

٢ - هي التي ست الأساس لمادي سدفع الرأسمالي في ميدان العقار، والتجارة الخارجية والصناعة إلى حد ما... إلخ.

إن لحدث عن تطورات الرأسمالية في اسلاد منفصلاً عن الكيان الصبغي هذه الفئة من أصحاب الرخص الذين يقيمون علاقاتهم على أساس شبه

اقتصادي ورأسمالي غير صحيح.

ورغم أن أصحاب المشاريع المصنوعة يتلاعبون بالحسابات بتفادي الضرائب على الأرباح فإن المعلوم أن عائد المشاريع خلال السنوات الخمس الماضية بلغ في المتوسط ١٣ مليون جنيه كل عام.

ثالثاً: المديرية الشمالية

هذه اسمو الرأسمالي الواضح بين المشاريع الخاصة في المديرية الشمالية. فهذا أخذ مركز مروي دنقلا نموذجاً لتحويلات التي جرت بعد الاستقلال في هذه المديرية بعد أن المشاريع للرأسمالية مزبذبة بـ ١٥٪ في أسواق العشر الماضية. إن المشاريع خاصة الكسرة (٥٠٠ فدان وما فوق) ظلت توالي الصعود في هذه الفترة حتى أصبحت تشكل ٥٧٪ من مجموع الأراضي المروية بينما لا تشكل بين عدد المشاريع الخاصة كلها أكثر من ١٤٪

وكذلك تشكل اتعونات مصدراً هاماً لتجميع الثروة في أيدي فئة بسيطة من السكان على حساب المزارعين، إذ إن هذه الجمعيات تسع الماء بم نظير ٥٠٪ من المحصول أي ما يسوي ١٨ جنيهاً لفدان مقابل ٦,٣ جنيهات لروي لفدان في مشاريع الحكومية

إن هذه النوعية هي التي ارتكزت عليها تصدعات والصقة للرأسمالية في البلاد، وهي الآلة لزعامة التي حركت التحويلات الرأسمالية بين الاقتصاد الوطني وسود في بعد الاستقلال وبفضل هذا الدفع يبرز النشاط الرأسمالي محتف معزاً عن القرى الكسرة بين الرأسماليين، وكل هذا يقع بالطبع في صدر القطاع الحديث. إننا نستطيع القول واقعاً وبهكم التشريع وسوء السلطة التي حكمت لبلاد منذ الاستقلال حتى الآن إن البلاد سارت في طريق هذا لدفع.

طريق سدود

ولكن مد حصص هذه السياسة المبنيّة على التطلّعات الرأسمالية ٩.

١ - انفتح لطريق لدوّل الاستعمار الحدث بوجود الاستغلال القديم وسارت البلاد في طريق التنمية الاقتصادية مرة أخرى.

٢ - أدى تزايد الاستغلال وانسياب أجراء من الدخل القومي لمراكز الاستغلال في الخارج إلى هبوط الدخل القومي على الفرد.

٣ - كما أن اتّسع لسياسة التقليدية في إبقاء البلاد سرفاً للسّلع الصناعية ومتمتحة للسّلع لأوبه أدى إلى هبوط مستمر في قدرة البلاد على التّمية وإي انخفاض مداخيل الجواهر المكادحة.

٤ - يمرر صعب الرأسمالية المحببة وفشله في الإسهام بصورة جادة رغم التسهيلات المختلفة على حساب قوت اخرهم في أن البلاد ما زالت تعتمد على القطاع العام بشكل رئيسي في استثمارات الثابتة. فعلى لقطاع العام يقع عبء ٦٠٪ من هذه الاستثمارات. واضطرت لنسي للاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص مع ارتفاعه في لقطاع العام سمة واضحة في الفترة التي نحن بصدد.

في ١٩٥٧/١٩٥٥ بلغ نصيب القطاع لعام ٥٧,٣٪ من مجموع الاستثمارات. ونصيب القطاع الخاص ٤٢,٧٪.

وفي عام ١٩٥٧/١٩٦١: القطاع العام ٦١,٧٪. بينما هبط القطاع الخاص إلى ٣٨,٣٪.

وفي عام ١٩٦١/١٩٦٣: القطاع العام ٧٢,٥٢٪. ٠٠٠٠ القطاع الخاص هبط مرة أخرى إلى ٣٧,٨٪.

هذه الحقيقة تؤكد لنا أن التجربة عملياً أثبتت أن القطاع العام في اقتصادنا الوطني هو العماد الحقيقي للتنمية وللتنويع وأنه رغم المحاولات

لضعاف ورثة ورغم لدفع في طريق التطور الرأسمالي ظل الركيزة التي يعتمد عليها شعبنا. وتتوفر لقوانين اللازمة للإصلاح الديمقراطي فيه، وتتوفر السلطة التي تعتمد عليه بحكم تكوينها الطبقي، يمكن أن يجري بناء حقيقي لبلادنا في طريق التطور غير الرأسمالي.

٥ - ما زال السودان قطراً يعاني من التخلف ولم يدخل فعلاً مرحلة الثورة الاقتصادية. فالقطاع التقليدي يحيط بثقله على اقتصاديات البلاد. إذ إنه لا زال ينسج أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي. وحتى تطعب الخطة العشرية كان أقصى صموحها أن تنقل من القطاع التقليدي حيث يقيم النأخر والفقر ما لا يزيد عن ٨٠٠,٠٠٠ من اسكان أي ما يعادل تقريباً ٢٣٠,٠٠٠ من اقوى اعامة. وفي ضمن الإطار التقليدي تبقى أقسام واسعة مغلقة فحتى الآن فإن الاقتصاد التقليدي لا يتعدى ورنه ٤٤٪ من المتوسط.

إن الفصل في هر القطاع التقليدي وإدخال مراكز للتقدم وسطه أكبر دليل على خصاً الطريق الذي سارت فيه بلادنا بعد الاستقلال

إن التصدي لمواجهة قضايا التغير الاجتماعي. وتقديم الطريق البديل لفشل برامج الطبقات والفئات الحاكمة في وجه مهام ما بعد الاستقلال الوطني، لم يعد قضية نظرية لباحثين والدارسين وحسب بل هو قضية ملحة من قضايا الثورة. فجاهير واسعة في القطاع الحديث والقطاع التقليدي، عبرت عن رغبتها في التغير والتقدم وعن صدودها عن الطريق المقفول الذي سبقت إليه بلادنا منذ الاستقلال. وكان هذا التعبير واقعاً حياً في ثورة أكتوبر عام ٦٤.

إن الوضوح النظري حول قضايا الثورة الرئيسية: قواتها وأعداؤها، مهامها الممكنة التحقيق بناء على مستوى قوى الانتاح إلخ، هو الخطوة الرئيسية والهامة لسير النضال الثوري ونجاحه. وهذه المهمة تقع على عاتق الحزب الشيوعي الذي يقف عملياً في مقدمة قوى التغير والتقدم الاجتماعي. واستناداً على تجارب النضال في هذه الفترة وسط الحركة الشعبية وعبر الانتصارات والفشل واختبار التعميمات النظرية بين النشاط العمل الثوري، يستطيع الحزب

الشيعي أن يصدى لهذه المسؤولية. صحيح أن هذا الوضوح النظري من يكون كاملاً، انعكاساً مستوى لمعرفة العامة في بلادنا والمعرفة النظرية الماركسية في حزبنا. ولكن امتلاك هذا الوضوح النظري النسبي من شأنه أن يدفع ماحركة الثورية خطوات للأمام واختبار كل عمل نظري يزول آخر الأمر إن تجارب المضال لثوري ذاتها.

ثورة وطنية ديمقراطية

ما هي دن، بناء على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلادنا، لمهام الرئيسية للثورة السودانية؟

أولاً: إن القوة الرئيسية التي تقف في وجه استكمال الثورة في بلادنا وإعادة بناء الحياة فيها وإخراجها من حالة التخلف الراهمة إلى حالة المضوج الوطني والاجتماعي هي الصف المتشكل من الاستعمار بشقيه القديم والحديث والفئات والعناصر المحلية التي تولي وجهها شطر هذا الصف وتعمل في خدمته. إن دعم الاستقلال السياسي بوصفه المهمة الأولى التي تواجه قوى الثورة في بلادنا، لا يمكن أن يتم إلا بانجاز مهمة الاستقلال الاقتصادي. وفي هذا المضمار فن نوى الاستقلال الرئيسية التي تدفع البلاد إلى قاع التبعية هي الاستغلال لأجنبي. إن قوام التبعية للاستعمار في داخل بلادنا هو الفئات والعناصر ذات المصلحة في التخلف والتي تنهب الجماهير من خلال التركيب الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضه الاستعمار القديم، والتي يبني أساساً لها في أيامنا الحاضرة الاستعمار الحديث. وهذه القوى في أساسها تشتمل على:

١ - الفئات التي شيد كيانها الاستعمار القديم في القطاع الزراعي وخاصة مشايخ القطن الخاصة.

٢ - البيروقراطية الكبيرة في جهاز الدولة ذات الولاء للاستعمار.

٣ - الأقسام من العناصر الرأسمالية المرتبطة كلياً بالدفع الرأسمالي تحت سيطرة رأس المال الأجنبي.

٤ - قوى الخلف بين القطاع التقليدي التي دعم المستعمرون كيانه مل التي بنى ها الاستعماريون ذلك الكيان .

وصالما ان ملادن سواحه الاسفلال الاستعماري كأمة فإن الثورة السودانية ما زال ها صانعها المعادي للاستعمار . أم ما زالت بهذه المعنى ثورة وطنية .

دنبا . لكي سواحه الثورة لسودانية مهامها المعادية للاستعمار بنحاح عليها أن تناص مجزه صد اعلاقات الاجتماعية ولانتاجة استخلفة التي تمس البلاد وطقاتها في عهود ما قبل القرون الوسطى وبين التكوينات الاجتماعية التي لا مكان لها في عالم اليوم غير المتاحف . فالاصلاح ايزراعي بين القطاع الحديث ورفع معدلات قوه وجذب القطاع القديم نحو الحياة الحديثة بالاحراءات الاقتصادية للارمة ونحرير الجماهير من التكوينات القبلية الخائفة والتي تمس قوى الانتاج وترجع فوق قمتهما الفئات المتسلطة المستغلة للجماهير والاصلاح الديمقراطي في اسلاف في أجهزة الدولة ولي التشريعات بحيث ينطلق نشاط الجماهير المنمر وتولى شؤون البلاد بنفسها وتراقب مجزم سياسة البلاد وبناء الاقتصاد الوطني مستقل... إن كل هذه الاجراءات الديمقراطية وغيرها والموجهة أساساً ضد القوى المرتبطة بمصالحها وآمالها مع الاستعمار الحديث والقديم ، هي التي تطلق طاقات الجماهير لمواجهة النعية للاستعمار مجزم وجدية وهي جزء لا ينفصم من استكمال مهام الثورة الوطنية بعد نيل بلادنا استقلالها السامي . وليست القضية نظرية وحسب . فبعد ما يقرب من الاثني عشر عاماً من الاسفلال وتحت حكم الطبقات والفئات ذات المصلحة في التخلف فإن بلادنا ما زالت تروّج تحت أعلام التبعية ، ولا تستطيع بما تملك من قوى ذاتية أن تسير في صريق الاستقلال الوطني ، أو الاقتصادي .

ومن ثم فإن المهام الديمقراطية للثورة السودانية لا يمكن فصلها عن مهامها الوطنية . طابعها الوصني المعادي للاستعمار ، هو في نفس الوقت الطابع الديمقراطي . ولهذا فإن الثورة السودانية ما زالت ثورة وطنية ديمقراطية .

ثالثاً : بين القضايا الهامة لانجاح الثورة الديمقراطية في بلادنا تحتل قضية

الرأسمالية السودانية وطريق التطور الرأسمالي مركزاً مقدماً، وبالقدرة على مواجهتها وحلها حلاً سليماً تحل مشكلة جوهرية وأساسية من مشاكل هذه الثورة

إن اسير في صرق لتطور الرأسمالي وضحة نتائجها بالنسبة لتقدم بلادنا :

١ - ربما استتبع رفع معدلات التنمية في ظرف معين ولفترة بعينها ولكنه سرعان ما ينتكس ويصل إلى التدلي والهبوط بمستوى معيشة الجماهير .

٢ - لضعف الرأسمالية المحلية فإن هذا الطريق أدى إلى تغلغل الاسعار الحديث في بلادنا فراد من حدة لاستغلال وأنتهك مقومات لبلاد ودفع بها أكثر نحو مراكز التبعية وفقدان الاستقلال الوصي .

٣ - بقي التحف على ما هو عليه وبقيت علاقاته الانتاجية و لاحتاجية قائمة تحبس أعليه شعب لساحقه في عهود عبدة لا علاقة له بالبور ولتقدم . باختصار خُبق لعث الوطني في بلادنا وبقي كل شيء كما كان على عهد السلط الاستعماري القديم

وفي احقيقة فإن ابعث لوصني للشعوب التي نالت استقلالها حديثاً مسحيل التحقيق في عام اليوم بطريق لتطور الرأسمالي كما حدث لأوروبا خلال لقرنين اثناس عشر والتاسع عشر أن هذا الطريق مسدود من لاجبة التاريخية . وهذه سمة واضحة لحركة لحرر الوصي في عهد الامبريالية وعهد انتورة الاشتراكية . ولكن مشكلة رأسمالية المحلية تطل قائمة خلال مرحلة الثورة المعديفة للاستعمار ولداعية للديموقراطية : فهي تتعلق بقيادة لثورة الديمقراطية وبالبعث الوصي وبمكانة تجميع كل القوى المناهضة للاستعمار ومن أحل دعم الاستقلال . وعهمه لبناء الوطني الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وجلب تأييد وفعالية لطبقات ذات الامكانيات ولقدرة لهد الغرض . يخ هذا فإن الوصوح النصري حول هذه لفضية يقع بين أكبر مهام الثورة الديمقراطية . ليست هناك مشكلة من ناحبه

الاقتراب النظري لقضية الرأسمالية المحلية من وجهة نظر الماركسية اللينينية ووفق تجارب الحركة الثورية عبر سنوات طويلة من النضال.

« في الظروف الراهنة فإن البرجوازية الوطنية - في المستعمرات والبلدان التابعة - والتي لا ترتبط بالدوائر الاستعمارية ها مصلحة موضوعية في إلحاز المهام الأساسية بثورة المعادية للاستعمار والاقطاع، ولهذا فيمكنها أن تسهم في النضال ضد الاستعمار والاقطاع. وبهذا المعنى فهي تقدمية. ولكنها طبقة مهتزة إذ إنها رغم صحتها التقدمية تمنح للمصاحبة مع الاستعمار والاقطاع. ولهذا فإن مساهمتها في الثورة - لطبيعتها المزدوجة - تختلف من بلد لآخر. هذا الإسهام يعتمد على ظروف نواحي الملموس، وعلى التغيرات في علاقات القوى لطبقة، وعلى حدة التناقضات بين الاستعمار والاقطاع وجامعي الشعب، وعلى مدى عمق التناقضات بين البرجوازية الوطنية والاستعمار والاقطاع » (بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية ١٩٦٠).

الثورة والرأسمالية الوطنية

ما هي نظرتنا للرأسمالية المحلية في بلادنا؟

أولاً: هناك ركلاء رأس المال الأجنبي والدوائر المرتبطة به في قطاع الصناعة الحديثة هذه القوى تعمل بوضوح ضد الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا وتكثف أعداء لقوى لثورة وتعمل على تحويل البلاد إلى مستعمرة جديدة وخاصة للاستعمار الحديث.

ثانياً: إن تحولاً قد جرى بين قوى الرأسمالية في بلادنا. فقد كانت حتى عام ٥٦ تقصر في أشكالها الرئيسية على رأس المال التجاري العامل في التجارة المحلية ولكن بالدفع الرأسمالي تدخلت هذه الفئة مع أقسام أخرى من القطاع الزراعي من بروقراطية الدولة، ومن عناصر شبه اقطاعية إلخ. ويمكننا القول إن الرأسمالية المحلية تتخلل بينها قوى صديقة ومصالح أخرى أيضاً، وهذا الاحتلاط بين ألقصاع الذي لا يرتبط مباشرة مع رأس المال الأجنبي يجمعه

مياً للمصالحة السياسية مع قوى التخلف في البلاد.

ثالثاً: إن الرأسمالية الوطنية - التي لا تعمل وكية لرأس المال الأجنبي - ضعيفة التكوين في بلادنا وهي حتى اليوم، لا تجد التعبير السياسي في حزب واحد، فمحكم أن الأحزاب التقليدية القائمة في بلادنا ترتبط بعلاقات صائفة وقبلية فإن هذه الطبقة موجودة بعدد متفاوتة بين هذه الأحزاب وتحول أن تعمل لصالحها في إصدار تلك التنظيمات. ومن هذين العاملين أي (اختلاط هذه طبقة بمصالح طبقة أخرى محتصة ونشتتها بين الأحزاب التقليدية) فإن تقارباً كبيراً يجري بين تلك الأحزاب حول قضية البعث الوطني لما بعد الاستقلال.

رابعاً: لقد كان لتزايد حدة الصراع الاجتماعي أثره بالسبة لأقسام من الرأسمالية الوطنية وخاصة بعد أكتوبر إذ إنها جشت أكثر نحو مواقع التهادن مع الاستعمار ومع القوى والعناصر الرجعية في البلاد. إن تزايد دور الجماهير الثورية في احياة السياسية في بلادنا، وتقدم طلائعها نحو مراكز القيادة الوطنية ومرايد الحزب الملحة للتعبير الاجتماعي، أدى إلى هذا التعبير في البلاد. ولكن هذا لا يعني أن مصالح الرأسمالية الوطنية موضوعياً أصبحت خارج نطاق الثورة الوطنية الديمقراطية، بل أن هذه الطبقة وأقسامها ذات الارتباطات الشعبية والأكثر صلابة في وجه التفول الاستعماري ستكشف قياداتها الحقيقية، وستكشف أن مصاحبه تكمر حقاً في الاستكمال الناجز للثورة الوطنية الديمقراطية.

خامساً: إن ترايد دور الطبقة العامة وحزبها الشيوعي في بلادنا يؤدي إلى تناقضات مع أقسام قيادات الرأسمالية لسودانية فالصراع الاجتماعي يدور بشكل واضح بين الجماهير القطاع الحديث في الاقتصاد السوداني، وأقسام كبيرة من هذه الجماهير كانت في القديم محكم بعلاقات الطائفية أيضاً تنظر إلى تلك القيادات مجسمة لآماها. ولكن هذه الجماهير الأكثر وعياً من غيرها نعر اليوم عن استهجانها لسياسة التطور الرأسمالي وتقتنع يوماً عن يوم بطريق

التطور الديمقراطي الوطني والاشتركي. وهذه الجاهز في بعضها الجديد تمتعت نحو الحركة التقدمية والحزب الشيوعي. وهذا الوضع من شأنه ان يغشق تناقضات في الفترة لراهنه من المرحلة الديمقراطية، ويقرب هذه الأقسام أكثر نحو موقع المصلحة مع أعداء الثورة الوصية الديمقراطية في بلادنا.

وهكذا نجد ان هذه القضية معقدة ولا يمكن حلها بمجرد الشعارات أو اسفل الأعشى من تجارب الحركة لثوريه لعلله. من المهم ان ننهي موقفا على التالي.

أ - كشف لعناصر من الرأسمالية الوطنية أو التي طلعت تمثل أقساماً منها تقليدياً، والتي تسمح للمصاحبة مع الاستعمار والقوى الرجعية وتحول وقف البعث لوطني في البلاد

ب - الاعتناء الكافي بمصالح الرأسمالية الوطنية التي تسير تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، أو سدي الرغبة في الخلاص منه حيث وجد، والاستفادة من امكاناتها في الصال لإحراز مرحلة الثورة الوصية الديمقراطية من ناحية قدراتها السياسية والاقتصادية، وهذا يتطلب وصراحاً ساطعاً في برنامج حزبي ومسلكاً في النضال العملي يتماشى مع البرنامج

ج - اكتشاف لمواقع الحقيقية لرأسمالية الوصية التي تقف مصالحها إلى صف الثورة الوصية الديمقراطية وجبها إلى مواقع العمل المشترك والنضال اليومي. ومن بين هذه المواقع تشكل الرجوازية لزراعية بين لقطاع الحديث موقعاً هاماً، وهي عملياً تعبر عن نبرمها بالتقيدات التقليدية التي كانت تسير وراءها وإجائحه نحو إهدانة مع الاستعمار وقوى اليمين في البلاد. وقد وصل هذا الترم حد التحرر من سيطرة هذه القيادات والميل نحو لطبقة العملة وحررها.

الوضع الطبقي في مشروع الجزيرة والمناقل

من المهم الا نراجع تحت تأثير الأفكار اليسارية عن منهجنا وسباستنا

الناجحة مع هذه لغات من الرجوازية لوطنية، وان ندعم اتجاهاتنا الايجابية في هذا المضمار مثلاً هذا الاتجاه موقف حزبا من الرجوازية بين مرارعي الحرية والعدل عبر سنوات من الفصل المشترك في جبهة تأخذ شكل اتحاد عام لكل الطبقات والفئات داخل هذا المشروع.

فالمساحرون يدخلون بشكل عام في علاقة واحدة مع الدولة من زاوية ملكية الارض الدولة تمنحهم الحق الثابت في استغلال الأرض مستخدمين في ذلك العمل المأجور وعملهم الدائي بدرجات متفاوتة، ويدخلون في علاقات شراكة مع الدولة فيما يخص باقتسام عائد العمل الزراعي. إلا أن هناك تقسيمات واصحة بين المزارعين يمكننا حصرها في التالي: أولاً: أغنياء المزارعين، أي برجوازية المستأجرين الوضعية. ثانياً: امتوسطون. ثالثاً: الصغار من المتأجرين وابعاً: العمال الزراعيون.

إن برجوازية المزارعين في الجزيرة والمناقل تتميز باستثمار عشرين فداناً قطعاً أو ما يزيد ويتبع ذلك عشرة أفدنة أو أكثر من الذرة ومساحات متفاوتة للقمح والبقول السوداني والعفء بالإضافة إلى حديقة للخضراوات تبلغ مساحتها فدانين ونصف أو أكثر. وهذه الطبقة يبلغ تعدادها ١٢٢٠ مزارعاً أي حوالي ١,٧٪ من مجموع المستأجرين. والسمة الثانية لهذه الطبقة هي اعتمادها الكلي على ستملال العمل المأجور ويقتصر دورها على الإشراف. إنهم رأسماليون بحق فاستثمار العشرين فداناً قطعاً وما يتبعها يحتاج إلى عمل بنزوح بين العشرين إلى الأربعين عاملاً زراعياً. إن هذه الطبقة تمتاز أيضاً بوجود مصادر أخرى لها لكسب غير الزراعة، فقد استطاعت في فترات ارتفاع أسعار لقطن ان تجمع بين أيديها رؤوس أموال تستثمرها الآن في التجارة والمقاولات الصغيرة والعربات والجوارات والطواحين الخ. وأخيراً فإن هذه الطبقة تمتلك بعض الحيوانات تساعد في تحسين دخلها.

الفئة الثانية هي متوسطو المزارعين وهذه الفئة تستأجر ما بين أكثر من نصف حواشة (خمس فدادين قطعاً) وأقل من حواشتين (عشرين فداناً قطعاً)

وغالبيتهم الساحقة تستأجر حواشة واحدة من دات العشرة فدادين قطعاً. إن هؤلاء يشكلون ٤١٪ من مزارعي الجزيرة و ١٨٪ من مزارعي الماقل. وهذه الفئة أيضاً تستعمل العمل المناحور بنسبة ٨٠٪ من لعمل المدول في الزراعة. لكنهم يخشون من لرأسالية السابقة بما يقومون به من عمل، وحقيقة أنهم لا يملكون مصادر أخرى لمدخل من غير الحواشة.

الفئة الثالثة هي فقراء المزارعين وهم الذين يستأجرون حواشة أو أقل من حواشة في الماقل ونصف حواشة أو أقل في الجزيرة وهم يشكلون ٦٩٪ من مزارعي الجزيرة ولماقل وتبلغ هذه النسبة في الماقل وحدها ٨١٪ من مجموع المستأجرين و ٥٧٪ من مجموعهم في الجزيرة وفقراء المزارعين يؤدون معظم العمليات الزراعية بأنفسهم وبأفراد عائلاتهم ولا يلجأون إلى العمل المناحور إلا نادراً.

أما العمال الزراعيون فمنهم حوالي ربع مليون يستحصلون من خارج المشروع وبعضهم من خارج السودان بقيام بنقبط القطن. وهناك ما يقدر بما بين ١٠٠ و ١٢٠ ألفاً من العمال الزراعيين المستقرين وهم يقومون بأداء العميات الزراعية وتعتمد أجورهم على العرض والطلب بواسطة المفاوضة الفردية.

ما هي العلاقة بين هذه الأقسام المختلفة؟ إن وجود الأرض تحت ملكية الدولة يعني أي شكل من أشكال العلاقات القطاعية كما كان عليه الحال بالنسبة لكولاك شرق أوروبا مثلاً أو الصين، والاستغلال المباشر يقع على العمال الزراعيين.

إن التحالف بين طبقات المستأجرين له أساس ثابت من ربح نصيبهم وتخفيض التزاماتهم وتنمية الانتاج وتنويعه، وتصنيع لوازم الزراعة محلياً، ثم تصنيع المنتجات، ومنع أسعلاا رأس المال الأجنبي لبعض مراحل الزراعة وأخيراً في سياسة التسويق نفسها والوقوف ضد استغلال السوق الرأسمالية وسياسة الاستثمار في الهبوط بأسعار السلع الأولية. ولكن هذا التحالف

يتطلب البقضة من قبل موسطي وفقراء المزارعين الذين يشكلون أغلبية المستأجرين تحه التطلعات الرأسمالية والتي يعمل الاستعمار الحديث لتغديتها بين أغنياء المزارعين لنزع المشروع من القصد احدم عن طريق تغيير نظم توزيع احواشات وملكيته أو قديم سوق للأرض.

وفي إصر هذا لتحالف لا يد من النظر في وضع العمل الزراعي وخاصة لضم المستثمر بالمشروع بقصد رفع مستوى معيشته وقدراته الذاتية بالانتظام في الإحار البقي بقصد المفاوضة الجماعية. إن الاتحاد المتين بين متوسطي وفقراء المستأجرين و لعمال الزراعين هو اسسلة الفقيرة لتحالف العم الذي يجب أن يضم لعناصر الرأسمالية الوطنية بين المستأجرين في المشروع. إن محاولة إحداث صراع طبقي حاد مفتعل في هذه المرحلة وعدم مراعاة حقيقة وضع القطاع العام وتشديد حدة هذا الصراع يؤدي إلى عزل الأغنياء من المزارعين وهم الذين يؤثرون على قطاعات كبيرة من المستأجرين أنفسهم، يؤدي إلى عزلة العمل الثوري بين هذا اشروع الهام. وهذا مثال سليم لموقف احركة الثورية واخرب الشيوعي من التحالف مع الرجوازية الوحمية التي لا يربطها بالاستعمار الأجنبي رباط السيطرة والتبعية.

الشعارات لا تجدي

إن الطريق لساء سياسه سسمة إزاء الرأسمالية الوطنية المناهضة للاستعمار والراغبة في التقدم الاجتماعي والديمقراطي لا يرسم في واقع بلادنا عن صريق الشعارات اعمدة. من المهم أن نبحث عن هذه الطبقة في قطاعات الاقتصاد الحديث المختلفة، وفي كل منطقة زراعية على حدة، نتخصص مصاحها الوصوعية في لشرة الديمقراطية في بلادنا. فمشكلة أغنياء المزارعين في المديرية الشمالية تختلف عنها في الجزيرة والمناقل على الصورة التي أشرنا إليها من قبل، إذ إنه تقوم هناك الملكية الخاصة للأرض ويقع الاستغلال في ايجارها وفي بيع الماء إلخ. وهذا منهج سليم لأن التطور في بلادنا يسير في خط غير مستقيم، وعلاقات الاناج في القطاع الحديث متشابكة ونحتاج إلى دقة

عالية في مرز الاتجاهات العامة لوضع الطبقات بغض النظر عما يتعلق بها من علاقات أخرى لا تحدد مجرى تلك الطبقت ومسلكتها العام وفي نفس الوقت يجنب هذا الأسلوب الخطأ الفاحش في إصدار التعميمات التي يمكن أن تكون أقرب إلى الصحة في بلد تتوفر فيه المعلومات الدقيقة وتستقر فيه المعرفة العامة في مستوى عال.

إن وصوح مهام الثورة المركزية الأخرى وقضاياها مثل قضية قيادة الثورة والطبقات التي يقع عليها تاريخياً وعملياً عبء هذا الواجب، وقضية تجديد احياة وبعثها على أساس ديمقراطي، وقضايا الإصلاح الزراعي المختلفة إلخ، تبحث عنها بين ثنايا اتصال العمل الذي خاضته الجاهير الثورية في بلادنا في هذه احقبة من تاريخ البلاد. استرشاداً بالنظرية الماركسية اللينينية ومن محصول تجاربنا سباً وإيجاباً، تتجمع بين يدي حزبنا الآن مجموعة من التعميمات النظرية والحلول لتلك المهام الثورية علينا حصرها ومتابعتها، وهي في الواقع جمع لتطبيق حربنا للماركسية اللينينية على واقع الحركة الثورية في بلادنا.

الباب الثاني

الحركة الجماهيرية تواجه مهام ما بعد الاستقلال

عجز المور التقليديّة

لقد مرت الحركة الجماهيرية عبر نضالها منذ مؤتمر الحزب الشيوعي الثالث بثلاث فترات زمنية حتى اندلاع ثورة أكتوبر .

١ - فترة الحكم البرلاني منذ عام ١٩٥٦ إلى نهاية عام ١٩٥٨ تقريباً

٢ - فترة الحكم العسكري .

٣ - ثم ثورة أكتوبر .

لقد أصبحت المهمة العاجلة للحركة الجماهيرية بعد إعلان الاستقلال حل مشاكل البعث الوطني والسير بالثورة إلى فترة جديدة ضمن المرحلة الوطنية الديمقراطية . صحيح ان المرحلة التي تعمل في إطارها الثورة السودانية لم تتغير بإعلان الاستقلال السياسي ، ولكن كانت هناك فترة جديدة أصبحت فيها قضايا البعث الوطني والديمقراطي في مقدمة واجبات الثورة ، ومن أهم المشاكل التي تواجهها في طريق دعم الاستقلال الوصي في وجه العدو الاستعماري . إن إدراك الجماهير لهذه المهام لا يمكن أن يأتي تلقائياً بل كان لابد للطبقات والفئات الاجتماعية المتصديّة للقيادة السياسية أن تطرح للجماهير طريقها لمواجهة قضايا البعث الوطني . ونتطبع القول إن الحزب الشيوعي السوداني في مؤتمره الثالث كان الحزب الوحيد الذي استطاع - قدر مستوى المعرفة وسطه - ان يستشعر التغيير الجديد في العمل السياسي

والظروف الموضوعية التي تدفع بالشورة الوطنية الديمقراطية إلى مستوى أعلى مما قبل. وقد كانت أيضاً قوى اليمين المتطرف واضحة في طريقها، فبإصرارها على مواجهة البعث الوطني واستمرار البلاد على ما هي عليه، كما تركها الاستعمار البريطاني، كانت تعبر عن حقيقة ارتباطها بالاستعمار القديم. أما الأقسام الأخرى والفرق المختلفة من عناصر البرجوازية فإنها عجزت حتى عن إدراك العمل السياسي بعد الاستقلال، وطلت تعمل لاحتكار النشاط السياسي تحت الشعارات الوطنية في فترة الاحتلال. وهذا الوضع لم يقده للجماهير ضرراً داتياً للاحساس بمسؤولياتها على نصاق واسع في هذه الفترة فقد ضلت أقسام واسعة من تلك الجماهير علق آمالها على فئات البرجوازيين المتصدين لعمل سياسي وهذا الوضع خلق صعوبات حقيقية أمام تطور الثورة في بلادنا

ولكن الفرق المتقدمة والعناصر الأكثر وعياً بين الجماهير والمتأثرة بالحزب الشيوعي شنت صالاً متسعاً في هذه الفترة ضد نوايا الاستعمار الحديث، ومن أجل حل قضايا الثورة الديمقراطية المختلفة. ومهما تكن الظروف غير المواتية فإن الحرب الشيوعي استطاع أن يضمن مواصلة أقسام من الجماهير لحركة النضال، وما استطاع السياسيون الرجوازيون أو الرجعيون إيقافها استناداً على إعلان الاستقلال السياسي بوصفه نهاية المطاف وهذه حقيقة لني عجب وستظل تلعب دوراً متزايداً في مجرى الثورة السودانية هي الانعكاس السياسي للفكرتين اللتين ضمتا تصطرعان بين حركة الجماهير المناوئة للاستعمار. لفكرة التقليدية للنضال ضد الاستعمار والمجردة من المحتوى الديمقراطي والتي تؤدي في النهاية إلى السيطرة التامة للفتات الغنية على السلطة، والفكرة الطبقيّة التي تحدد وحدوها وبقاؤها بين الجماهير منذ إقرار البقاء لتنظيم الحزب الشيوعي السوداني مستقلاً عام ١٩٤٧، وحركة البناء الواسعة للمنظمات الطبقيّة والديمقراطية المستقلة بين جماهير الطبقة العاملة والمزارعين والطبقة والجماهير الثورية.

خلق صعوبات حقيقية أيضاً أمام الحركة الجماهيرية وهي تواجه مهام

الثورة لما تعد الاستقلال السياسي ، سياسة الانقسام التي سكتها أفسام البرجوازية لتتصدية للعمل السياسي فقد أدى نضال الجبهة الواسعة من الرأسمالية الوطنية والصقفة العمدة والمثقفين الوطنيين والفرق المتقدمة من المزارعين وعناصر من كبار الملاك المناهضين لوجود الاستعماري في بلادنا إلى فتح الطريق أمام انتصار معركة الاستقلال الوطني ولكن ما إن بدأت تتوحد آفاق هذا الانتصار حتى رفعت تلك الفئات من البرجوازيين شعار محاربة الديمقراطية والحرز الشيوعي . وكان ذلك أول خطوة لاصعاف صفوف الجماهير الوطنية . وقد تابعت تلك العناصر في بعد سياستها الانقسامية ، ونجاهاها للاقتتال حول السلطة وكراسي الحكم ، فاستقلت الجماهير الوطنية إعلان الاستقلال لسياسي وهي تواحه الانقسام ولضعف ، وهي مشغولة في لصراع بينها ، انتصاراً لهذه القيادة أو تلك ، وهذا الوضع غشور وهي للجماهير . وأضعف من الامكانيات الحقيقية للجماهير في مواجهة قضايا التقدم الاجتماعي . انه أضعف من وزن القوى الاجتماعية المؤيدة لقضية التقدم الاجتماعي ، فانحصرت في انشغالات النقاية لطبقة العامة وطلائع حركة المزارعين والعناصر التقدمية .

إن المعجز الذي أصاب أقساماً من الحركة السياسية والحمود الذي واصله قسم آخر استجابة لروايته بالاستعمار القديم جعل هذه الدوائر ذات مصلحة مشتركة في مصادرة حركة الجماهير الديمقراطية والعمل على تصفيتها ، لأنها تشكل تحدياً واضحاً أمامهم ولهذا فإننا نلاحظ أن القوى المستعدة للتصال من أجل التقدم الاجتماعي ودفع الثورة الوطنية الديمقراطية للأمام قادت صراعاً متواصلًا من أجل بقائها وحفظها في الحركة والتنظيم . يمكننا القول إن حركة التغيير الاجتماعي وقواعدها الأساسية عبرت عن نفسها في مواجهة قوى التخلف وفي مواجهة ، التخلي عن الثورة الديمقراطية بالنضال المستمر من أجل الحقوق الديمقراطية . وفي حقيقة فان ارتباط هاتين القضيتين خلال النضال العملي الذي قامت به الحركة الجماهيرية منذ احكم الدائي - قضية الديمقراطية وقضية التغيير الاجتماعي - أدى باستمرار إلى اقتراب القضيتين من بعضها ،

وهذا له اثر في ايامنا الراهنة وفي مستقبل العمل الثوري في بلادنا، ان أقساماً
تتسع كل يوم من الجماهير المؤمة بالحقوق الديمقراطية تقرب من مواقع
حركة التغيير الاحتجاجي وهذا يوسع المدى والدوائر التي تعمل فيها تلك
الحركة.

لقد أدى العجز الموضوعي للنظام السياسي عن مواجهة قضايا ما بعد
الاستقلال والاصطراب بدوًسً لجماهير الوطنية إلى أزمة حادة في البلاد، يقابل
هذا نمو متزايد في العناصر الثورية وخاصة الحزب الشيوعي بين الحركة
الجماهيرية. وكان زمام المبادرة في يد القوى اليمينية المتطرفة فنقلت الصراع
الصفي من حزمه السلمي إلى دكتاتورية عسكرية موجهة في الأساس لصدر
القوى الديمقراطية. ما عمحروا عنه بالصراع السلمي أرادوا تحقيقه بالصراع
الدموي.

إن السهولة التي تمت بها عملية الانقلاب اليميني توضح احقائق التالية:

١ - قدرة اليمين على الحركة ومراكز قومه المتعددة في الحركة السياسية.

ب - مراكز اليمين في جهاز الدولة من كبار السروقراطيين الذين تربطهم
بالاستعمار الأجنبي كثر من رابطة ومستعدين على الدوام لخلق جبهة مع
القوى اليمينية ضد تقدم الثورة الديمقراطية في البلاد. وهذه الحقيقة طرحت
بشكل جاد قضية جهاز الدولة في مجرى تطور الثورة الديمقراطية لقد كان
للأقسام البرجوازية التي تولت الحكم استناداً على الضال الجماهيري الوطني في
البلاد دور ملحوظ ومسؤولية تاريخية في الابقاء على جهاز الدولة تحت سيطرة
العناصر المرتبطة بالنفوذ الاستعماري والتي شكلت باستمرار جبهة واحدة مع
القوى الاجتماعية المناهضة للتححر الوطني.

ج - ضعف الأساس الاجتماعي للبرلمانية الغربية في بلادنا نتيجة لنوزن
القوي لقطاع التقنيدي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى دائماً إلى
وجود قوى في إعمار ذلك النظام ذات مصلحة مضادة لتوسيع قاعدة
لديمقراطية وتغيير الحياة وسط السكان العاملين في إطار القطاع التقنيدي. لقد

دفعت هذه الثورة بشكل او بآخر قضية الديمقراطية وسيلة لتصور الثورة
الوطنية الديمقراطية في بلادنا . إن تجربة البرلمانيين تؤكد الحقيقة التالية: إن
الديمقراطية الموجهة هي 'داة' في بلادنا المتخلفة لرصع السطة في يد القوى
المناهضة للاستعمار ، واعتماداً عليها يمكن ويجب أن توسع قاعدتها لجلب الأقسام
الأخرى من المواطنين إلى ميدان النشاط السياسي . البرلمان الأول الذي عبر عن
اتجاهات مناهضة للاستعمار هو الأول والأخير حتى الآن الذي استطاع أن يرتبط
بمجرى الثورة الوطنية بشكل أو آخر . وقد بُني هذا لبرلمان جرساً على قاعدة
من الديمقراطية الموجهة التي تعطي ورماً أكثر لمواقع التحرر الوطني والجماهير
النشطة سياسياً في المدن وبس قوى القطاع الحديث في الاقتصاد .

د - ضعف الجماهير الوصية نتيجة لتمسكها بصراعاتها لدخية وانعدام
الوحدة بين صفوفها . إن الاتحاد بين الجماهير الوطنية شرط هام لتصور الثورة
الوطنية لديمقراطية ، وهو درعها الحامي لها من هجمات البمين واستعمرين
أثناء نصافها لشاق لاخار مهام ثورة . لقد صرح الحرب الشيوعي السوداني في
لظروف التي أحاصت بإعلان الاستقلال وبعد لاستقلال ، شعار الجبهة
الوطنية الديمقراطية . ولكن القوى الاجتماعية التي بُنيت عليها تلك الجبهة لم
تكن واضحة بتصدي لمهامها التاريخية ، وحتى يتم ذلك فقد كرس الحزب
الشيوعي الكثير من مجهوداته منذ الاستقلال وحتى تسم الدكتاتورية العسكرية
بسلطة ، لوقف الصراعات بين الفئات لبرجوازية في بلادنا والتي كانت تحتل
جزءاً هاماً وكبيراً بين الجماهير . ولم يكن ذلك خطأ . لقد أسهم في يقظة
أقسام من الجماهير ومواجهتها لمشاكلها الحقيقية . إن الجماهير الوصية النشطة
كانت تؤس محل مشاكل التصور في انتقاء حزبي الوطني الاتحادي والشعب
الديمقراطي ، ولهذا فقد كان على حزبا أن يندخل حيث تقف وان يعمل على
اقتراب هذه الجماهير من بعضها في اتجاه الضال من أجل دعم استقلال البلاد
ولتلبية حاجيات التقدم الاجتماعي .

تجارب هامة تحت الحكم العسكري

عبر سنوات لدكتاتورية العسكرية خضت حركة الثورة السودانية معارك متعددة واكتنزت في أحشائها تجارب هامة لسمية بصرية لثورة عليا أن تلخصها ونصعها بنبات بين مجموع تجارب حركة الشعبية، ونرفعهإلى مستوى العمل النظري الذي لا بد منه لنجاح النضال الثوري في بلادنا ما هي أهم هذه التجارب والمحصول النظري؟

أ - البيروقراطية ضد حركة الشعب

لقد دفعت سنوات الحكم لعسكري بقضيه البيروقراطية الكبيره إلى الأمام ووضعت في الامتحان في موقفها إزاء قصايا الجماهير التي تواجهها في سبيل دعم الاستقلال السياسي وفي صريق التقدم الاجتماعي.

وقد برهن هذا الامتحان على أن لقوى الاحتامة المناهضة لأهداف جماهير الشعب لا تقصر على الدوائر العامة في حركة السياسية مباشرة وحسب واستندة على مصالح طبقية فرغت الحركة الثورية من تحديد أعماقها وأبعادها (العناصر شبه الاقصاعية وعناصر لحلف بين القطع لتقليدي في الاساج وعناصر البرجوازية اشتراكية امصالح مع تلك الدوائر) بل إن جهاز لدولة في قمته اعلى والذي شبد له لاسعمر الأجنبي هو أيضاً قوة نيمس وجها صوب تلك امصالح المعادة للحمير الشعبية إن ادعوى لنظريه القائلة إن البيروقراطية انكسرة لا تص مباشرة امصالح ساجية معادية للتقدم، ومن ثم فهي ذات امصالح مرتبطة بالشعب ويمكن أن تعبر عن أمنيه، دعوى برهنت تجارب لنصا لثوري في بلادنا على بصلانها فبجهاز لدولة في قطاعاته اعلى عناصر ذات أثر روضها الاستعمار لأجنبي، وبمحكم ما حوها من تشريعات ندربت على حقنار الجماهير لشعبية، وبمحكم امميزاتا تنطلع للدفع الرأسمالي تحت سطوة لاستعمار الحديث ولقدیم إن لمرآكر لأسسمة هذه العناصر تقوم بين أجهزة السلطة.

غير أن الصورة ليست بهذه البساطة، إذ إن أقساماً واسعة من العاملين في أجهزة الدولة الأخرى وفي قطاعات عدا أيضاً ما زالوا مرتبطين بالدوائر الشعبية وهم دور مصلحة في التقدم وإخراج البلاد من حالة التحلف الراهنة. لقد ظهر التعبير لهذه الحقائق خلال ثورة أكتوبر بوضوح وفي انتخابهم لليسار ممثلاً لهم في البرلمان، وهذا الوضع بسيط كثيراً ما يمكن ويجب إحدائه في جهاز الدولة خلال النضال لاستكمال الثورة الديمقراطية في بلادنا. إن علاقة الحركة الثورية بجهاز الدولة تنجم في الأساس لتصفية قطاع البيروقراطية الموالي للاستثمار وإجراء إصلاح في هذا الجهاز جعله أكثر ديمقراطية ولدفع العناصر الأمينة والرغبة في خدمة الجماهير الشعبية إلى مراكز القيادة. إن الدولة الوطنية الديمقراطية - باستمرار النضال الثوري وباقتراحه أكثر من قطاعات الكوادر في أجهزة الدولة التي ما زالت سيئة - يمكن أن تجد ظرفاً أسير للاستفادة من هذا الكادر في خدمة الجماهير الشعبية وأهداف الثورة.

بالتطوع هذا الوضع الملائم يمكن أن يكون بين يدي الحركة الثورية إذا استطاعت باستمرار أن تنمي علاقاتها بهذه الكوادر وأن ترفع بينها مستوى الأمانة والارتباط بالمصالح الشعبية وأن تعمل بوعي في معاهد التعليم المختلفة لتوسيع دائرة تلك الكوادر بمدّها بعناصر صلبة تنجم نحو الشعب وقضاياه وهذا الطريق بالطبع وعمر وتقف دونه صعوبات كثيرة بوجود القوى اليمينية والرجعية في الحكم ومحاولاتها المستمرة لافساد هذا الكادر ولربطه بمصالح غريبة عن أماني الجماهير الشعبية، وبمحاولاتها المتزايدة لغزو المعاهد وتوجيه لبعثات الأكاديمية والفنية والمهنية صوب الغرب الاستعماري بقصد خلق كادر متحال على الشعب ومعتزل، وبهذا تخلق الظروف الملائمة لوضع جهاز الدولة في يد قوى اليمين وعن خدمه من أعداء الثورة الديمقراطية.

ب- منهج التنمية الاقتصادية

دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية تنمية البلاد للمقدمة. فالنزعات اليسارية الحزبية التي كانت تشغل الجماهير خلال الحكم البرلماني اختفت بحكم

وجود نظام دكتاتوري . كما ان الدكتاتورية العسكرية وهي تصدر نصال
اجماهير الرامي إلى تأثيرها على مجريات الأحداث في بلادنا كان لا بد لها أن
تقدم للجماهير شيئاً بعدهم عن التأثير النشط على احياة السياسية ، ويخلق
أساس اجتماعياً بنظام الدكتاتوري . ان محصول هذا الدفع جاء لمصلحة
الاستعمار الحديث والرأسمالية الأخرى وطرح بشكل حاد صريقتين للدعوة
للخروج من التخلف : طريق التنمية الرأسمالية المؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان
الاستقلال ، وطريق التنمية المستقلة الذي لا سبيل له غير تعادي المسح
لرأسمالي

إن الدعوة للبناء والتقدم لا تؤخذ على وجه الإطلاق أو على عواهمها .
بل لا بد من اكتشاف المواقع الطبقة التي تصدر منها هذه الدعوة فالرأسمالية
الحلقة عبر المرتبطة بالاستعمار مصحتها لمصرية في خروج على لخلق
وإطلاق الامكانيات الموجودة في بلاد وخاصة بين القطاع التقليدي للإنتاج
وكن هذه المصالح لن تجد التعبير الحقيقي في اتحاد المسح الرأسمالي بل في
تحقق انتصوري الرأسمالي الديمقراطي في بلاد . وسنوات الحكم العسكري كانت
تمثل ذروة لدفع الرأسمالي بما يمتد ذلك لنظام من قدرة على التنفيذ ، ومن
مصادرة كل القوى الديمقراطية في البلاد ، ولتوفر الجو الصالح لنموذ
الرأسمالي على حساب الجماهير . وكانت النتيجة هي الأزمة الخائفة التي تعيشها
بلاد ، والفشل الذريع لذلك المسح ولكن هذا لا يعني الأزمة النهائية لهذا
المسح فهو ما زال مستطعاً بالامكانيات الواسعة في بلاد رفع معدلات
النمية وحدث تقدم نسبي ، ولكنه سرعان ما يواجه الاستغلال الخارجي ،
والاصعاف المستمر لقدرات بلادنا على الاستمرار في التشريع الانتاجية .
سرعان ما يواجه بين الجماهير اتحد رأ في مستوى معيشتها . إن القضية معقدة
وتبسيطها أيضاً غير سيم . فإذا كان محصول بلادنا من هذا الطريق هو
مواجهة الاستعمار الحديث الذي خلق له قواعد في بلادنا فإن القضية بتعقيداتها
تظهر على صورتها الحقيقية . القضية ليست مجرد منهج اقتصادي بل هي تتطلب
مواجهه على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسط حركة شعبه

حوت الاستعمار القديم وعرفت أساليبه ولم تصح بعد في مواجهة الاستغلال الحديث .

ج - نمو العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية

وفي مجرى اتسمية الاقتصادية لبلادنا في هذه الفترة بررت قصة علاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي .

ونسحق أن فترة الحكم العسكري شهدت تصاعداً في هذه العلاقات كما يتضح من الأرقام التي وردت من قبل . مع تقييم هذه الحقيقة ؟ .

إن ظهور المعسكر الاشتراكي في اسواق السودانية ليس وليد الصدفة بل كان وسيطل معبراً عن حركة النضال الشعبية التي طلت تفتح الطريق لحد التطور . كما أنه يعبر عن الحقيقة المعاصرة التي لا يمكن التغاضي عنها ، وهي وجود النظام الاشتراكي العالمي وتأثيره المزايدي على السوق العالمية . لكن هذا التزايد (في حجم التجارة بين السودان والمعسكر الاشتراكي) لم يمس كيان التجارة الخارجية من حيث ارتباطها غير المتكفيء بدول الرأسمالية الكبرى . ولم يؤثر في الاتجاه الاقتصادي لبلادنا (استيراد سلع الاسهلاك الصنعية وتصدير المواد الخام) الذي ورث من عهد الاستعمار ، وانها بمقارنة نسب الصادرات والواردات تكشف عن رغبة المعسكر الاشتراكي في مساعدة البلدان المتخلفة وإقامة علاقات تفيد شعوب هذه البلدان . وانكسر النظام الراهن (العسكري) عن دعم وتنمية هذه العلاقات . (من مداولات اللجنة المركزية يناير ١٩٦٣) .

إن رفض هذه العلاقات اعتباراً للصرع الطبقي في داخل البلاد اتجاهاً غير سليم ، إذ إن هذه العلاقات تقدم لشعبنا مثلاً حياً للتعامل الاقتصادي على أساس الاستقلال الوطني ، وهي في نفس الوقت تخفف من وطأة الاستغلال والتدلي في مسوى معيشة الجماهير . نلاحظ ذلك في حقيقة المصاعب الشديدة التي واجهها شعب خلال ٥٨ - ٥٩ عندما اختفت السلع الضرورية نتيجة

لاحتكار السوق الرأسمالية للبلاد، وفي حقيقة أنه اعتماداً على السوق الاشتراكية خفت هذه الظاهرة التي يقع ثقلها على الجماهير. هذا لا شك عنصر مساعد للحزب الشيوعي. وفي نفس الوقت فإن اتجاه التعامي عن لوضع الطبقي في البلاد، وعتبار العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي مقياساً تقدمية هذا النظام أو ذلك اتجاه غير صحيح. في نهاية الأمر يحدد بحرى الأحداث الصراع الطبقي وبصع التعايش للسلي مع المعسكر الاشتراكي طرولاً مساعدة شمة هذا الصراع لصالح الاستقلال الوطني ولتقدم. إن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية متكامله كم جاء في وثيقه لأحزاب الشيوعية والعمالية عم ١٩٦٠ وحتى لي حير حكم البرجوازية الوطنية في طريق الثورة الديمقراطية قبلواقف أيضاً واضحة.

« إن لأحزاب الشيوعية تناضل بنشاط من أجل استكمال الثورة الديمقراطية المناهضة للاستعمار والاقطاع، من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي. من أجل إجراء تحسيات جذرية في مستوى معشة الشعب. انها تؤدي خطوات الحكومات الوطنية التي تعود لدعم مكاسب الشعب لتتف مراكز لاميرالية ».

(من بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية - ١٩٦٠).

وعذا فإن التحليل الطبقي للنظام ووجهات سيره الأساسية هي التي تحكم مواقف الشيوعيين أولاً وقبل كل شيء. كما أنه من ضمن برنامج الحزب الشيوعي عبر الثورة الديمقراطية فتح الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي مع المعسكر الاشتراكي، واعتماداً على هذا التعاون، النصال بحزم ضد مواقع المستعمرين، وحتى يؤدي هذا التعاون إلى توسيع قواعد الاستقلال الاقتصادي وليصبح عملاً محركاً لقرى الدفع الداخلية بين الاقتصاد المحلي في طريق النهضة الوطنية المستقلة.

د - صرف القوات المسلحة عن دورها الوطني

بعد ثورة عام ١٩٢٤ لم يعد للحيش السوداني دور في الحياة السياسية،

ولكن وبمجرد تسليم القادة العسكريين لزمام السلطة فإن القوات المسلحة وضعت في مقدمة الصورة وكان لا بد للحركة الثورية أن تنعم من تلك التجربة. صحيح أن السلطة بقيت بين أيدي كبار الضباط يخدمون بها مصالح الاستمرار الحديث ويواجهون بها الحركة الثورية تمعاً ومصادرة. ولكن قضية وضع لقوات المسلحة برزت أمام كل المصير والحركة السياسية في البلاد، وطرحت نفسها بإحاح لقد تبين بوضوح أنه من الخطأ الحديث عن القوات المسلحة كأنها جسم واحد أو صبة واحدة بل إنها تمثل في الواقع الصراع الطبقي والوطني الذي يجري بين مجتمعتنا. فالغالبية العظمى من جنود وضباط القوات المسلحة يخرجون من الصفوف الشعبية وهم بهذا جزء من الشعب لا من أعدائه. إن التمردات المختلفة مهما كان تقييم لها والتي وقعت خلال تحكم المصالح الكبار، وحركات «التطهير» والطرود من الخدمة، ثم الروح السلبية التي سادت القوات المسلحة رغم الرشوات والامتيازات التي قدمت لأقسام منها قصد عزها عن الشعب وتوجيهها ضده كل تلك كانت علامات تؤكد الوضع الاجتماعي الحقيقي للغالبية من القوات المسلحة ولوضعها الطبقي بين الحركة الشعبية.

وكانت العلامة الواضحة هي انتمرد الفعلي في أقسام منها خلال ثورة أكتوبر ورفضها جعل نفسها أداة طبعة في يد الدكتاتورية.

إن الأيام المنتصرة لثورة أكتوبر حملت بمناقشة هذه القضية بين الأوساط لشعبية بلا حرج وكانت أيضاً تدخل في إدراك قوى الثورة المضادة التي عملت وما زالت تعمل تحت ستار «حياد القوات المسلحة» إلى تغيير تركيبها الاجتماعي وتحويلها إلى أداة حزبية لها بوضع المراكز الحساسة والقيادية في أيدي العناصر الموالية، وعن طريق التجنيد الحزبي للجنود وللضباط.

هذه المحاولات ترمي إلى تحديد دور القوات المسلحة كجزء من قوى لثورة المضادة.

وهذا الوضع ليس فريداً بالية للقوات المسلحة في السودان. فبين

المدن النعمة، وفي ذلك تحارب المحرر الوصفي بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الجيش الناصي بين هذه المدن يختلف عنه في لبدن الرسالة المكتملة التكوين حيث يقع تحت أيدي الطبقات الاحتكارية ويشكل أداة للقمع واضهاد حركة الطبقة العاملة. وهذه حقيقة جزء من تحارب الحركة الثورية العادية.

هـ - ضعف البرجوازية

كشفت سنوات احكم العسكري الضعف المتناهي للتنظيمات السياسية البرجوازية التي خفت عمياً من الوجود إلا في معنى بقاء بعض الأشخاص فإذا استنساخ الحزب الشيوعي والتنظيمات الطائفية التي لم يمسسها احكم العسكري فإن كافة لتنظيمات الأخرى تسخرت ولم يبق منها إلا أثر ضئيل. هذه حقيقة لا يفسرها ضعف التنظيمات السياسية وحسب بل ضعف البرجوازية نفسها وقد أدى هذا الضعف في أحيان كثيرة إلى تطلع أقسام منها بقيادة في نظام العسكري نفسه على الغم من مملأته لوأس المال الأجنبي.

إن القوة التي ربما بدت في بعض الأحيان على تلك التنظيمات السياسية في فترات العمل الرماني ليست دليلاً على رسوخ القيادة البرجوازية من الجماهير، ولا على نقل ورنها الاجتماعي والاقتصادي. وهذه حقيقة مهمة لتطور الثورة الديمقراطية في بلادنا التي يحسم مستقبلها إيجاباً حينما تقتنع الجماهير أن طريق النمو الرأسمالي هو طريق الألم والعدا، عندما ترفع الجماهير رأسها وتتطلع إلى قيادة جديدة في تحالف الطبقات الثورية وحزب الثوريين - حزب الطبقة العاملة أن ضعف البرجوازية في بلادنا والعناصر السياسية التي ما زالت تقوده يخفق طرولاً مؤاتية أمام قيادة الطبقة العاملة اذا استطاعت أن تعمل بدأب وحكمة في هذا الميدان. وعندما تمثل الكفة لصالح القيادة الجديدة فإن المشكلة الجوهرية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تكون قد حلت لصالح الثورة والتقدم.

و - فشل بناء الجبهة الديمقراطية

من قبل رفع حزب شعار تكوين الجبهة الديمقراطية في لبلاد طريقاً لتوحيد الطبقات والفئات لاحتياجه والعناصر الراجبة في التحرر الوطني والقدم. ولكن الظروف الموضوعية لم تكن ناصجة لبناء تلك الجبهة. فالأقسام الواسعة من السكان كانت تأمل من وراء لقادات لبرجوازية واليمنية وم تكن تحس بالطريق الجديد للتهضة الوصية ولكن هذه لقضية أصبحت أكثر الحاحاً أمام الحزب الشيوعي خلال سني احكم العسكري. في الفترة الأولى طلق حزب يبحث عن أشكاف لتوسع العمل الجماهيري وحذب فئات أوسع من لسكان في سبيل النضال ضد الدكتاتورية العسكرية مدفوعاً بوقوفه رحيباً في الميدان وبالرغبة المشروعة لا يحدد حنف ثوري لتحمل عباء النضال ونجاحه حقاً وقد أصبحت تلك لقضية أكثر لاحتياجاً بعد اميرر جهة المعارضة اشككة من اليسار واليسار ولداعية لعودة انظمة البرماني، وبعد أن أصبح تنظيم اجبهة الديمقراطية حاحة ملحة لنفح طريق جديد للنضال ضد لدكتاتورية العسكرية، لا يؤدي إلى ازالته، بل يؤدي إلى تخوين نظام وطني ديمقراطي.

وقد عبرت عن هذه احاجة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني « عدحات الظروف الآن ليتخذ الحزب شيوعي خطوة ثورية متمشية مع لأحوال السياسية وذلك بتحويل لاعزل البادي عبد الجماهير ولعروف عن تجمع لمعارضة لحيي لعدم فعاليته، إلى تحاه الجماهي بقس أصبح التجمع احيالي للأحزاب المعارضة يعوق نمو وعي الجماهير ويحد من امكانيات تحويل هذا النضال في سبيل الديمقراطية. وهذا يجمع تطور القوى الثورية الوطنية لديمقراطية وامكانية تنمية نضالها وانظامها في اتحاد مبهض للاستعمار والرجعية ومن أجل حكم وطني ديمقراطي » (مداولات اللجنة المركزية - يناير ١٩٦٣ - لشيوعي ١١٦).

ولكن بزعم احاح الظروف والمحاولات المتعددة فان حزب فشل في

تكوين الجبهة الديمقراطية، وقد ترك هذا الوضع أثراً سلبياً ملحوظاً على فترة التحضير للاضراب السياسي، ثم في المنحى التاريخي الحاد الذي أعلن فيه للاضراب وفي حلال ثورة أكتوبر، من ناحية التحليل العام للقوات الاجتماعية التي تنظم في الجبهة فحربنا لا يواجه مشكلة. ولكن المشكلة هي في العثور الواقعي على هذه القوات في مجتمعنا، وكتشاف الحقيقة الواقعية (من يعبر عن هذه القوات؟ أين تنتظم؟). هي في اكتشاف الأشكال التنظيمية المختلفة لهذا الغرض في بلد يسير فيه التطور سراً غير مستوابع.

هذا الموضوع لنطري المرتبط بالمشاكل العملية لقضية الجبهة الديمقراطية في بلادنا هو ما يطلب اليوم بعد تجارب السنين قسوة وفشلاً، بعد اللاحاق والحاجة التي برزت حادة خلال لحكم العسكري. ولدينا الآن الامكانية لمواجهة هذه القضية في مؤتمراتنا الرابع. وحلها لصالح التطور الثوري في بلادنا.

نواقص في عمل الحزب الشيوعي

دفع سواب الحكم العسكري بنفسه احزب الشيوعي ووضع بين حركة الشعب وقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى المقدمة، فهو احزب لسياسي الواحد الذي ظل في تنظيماته الأساسية باقية وعاملاً للارتباط بالجمهور وتوجيهه نضالاتها. وبحكم هذه الالتزامات التاريخية، وفي بوتقة النشاط العملي، كان على الحزب الشيوعي أن ينظر في حياته الداخلية وفي أشكال صلاته بإجابهير. وقد حفلت هذه الفترة بالمحاولات الدائبة والمناقشات حول هذه القضايا ان النواقص التي عانى منها الحزب الشيوعي لم تؤثر على سير النضال ضد الحكم العسكري في جبهة وطنية ديمقراطية وحسب، بل أثرت أيضاً في امكانيات احزب الشيوعي وقدرته على قيادة ثورة أكتوبر في مراحلها المختلفة فيما بعد. ما هي أهم تلك النواقص؟

• عبر النضال ضد الاستعمار المباشر جذب البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوداني وقدراته على النضال الحامض ضد الاستعماريين طلائع

متعددة من بين جماهير الشعب إلى صفوف الحزب. وكان من المهم أن تحول
 هذه العناصر إلى عناصر شيوعية حقاً، لا تنفع فقط بالبرنامج السياسي
 للحزب الشيوعي بل يجري تكوينها الفكري على أساس الماركسية اللينينية.
 لقد نالت لأقسام لأولى من كادر الحزب في تأسيسه، وعندما كان اتلاحم
 مباشرة بين كادر المثقفين الشيوعيين والكادر الشعبي المخلص، قدراً لا بأس به
 من التكوين الماركسي إلا أن هذه النقطة لم تحدد الاهتمام لكافي خلال النضال
 العملي للحزب لشعوي صحيح أن وضع الحزب لبرنامجي في مرحلة تأسيسه
 وهو بوضوح مباشرة وسط ضجيج الحركة الثورية رد من البرامات في النضال
 اليومي وتلقى عليه أعين كثيرة، وأنه لم يتمتع بفترة تصور مستقرة كالأحزاب
 الشيوعية في أورب حينما نشأت حركة المثقفين والنقطة العامة في ظروف
 لتطور اسمي للرسمانية ولكن هذه الأوضاع تركت أثرها سلباً على اخصة
 الداخلية في الحزب. وقد ظهر هذا الأثر السلبى بعد اعلان الاستقلال
 لسياسي ولحولات الموضوعية التي جرت في المهام الثورية، وطرح قضية
 الثورة الديمقراطية في مستوى أعلى من أقسام لا يساهم بها من الكادر الذي
 لعب دوراً في اتصاله مع الاستعمار بدأ في التراجع قاصراً في بصره على
 حدود «الحرر الوطني» ونفى هذا الكادر بشكل أو بآخر في داخل الحزب
 الشيوعي عندما واجهت بلادنا الدكتاتورية العسكرية وتنقل الصراع لطبقى
 من حيرة البرماني إلى حيرة العلف وتوجهه القوة ضد الحركة الثورية والحزب
 شيوعي إن ظاهرة تسقط عدد من كادر الحزب وقتها، وفي قطاع قيادي
 هدم مثل اللجنة المركزية، يجد تفسيراً له في هذا الواقع أيضاً مع العوم
 لأخرى. إن قدرة حزمتنا على رفع لواء الماركسية في دخلة ووحدتها تفكيره،
 لا على أساس البرنامج السياسي وحسب بل على الأساس الإيديولوجي،
 ستظل مهمة أساسية باستمرار إذ كان لنا أن نقدم للجماهير الثورية حزباً
 قادراً على قيادة الثورة الاجتماعية.

• لقد أدت الاتجاهات السارية إلى خسائر في العمل الثوري وفي تأخير
 انتصار حركة الشعب على الدكتاتورية العسكرية وفي الحقيقة فإن كل خطوة

للأمام في تلك الفترة في وضع الحزب والحركة الجماهيرية كانت تنجبه
للانتصار على الاتجاهات اليسارية. صحت تأثير الاتجاهات اليسارية في العمل
وانتقد لم يستمع احزاب الشيوعي أن يدعم اتصالاته اليومية بالجماهير ولم
يكشف صراحة متعددة للعمل لسياسي غير مباشر في ظروف صودر فيها
العمل السياسي وعندما تمكن الحزب أن يهرم الاتجاهات اليسارية عملياً
ويعمل وسط لتفادلت لعمالية التي نشأتها ايدكتانورية العسكرية جرى تغيير
كبير في وضع الصفة لعمالية وقدرتها على الشد والحركة. ولكن الحزب في
اتجاهه العام لم ينجح في هذا الاتجاه. تارة اتخذ موقف الامبالاة، وتارة
بالقائمة لتحقيق من العناصر اليسارية كما جرى بين الصلاب الشيوعيين
لديهم عارصو مبدئياً موقف احزاب الشيوعي من حوض معركة المحاسن
المحلية، وعصوا قدرات الحزب في هذا المضمار. ويتأثر الاتجاهات اليسارية
أيضا واحه الحزب الشيوعي مني ايدكتانورية وحسن اتصاله بالجماهير واحد.
لعمل لسياسي مباشر والمؤسسات الساسية وقد قطع هذا الحبل، ولكن
الحزب الشيوعي بقي محصوراً في هذا الميدان وحده. يعمل لأحيائه بصرف
عن القابلية (المشور والاثارة الح) أما أشكال العمل لأسرى التي نسف
وجودها لاتجاه اساري بالعمل (العمل الاصلاحى والثفاي) لم كانت
تذكر، وما وجه الحزب الشيوعي اسظام العسكري وهو يمتسك هذه
الأشكال، وما نجح في اتداعها صيلة سي احكم عسكري إن هذا بالتأكيد
أسهم في ضعف حركة ثورته وقدرتها على الاتصال ودى في بعض الميادين
إلى عدم نفوذ قوى اليمين مثلاً حدث بين الحركة الصلابية

• والاتجاه اليساري أيضاً، وفي عيب خط سياسي كامل ينضل الثوري،
أهدافه وفاقه، أدى في فترات من صبح عمل احزاب الشيوعي بالإدارة السحتة
وبالتفسير لدانية سمعارك ايوممة دون نقيم حقيقي توازن لقوى ودون
وضوح في قضية هامة بعمل لثوري؛ قضية تضوج لأرمة لثورية. وهذا
الطابع للعمل لحق بالحزب حسائر مختلفة وباخركة لشعة أيضاً فمن عدد
من كادر الحزب سد اليأس وتغنى بعضهم عن الانفصال كما أنهك الحزب

الشيوعي في معرك قدرت أنها حاسمة تقدير لا يستند إلا على الرغبات
الذاتية ومن أكثر الحاسرات لي تكسبتها الحركة الثورية بتبعه بتقديرات
الذاتية، الأخذ بالعسكرية التي وقعت في نوفمبر عام ١٩٥٩، فقد أدت هذه
لاحداث إلى فقدان كادر وصني وتقدمي، وهضمت بمعنويات الحركة الثورية
فترة ليست بالقصيرة.

● من حرمنا لا ينقصه القدرة على لنضال ولا الخس من لثوري ولكن، وهو
يوافق المرحل بحسب من الثورة الوطنية الديمقراطية، وهو مبرم ببناء حركة
لبدل في طريق تصور غير للأساسي، لا يمكن أن يبقى بحسب فكره
لمعارضة انتطرف من عساه أن ينبط بالحياة في أكثر من أفق وأن نقود بحكمة
وحرارة النضال لثوري في بلادنا والخطر لأول لذي يوجهه لحرب الشيوعي
في أدء هذه المهمة هو خطر استتديرات الذاتية، خطر الاتجاهات ايسارية لي
لم تعد فقط وليدة الظروف المحلية بل أصبح ها مركز عامي بين الحركة
لشيوعية.

● لقد فضحت سنوات حكمكم العسكري حقيفة تخلف حزبنا كنصميم
سياسي يصدرى بعدم البعد الاحتمالي - تخلف من راحة الأداء والتقصير. ن
مجموعه من الأفكار التي تقدم للحل لأكثر القضايا ثورية لخاص نصيب بين
التخلف والذاتية في لسفيد ولأداء نقد وصح مثلاً عدم حزبنا أن المهمة
الكبرى في حداثه انداحبة، وفي توقعات الثورة، هي تأهيل دة لاستقبال
السيحى لبقول في تحري لعمل الثوري والذي من شأنه أن يدفع بوصف لحرب
الشيوعي حصوب إلى الأمام في طريق التحول إلى حزب جماهيري على النضال
الوطني وبين لبدئية ولحللف وعدم لقدرة على سظيم الأحداث بتضيع قضية
من أهم قضايا لعمل الثوري. ومقتحم حرمنا ثورة كنزور وهو بعاني عجز
صاهر في كل جهزته ومثلاً في قدراته على تحمل أعباء الثورة كامسه. إن
حدمثاً عن الحزب لشيوعي بوصفه الحزب من لنوع اجديد يقع في ميدان
تتصميمية ولموثحه وبر حجه لتمشية مع قوانين انتطور الاجتماعي، ولكنه

في الواقع يعاني من كل أمراض اندائية والنخلف في الأداء والتنفيذ . وما لم يحل هذا لنقص بحسم فإن فرص العمل الثوري تصعب بين الأيدي ويهدق بانحياز مهام الثورة الديمقراطية للضرر الجسم .

• وبينما حياة حزبا تتأثر بالاتجاهات ايسارية، وتغلف الأداء ولننفيذ وبدائيتها، تعم تلك الحياة وتضعف المركزية الديمقراطية خاصة وأن الديمقراطية بأسرها مصادره من الحياة اسياسية . وقد أدى ضعف المركزية الديمقراطية في الحزب الشيوعي وعدم اشارك عضوية احزاب اشراكاً نشطاً في حياته الداخلية وفي حياة فروعه إلى انكماش كبير في عضوية احزاب لدرجة عاقت قدرات احزاب الداتيه وهو يرجع مهام ثورة أكتوبر . إن الحزب لم تكن تنعدي عضويته بضع مئات وهو يقود حركة الاضراب السياسي وهو يتصدى ثورة أكتوبر في أيامه الأولى لحاسمة وقد أسهم هذا الوضع في تقوية روح الحلقة وسيادة لبيروقراطية في العمل والانغلاق الذي يصعب كسره لاستقبال الجديد مما خلق ظروفاً داتية صعبة لاستقبال التحول الهائل الذي طرأ على وضع الحزب بعد الانتصار الأولى لثورة أكتوبر . إن عجزاً لذي نسجله في استقبال الطلائع وتخوين الحزب الشيوعي إلى قوة جماهيرية بعد الثورة لا ترجع أسبابه لعجز في النشاط اجاهيري ، فقد جذب احزاب الشيوعي بذلك النشاط الالاف من حيرة ممثي الشعب نحوه، ولكن العجز يرجع إلى عقم حياة الداخلية وإلى اخلل الناتج عن ضعف مبادئ الديمقراطية المركزية فيه .

ولهذا فإن الحياة الداخلية السليمة القائمة على التطبيق احازم والدقيق مركزية الديمقراطية يشجع بين أطراف الحزب احياة ويجعل مكان التغيير ولتجديد والاتسع مصمناً ومحياً وهي مهمة كبيرة محتاج إلى العلاج . فالثورة تنتظرها ظروف غنية بالنضال الشاق بأشكاله المختلفة وينوقف لكثير على مستوى حساسة الحزب الشيوعي وتحارب مع كل منحنياتها وأشكالها الغنية .

• لقد طلب مدعو بوضوح لقضية الحرب وتأهيله لقيادة العمل الثوري ولبنائه كواحد ثوري مستمر ومنفصل عن المهام السياسية الأخرى. أي أن الحزب لا يتأهل ولا يسمى تنقيحاً بل أن واجب بنائه وتأهيله قضية للعمل اليومي بغض النظر عن الظروف السياسية ومدى حررها - منذ اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٥٣ ولكن هذه المهمة الثورية ظلت تسفد بخفض عرجاء وبأداء بدئي ومنحلف وبكنا ونحن نعقد مؤتمراً أربع استبعد أن يضع أرجلنا على صرير مدبنة يصل إلى الانتصار فمن مجموع تجاربنا لا يخفى منها والسبب نشر تنظيمات الحزب لشوعي أساسية في دراسة محسناً دراسة علمية تعرف على التركيب الطبقي وعلى مكابيات بشد الحزب الشيوعي ولأشكال المختلفة من التصيم - أي ما يسمى باخط التنظيمي وهذا يعني أن خبرنا لقدرة على كسر حلقة التحلف والبدائية، وهذا جيل. ومن هذه النقطة تدو آفاق التقدم نحن هذه المشكلة المرسمة لنا أضرت وما زالت تحقق الضرر بحركة الثورة بأسرها.

موضع أكتوبر في مجرى حركتنا الثورية

وحصل شعبنا ثورة أكتوبر فأصبحت حراً من تجاربه الثورية لا يمكن تجاهلها. فإذا كان لتدريج والعمل لثوري يسيران في خط منحرف فإن دراسة التجارب الأساسية للمعارك ولثورات التي تخصها الجاهل هي مهمة كبرى مألوفة للثوريين ومسؤولية أمام مستقبل العمل الثوري. لقد خاض حربنا وجهاء شعبنا الثورية وكل العناصر التقدمية لثورة ساعة بساعة، عاشوا انتصاراتها وتكاسفها وخبروا معارك يومية واكسروا تجارب لا يمكن أن تقاس بأي فترة من فترات مرحلة النضال الوصي الديمقراطي في بلادنا. إن ثورة أكتوبر هي بالتأكيد أكثر تجربة ثورية لحرب منذ نهضة الحركة الوطنية الحديث في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهذا فإن التصدي لتجاربها الأساسية، وصياغة هذه التجارب من وجهة نظر الماركسية اللينينية، يتخذان أهمية كبرى في مؤتمرونا لراهن.

والأسئلة لي تدور عادة في أذهان الجمهور وهي تعيش الآن أيام الثورة المصادرة، وتحس بأخطار الحية النسيبة والاقتصادية والاجتماعية، تحس موجة الفساد ككاد يفلح كل ما في طريقها، هي: ماذا كانت ثورة أكتوبر؟ ولماذا انتكست هذه الثورة؟ وماذا كانت قيمة انتصحيات وهي تنحدر في النهاية إلى قيام بضم محكم أسوأ من الحكم العسكري؟ ليج. وبكى صنع في مجرى تاريخ عسا الثوري ومستقبله ثورة أكتوبر، مما يقل هذه ثورة من مسوى التساؤلات إلى مستويات التحريم التي تدخل في تقيد التصاب لثوري وفي مستقبله، يرى أن معالجة المشاكل واقتصاديا لرئيسية البالية. فمن غير الممكن تقييم اقتصاديا المعنفة بثورة أكتوبر دون النظر في ظروف الاجتماعية والسياسية والتي سبقتها وأحداثها، فليعد صر لساذجة سياسياً أو العناصر اليمينية لي تحول لتقبل من الثورة والحلوله دون تحول تحاربها إلى رصيد للحركة الشعب، تعرض للثورة وكأنها بدأت بين أحداث جامعة الخرطوم. وهذا مسلك خاص.

أ - ١٠: القوى الديمقراطية

سعت لثورة وفي بلاد وضع خاص في توازن لقوى الاجتماعية وفي الاسعداد لدي لصفات والصفات الاجتماعية المضطربة أصلاً عبر مرحلة النصر الوطني لديمقراطية في بلادنا بالنسبة لقطاعات والصفات الاجتماعية الثورة الأساسية (الصفة لعامة وامنقون الثوريون والأقسام الحديثة من جماهير الخريجين وأدوات تصالح الرئيسية الحرب الشيوعية والاتحاد الديمقراطي بين أطرافه) - فإن هذه الجمهور تحملت عبء الهجوم لحاد ضيه سنوات لحكم العسكري بهدف تصفيه مقاومتها هائياً وتسليم يديها وبص قدرتها لثوريه فالقمع ثم تنصب القباد بصفراء كان لوسية عبر سنوات الدكتورية لقليل لروح لنضال بين لطيفة العاملة. وتعرضت حركة امور عن في انصاع الحديث لاجراء - سفامية وسعة ثم محاولات متعددة أيضاً للإشاعة المعنى السياسي بين صفوفها، وصية نكث لسنوات طلت السياسة

الوجه للعسكريين تستهدف انتصمة النهائية لحزب الشيوعي السوداني
بالقبح وبالفساد وبوساطة العناصر المردة عن صفوفه في حملة فكرية
تتطعم وحدته وبإشاعة اليأس بين صفوفه.

ب - لم تنطلق الطاقات الوطنية

وفي نفس الوقت فإن المستوى العام لحركة الجماهيرية وبصوح قدراتها
كان واجه فترة تنفيع بقدر كانت الجماهير تنصع إلى جهة المعارضة في
لفترة الأولى من الستينات، وترى في أقسام منها وأفراد تعبّر عن مكانيات
العمل ضد النظام العسكري وهذا التوجه نحو جهة المعارضة والعناصر
المسماة والمرجوة منها يعني أن الجماهير لم تكشف بعد بحريتها أهمية شق
طريق جديد، يعني أنها ما زالت حبيسة الفكرة البرمائية، يعني أن الظروف
الدائية للجماهير المؤثرة في حركة النضال السياسي لم تصل بعد إلى مستوى
صلاحيات صفات النضال الوطني الديمقراطي وانتصدي لثورة الديمقراطية. ولم
يكن عث أو محدود قصور ذي أن جماهير شعب واجهت ثورة أكتوبر والجهة
الديمقراطية مجرد شعار. صحيح أن ثمة تحولات كانت تجري بين الجماهير في
اتجاه شق طريق النضال الديمقراطي، ومواجهة الحكم العسكري لا بوصفه
دكتاتورية عسكرية بل بوصفه نظاماً طبقياً أدواته العسكرية، وأنه لا بد من
تصفيته من أساسه وحلال نظام وطني ديمقراطي محبة وقد كانت هذه
التحولات تتخذ شكل العمل الجماهيري المستقل، وبداية تحمل لطبقات
الثورية لمسؤوليتها، وعزوفها عن الانتظار القاتل والمعارضة التقيدية وقد
لخص الحزب الشيوعي هذه التحركات في بيانه الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر
(قبل يوم من نشوب الثورة) تحت عنوان: «أزمة النظام ابرهن تفانم ..
مزيداً من اليقظة والوحدة»:

« فالعبقة العاملة بقف في عناد فصد التنظيم وخلق مركز ثوري لها بقيادة
اتحاد النقابات على أسس ديمقراطية. وجماهير المزارعين تتدخل في المعركة
وتعلن اضرباتها في النيل الأزرق مطالبة بحقوقها وتنظيمها، كما استطاعت

جاءه المزارعين في اجريرة والمناسقل أن تنظم نفسها. وبين كس هذه التحركات الثورية وسط لعمال والمزارعين بمقد الانهاريون وانصار التي باعت نفسها للنظام لراهن مكانهم. ولقطاعات التي تعمل بأحر سدأت تحص بوطاة لارمة وبشرع في لفضل شورى، وما اصرار انصارين السودانيين إلا تعبرا عن هد الاحاس سيشمل حتأ دوائر أخرى. وكذلك تنحفر حركة اطلاب المناصلة لي صمدت أمام بنظام براهن للنصل شورى. . . ولهذا أصبح ابو جب الأول على كل الثوريين وعلى الشوعيين بوجه خاص أن ينموا هذه الحركة في صبر وأن يربطوا بينها وان يوحدها في جهة ديمقراطية ماصلة. إن هذه الحركة الثورية هي المعبرة عن أماني شعبا وهي أملة لا في الخلاص من هذا النظام وحسب، اذ أن هذا أمر مؤكد إذا اتحدت هذه القوى ونشطت في الصال، بل في وضع السودان في صريق التقدم والاشراكية. .

لقد بدأ الأسس شورى - الوطني الديمقراطي - للبدين يظهر ولكن الأقسام لواسعة من اجريرة الثورة لم تصل إلى ذلك المستوى، بل أن الجوب العام كان م يزال مصوا في اصدار الخلاص من الدكتاتورية العسكرية والرغبة في استخلص منها وحسب.

ج - ... والإبقاء على مصالح اليمين

نقد دعم النظام لعسكري مواقع اليمين في البلاد، في أجهزة الدولة وبين لاقصود ان احدث عن قهر النظام العسكري لهذه الفئة أو تلك لا يمكن أن يعبر حقيقة عن وزن قوى اليمين أو بدعم الحجة القائلة إن النظام لعسكري - في مواقفه من التشكيلات السياسية اليمينية أو البرجوازية - قد أضعف مراكز اليمين. بهذه الحقيقة لا تغتر في مستوى التنظيمات السياسية بل في مستوى المصالح لطبقة لمدية ليمين. فالمصالح الصبقة للفئات اليمينية بقيت ولم تمس مراكزها بل على العكس نصب الحكم العسكري نفسه حامياً لها. وتدعمت مراكز اليمين بين قطاعات الصناعة والدفع الرأسمالي. مع ما وجه حركة الطبقة العاملة من ارهاق. ونتيجة للارهاب الشامل الموجه ضد

الحزب الشيوعي وقوى التقدم تحت مراكز يمينية جديدة بين حركة الجماهير وخاصة بين الطلاب الخ. وفي كل هذه المواقف كانت تعمل عناصر اليمين محمية من الحكم، بينما طلب حركة الجماهير الثورية تدفع بطاقاتها حماية لبقائها وهذا الوضع هنا طرود فصل لقوى اليمين لتعيد تنظيم نفسها سريعاً بعد أكتوبر وأن تواجه حركة الثورة.

إن مستقبل لثورة تقررته إلى حد كبير القوى التي يقع عليها موضوعها وذاتيا قيدة تلك الثورة. وإذا كانت الانفجارات الجماهيرية والتعبيرات السياسية التي رصدها الحرب الشيوعي في صيف عام ١٩٦٤ بين الجماهير تبشر بارتفاع جديد في مستوى انضال الجماهير وتدفعه في طريق الارتقاء لمواجهة مهام الثورة الوصية الديمقراطية لا مجرد إزالة الحكم العسكري، فإن الكثير كان يعتمد على وضع الطبقة العاملة السودسة وتنظيماتها السياسية ولاقتصادية. فشرط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية هو اقناع الجماهير المشاركة فيها بهذه القيادة بأبعادها الطبقية وتنظيماتها المختلفة. وحركة الطبقة العاملة كانت تعاني كثيراً من القصور الذاتي للتصدي لقيادة الثورة. صحيح أن الطبقة العامه واجهت الحكم العسكري في معارك متعددة ولكننا نلاحظ أنها لم تستطع خلال الحكم العسكري أن ترحف إلى مواقع القيادة الجماهيرية بإقناع الجماهير بما تقوم به من نضال سياسي مثابر ضد الاصطهاد وضد الطريق الذي دعت به الدكتاتورية بلاديا في خضوع للاستعمار الحديث الخ. وهذا الاقناع للجماهير لا يأتي باقتناع الجماهير بالعمل القيادي لحرب الطبقة العاملة بل بإشراك الجماهير العاملة نفسها عنانيرة وعناد في النضال اليومي وقيادته. وهذا أمر قصرت حركة الطبقة العاملة السردانية عن بلوغه في هذه الفترة.

وبالنسبة أيضاً بتنظيمات الطبقة للجماهير العامة فإن سياسة تصفية العناصر الشيوعية والديمقراطية من النقابات والارهاب الأسود واستغلال السلطة وضعت نقابات ذات وزن كبير في أيدي العناصر الانتهازية كما

حدث في فترة لسكة الحديد . وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف القدرات الذاتية للجهز العاملة في إحلال مواقع ملائمة بين الحركة الجماهيرية بين الثورة وخلال الاضراب السياسي الذي خاضته أقسام كبيرة من الطبقة العاملة في وقت لاحق . والأقسام التي خاضت الثورة في بادئها كانت بقيادة عناصر لجهة النقابية وتأثيرهم . لا من خلال الأدوار لرسمه للطبقة العاملة ، بكل ما يحمل ذلك من صعوبات ومتاعب . وكذلك كان الوضع بالنسبة لحزب الطبقة لعامة بواجهه مشاكل متعددة . فالحزب الشيوعي رغم طرحه على مستوى لقيادة وعلى نطاق عصويه لمهمة تأهيل نفسه لاستقبال الظروف المرتقبة التي بدت في تحديد معالمه منذ عام ١٩٦١ . إلا أنه - مع الاعتراف الكافي لصعوبات العمل تحت تلك الظروف - لم يلب هذه المسؤولية بنجاح ، ضعفاً في الأداء والتنفيذ ، وبهناك احزاب في معارك مشتتة متأثراً بالاتجاهات اليسارية . وحزب الطبقة العامة - وهو يستقبل ظروف النمو الجديد في الحركة الجماهيرية صوب لثورة الديمقراطية - واجه أيضاً في خريف ١٩٦٤ وقبيل الثورة بأساس حركة تقباسة من قبل عناصر اليسارية التي خرجت من صفوفه وشكلت « القيادة الثورة » فأهدرت صاقات واسعة من قبل كادر الحزب للمحافظة على وحدته بوصفها الشرط الرئيسي لنجاح نضال الجماهير

ووسط هذه الظروف اندلعت الثورة تحت شعار الاضراب السياسي . وبين هذه العلاقات الطبقية ولاستعدادات اندائية للجماهير كانت قوى متنافي البرجوازية الصغيرة المنتظمين في جهاز الدولة أكثر قدرة على الحركة المباشرة ، وبحكم الأوضاع الذاتية لقيادة الطبقة العامة بحت الأقسام من المثاب المضربة ضد اسظام العسكري عن قيادة له فشكلت جبهة الهذات . صحيح أن الحزب الشيوعي لعب دوراً بارزاً وسط لقوى المضربة وبذل أعصاؤه التضحيات الجسام استهاداً ومثابة وضحية ، ولكن بروز جبهة هيئات كان في قاعه يعبر عن نصع لأقسام التي تقدمت الاضراب (متنافي البرجوازية الصغيرة) لايجاد قيادة تعبر عن مطالبهم . كان يعبر عن حقيقة أن هذه الأقسام لم تكن

ترى موضوعياً في تنظيمات الطبقة العاملة معبراً عن أمنيتها .

٤ - أكتوبر والنضال في سبيل الديمقراطية

أ - عناصر الضعف

هذه العوامل لمحنة تحكمت إلى حد بعيد في صافات ثورة أكتوبر وفي قدرتها على التصدي للشهيم الوطنية الديمقراطية في بلادنا . فنتج ثورة أكتوبر من ناحية تكوين السلطة يوضح أن الطامع الغلب فيها كان اتجاهاً وطنياً منادواً بالاستعمار بوجود عناصر تقدمية ووطنية وشيوعية بداخلها ، ولكن في نفس الوقت كانت هناك عناصر رجعية من الأحزاب القليلة . وهذه الضعفة فقد كانت معبراً عن النضال لعدم لإنهاء الحكم العسكري ، لا نعتبرا عن التحولات التي بدأت بين الجماهير قبل ثورة أكتوبر والمادفة لتكوين قيادة وطنية ديمقراطية ثم في انهيده سيطر عليه ديمقراطية أيضاً .

صحيح أن القوى الاجتماعية التي قامت بالاضراب السياسي العام وحاضمت معارك الشارع كان من مصدحتها موضوعياً نضال مهم ثورة الوصية الديمقراطية ، ولكن الضعف الداني للجماهير في تنظيماتها وقياداتها ادر كها مهم ثورة الديمقراطية كان عاملاً رئيساً في توقف الثورة عند حدود التغيير بنظام عسكري وحده . ان الأقسام الضعيفة استصاعت حتى في هذا الإصرار أن تطرح قضايا ثورة الديمقراطية بين الجماهير من زاوية ديمقراطية الحصة في بلادنا ، وتحريرها من البعية واجراء اصلاح رديعي . نصح ، وكلها مهم تدخل في اطار ثورة الوطنية الديمقراطية وهذا يعبر عن مصالح الجماهير التي قامت بالثورة . ولكن هذه المهام لم تصبح الطامع الرئيسية بثورة . ولم تجد الأدوات اللازمة للتنفيذ . وقد عبرت اللجنة المركزية لمحزب الشيوعي السوداني في اجتماعها المعتمد بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٤ عن هذه المطامع والرغبات الثورية :

- ١ - بطرح الامكانيات لتحول جبهة اهيئات إلى جبهة ديمقراطية تتحمل عبء النضال من أجل المهام الثورية.
- ٢ - بطرح الامكانية تنمية سلطة ديمقراطية في البلاد مسندة إلى قوة النفوذ الوطني لناهض للاستعمار والعناصر الديمقراطية وحرب طليعي ثوري يوحد طلائع الثورة.
- ٣ - بطرح طريق النضال من أجل ديمقراطية ثورة يؤمن السلطة في يد الجماهير التي تحمست أعباء انصالح وذات المصلحة في استكمال العمل الوطني الديمقراطي.

لكن العوامل التي تحكمته في سير الثورة جعلت من غير الممكن عملياً شق هذا الطريق. واعتباراً هذه الأوضاع فقد سلك الحزب الشيوعي طريقاً آخر لتنمية مواقع الثورة الديمقراطية في البلاد. فاجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ١٤/١/١٩٦٥ وضع الاعتبارات التالية:

- ١ - الحكومة القائمة وقتها تحدت طبيعتها أنها حكومة ذات صفة وطنية مناهضة للاستعمار. يوجد بها قنصل ستوى الثورية وبها ثوريون من البرجوازية الصغيرة، كما بها أيضاً عناصر تمثل أوساطاً يمينية.
- ٢ - وهذه الصفة وبالظروف المحيطة وقتها لم يعد من الممكن سير الحركة الثورية بنطاعات كسوبر كما خصصها الاجتماع السابق للجنة المركزية، بل أن الممكن والواجب الثوري المباشر هو دفع حركة الجماهير لتكسب مواقع ديمقراطية في البلاد، ولضع ثقتها لصالح الديمقراطية الثورية طريقاً لنهوض سلطة جديدة، وطنية وديمقراطية.

وبعد انطريق سارت الحركة الثورية في سبيل تخف به المنعصقات. في طريق متعرج، مصراً وهزيمة، في نضالها من أجل شق الطريق لديمقراطي الحديس وضد قوى ليعين. وفي خلال هذا الصراع وفي هيئته استطاعت الثورة المضادة تسجل انتصاراتها. هي الدروس لأماسية التي قدمتها ثورة أكتوبر لشعبنا في انتصاراتها وهزائمها؟

★ كان الاضراب السياسي الأداة الرئيسية لانتصار ثورة أكتوبر في إزالة الحكم العسكري. وهذه الفعالية للإضراب جاءت نتيجة لشموله لمراكز الانتماء الأساسية بين القطاع الحديث ولانسلاخ جهاز الدولة بأسره من السلطة الحاكمة عدا قوات الأمن. وفي طارق قوات الأمن أثر شمول الإضراب على القوات المسلحة نفسها عبرت أقسام منها هذا الشكل أو ذاك عن رفضها لاستمرار السلطة الحاكمة، فعجرت الأخيرة حين توجيه السلاح بشكل فعال ضد الجماهير الشعبية. ومن هذه الراوية فإن النضال الجماهيري كان هو الشكل الرئيسي للانتصار الأولي على الدكتاتورية العسكرية

وعلى الرغم من أن الاضراب السياسي كان يعبر عن مراكز قوة ثورة أكتوبر إلا أنه عبر أيضاً عن ضعفها. خلال الثورة، وعندما أخت الطروف على استمرارها فيما بعد وارتقاؤها لمهام الثورة الديمقراطية. فالثورة وهي تواجه حكماً عسكرياً كان لا بد لها أن تجد التأمين والدعم لشق طريقها أولاً ثم لحمايتها سيرها فيما بعد. وفي كلا الحالتين كانت الثورة في حاجة إلى انضمام أقسام مؤثرة من القوات المسلحة لصفها في تحالف ديمقراطي وصبي. إن بقاء القوات المسلحة في أيدي القوى اليمينية وجماهير مخصوص معركة الاضراب السياسي، وقصور جيوب المقاومة في تدخلها عن تامين دورها الوطني الديمقراطي بصورة عميقة، والتآمر الصامت عندما شهرت القوى الرجعية السلاح في وجه العاصمة النائرة، تؤكد أن الاضراب السياسي كوسيلة جماهيرية للنضال كانت في حاجة للحماية.

★ خبرت بلادنا الدعوة لنظام الرئاسي الغربي أيضاً طريقاً لتطور ولواجهة مهم الثورة الديمقراطية. إن الجماهير بدأت تحس بفشل هذا النظام قبل الحكم العسكري، ولكن هذا الاحساس كان قاصراً في مداه على الأقسام الطليعية من تلك الجماهير. وعند انهيار النظام العسكري كانت قضية الديمقراطية غامضة في أذهان الجماهير، بل في أذهان الكثير من عناصر الديمقراطيين الثوريين. إن محاولات ونضال احزاب الشيوعي في هذه الفترة لاقذع الجماهير

واستنهاضها في الصال من أجل ديمقراطية جديدة تفصح لطريق لتقدم نجد
 البأسد الموصى للنجاح. ان القصبة في حوهرها لم تكن صراعاً حول توزيع
 الدوائر الانتخابية، ولا في صورة تخصيص دوائر للعمل والمراعىين الحدين
 والمفهمين - ذلك كان الشكك مهي كان قصوره - ولكن المحتوى هو:
 ديمقراطية جديدة بمنح لطريق للسلطة الوطنية الديمقراطية، وترفع إلى أقصى
 درجته من نشاط الجماهير وبدعها وترمي بثقلها لترسخ سياسة بلادنا وإعادة
 معناها. وهذا المحتوى يعني جمع الجماهير الشعبية لحقوق الديمقراطية الأساسية
 وتمييد نشاط لثلاث المدة للنورة الديمقراطية، اطلاق مفات المطبات
 والوثبات لوصبة والديمقراطية من مزرعين وعمل ومثقفين وطنيين، وعناصر
 رأسمالية وصية غير مرتبطة بالاسعار، وتقييد ومصادرة نشاط الطبقات ذات
 الروبط مع الاستعمار والتي ليست لديها مصحة في البحث الوطني

ب - الانتكاسة باسم الديمقراطية الليبرالية .

وبدعمى الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية وتمت ريتها، واستعداداً على
 غموص الجماهير حيا هذه لفصبة، جمعت الرجعية قواها وقوى اجتماعية
 مضادة للنورة، واستعانت أن تقف في وجه انتصوري انوري في بلادنا ولكن
 الضرب لنوري سرعان ما رجع هذا القناع من القوى الرجعية، وهذا يرجع إلى
 تزايد حدة لتناقضات لاجتماعية والآثار العميقة التي تركتها ثورة أكتوبر في
 حياة بلادنا اسباسبه والاجتماعية، يرجع إلى حقيقة أن بلادنا بثورة أكتوبر
 دخلت فترة جديدة من مرحلة النورة الديمقراطية حيث أصبحت مهام التعبير
 الاجتماعي أكثر إلحاحاً من قبل.

« فاجتمعون بسهدفون في الأصل خلق النورات للديمقراطية في البلاد
 والوصول إلى مصادرة الحقوق الديمقراطية نفسها. ان دعوتهم للصدام البرماني
 كصريق مصادره للديمقراطية بيدر عيها الساقض لأول وهلة وهذا اسناقض
 ناتج من صلبه لثورة نفسها ويوضح الصعاب التي يواجهها الرجعيون في
 تنفيذ مآربهم. ففي عام ١٩٥٨ و حركة الشعبية الديمقراطية في البلاد ما رالت

ضعفه هاجم الرجعيون النظم البرلماني وادّبوّه كنظام لا يؤدي إلى الاستقرار ولجأوا للحكم الدكتاتوري السافر ولكن ذلك لم يكن ممكناً بعد ثورة أكتوبر. والحركة الديمقراطية رتعت إلى مستويات أعلى وحرر شعبا الثمار المرة محكم الدكتاتوري انتدات تنضج الفرص لتعشق ديمقراطية جديدة في البلاد لتضم دوح بلاد في لصريق الوطني الديمقراطي والاشتركية. ولهذا وضع الرجعيون في مركز لا يحسدون عليه فلعنصية بعد ديمقراطية أو لا ديمقراطية من أصبحت تسير كل يوم لتكون كالآتي. أي نوع من الديمقراطية؟

(أعمال اللجنة المركزية - ١٩٦٥/٥/٢٧)

هذا جانب من قضية الديمقراطية كما طرحتها ثورة أكتوبر في مضاهها المنعرج صد قوى الرجعية في البلاد. وهي قضية نظرية وعمليه من الدرجه الأولى مستقبل الثورة الديمقراطية السودانية. ولكن ثمة جانب حر لنقصية طرحه الصال الثوري والموقف المعقد خلال التحصير للنكسة وبعد أن انصرفت الثورة المضادة.

« واسمة الأخرى للهجوم الرجعي، وهي معاداة الشيوعية، تكشف أيضاً الرغبات الحقيقية للرجعيين إذ لا يستقيم وجود نظام برلماني مع وجود هذه المحملة المنظمة. فمعاداة الشيوعية لا معنى لها سوى مصادرة حقوق الديمقراطية وقتل النظام البرلماني نفسه.

وهذا يمكننا القول إن الرجعيين وهم يجمعون قواهم تحت راية البرلمانية البرجوارية يستهدفون في الأصل تهديمها ومصادرة الحقوق الديمقراطية. (نص المصدر).

إن ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني (الديمقراطية البرجوارية) قضية نتحق الاعتبار من قبل لشيوعيين وكل الحركة الثورية. لقد كشفت التاكسيكات المرونة التي اتخذها حزبنا منذ الانتصار الأول لقوى الثورة المضادة بالانتخابات العامة والرجوع إلى البرلمانية الغربية وخلال الاعتداءات على

حربنا الح، كشف صبق قوى المين بالنظام البرلاني وعدم قدرها على حكم البلاد بواسطته، ومصادرة لسلط المنزايذ للجهاير الثوريذ. وهذا الضيق والفشل يرجع أصولها إلى حقيقة تزايد حدة النضال الاجتماعي في البلاد والحاح المهام الديمقراطية لثورة في التنبذ والتعبير عن ذاتها. وهذا لم يدفع فقط المين التقليدي إلى اتخاذ مواقف شبة ضد الحقوق الديمقراطية، بل أن القيادات التقيدية المتصديه لسلحدث رسم البرجوارية الوصية أصبحت أقرب لمصالحة مع هذه القوى والاستمرار الأجنبي وحدة النضال الاجتماعي تدفع بالتدريج الطبقة العملة وحزبها والقوى التقدمية إلى مراكز القيادة الوطنية وتخط في نفوذ قيادات البرجوارية الراهنة. ان الضيق والفشل اللذين اشرنا إليها ترجع أصولها إلى أن الحقوق الديمقراطية البرجوارية نفسها أصبحت عاملاً في حلب الأقسام العاملة في القطاع التقليدي إلى ميدان نشاط السياسي والاجتماعي. معرة حتى في أكثر أقسامها تأخرأ عن ضيقها بالنظام القبلي وتحكم زعماء العشائر الخ. ان هذه القوى ذات مصلحة في وقف النضال الثوري وفي مصادرة حركة التقدم، في مصادره الديمقراطية لبرجوازرة نفسها.

إن هذا الازدواج في وضع قضية الديمقراطية أمام حركة الجهاير الثورية يقوى من الأرض التي تناضل فرقها وعكس أن يجمع حولها قوى واسعة وهائلة لكسر الإحاطة الرجعية في البلاد ويحسن التقارب بين قضية الديمقراطية وقضية التعبير الاجتماعي بمر يخطى حثيثة. إن ترددي قوى اليمين في صريق الدكتاتورية وتزييف رغبات الجهاير وحقوقها سيفع أقساماً واسعة بضرورة النهوض وردعها اعتياداً على التحارب التي أوصحت شراسة تلك القوى وسرها صدها حثيئاً في استعمال العنف والتأمر طريقاً تصفية مواقع التقدم والثورة.

وقضية حماية الثورة تأخذ صورة جدية في بلادنا. إذ أن وضع القطاع

الحدث حيث الجماهير التي تؤثر على وضع السلطة في البلاد ، أضعف من وضع القطاع التقليدي حيث تستمد القوى المرجعية تأييدها الجماهيري . وقد برهن نضال شعبنا وتجارب الأليمة أن هذه القوى الرجعية تستغل الجماهير التي لم تستيقظ بعد للوعي بالمصالح الوطنية ومصالحها نفسها في التقدم والمستوى اللاتق بالإنسان ، في توجيه العنف أو التسوية به ضد حركة الجماهير في المدن ومناطق الريف المتقدمة . ولهذا فحماية مواقع الثورة شرط جوهري في انعكاسه تطور الثورة الديمقراطية عن طريق النضال الجماهيري

★ وسط تجارب ثورة أكتوبر ، اكتنز الحزب الشيوعي السوداني معرفة أكثر بفن العمل الثوري وخاصة في قضية الأزمنة الثورية . فمنذ أن طرح الحزب الشيوعي شعار الاضراب السياسي للإطاحة بالديكتاتورية العسكرية ، شرع في ادعائه والشرح لهذا الشعار . وغير الأخطاء التي دفع إليها حزبنا تحت تأثير الاتجاهات اليسارية الساذجة أدرك أن ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير أو حريها . ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما أشار ف. أ. ليس حقيقة عجز السلطة عن الحكم ، وصيق جماهير الشعب به . ولكن ثورة أكتوبر بدأتها - الاضراب السياسي - برهنت على أن التطور الثوري والدفع يمكن أن يحدثا إذا عجزت لسلطة عن الحكم ، وإذا ما قررت الجماهير الأساسية في القطاع الحديث أن الحياة تحت تلك السلطة أصبحت لا تطاق . واعتماداً على قدر هذه الجماهير ودرجة استعدادها لحماية محزباتها الثورية وغل يد الرجعيين عن الاعتداء على قوى الثورة ، تستطيع هذه الجماهير أن تنجز مهام الثورة الديمقراطية ببحث روح التقدم وإعادة صياغة الحياة على أسس ديمقراطية بين الأقسام الأخرى من سكان في القطاع التقليدي وجلبهم إلى حياة المعرفة وفي إطار البعث الوطني الجديد .

غير أن إمكانية أحداث تطور ثوري في البلاد اعتماداً على قوى القطاع الحديث ، وتولي هذه الجماهير التصدي لقضية البعث الوطني الديمقراطي ، وتسمية الثورة الديمقراطية بين الأقسام العديدة من النشاط السياسي المباشر ، تواجه مشكلة حقيقية بين الوضع في جنوب البلاد . فوجود حركة سياسية

دات صانع عالت معاد للنهوض الوطني وينحدر من انبعية الاستعمارية ولتصور ثورة الديمقراطية، وترايد هذا الطامع نتيجة لسياسة الرجعة التي تملكها العتات احاكمه في بلادنا، يحفل من هذه القصية عبثاً كبيراً على الحركة الشعبية الديمقراطية، ومستنداً للصفط لاستعماري ان جههير شعسا في الجنوب - كأقليات قومية - ذات مصلحة حقيقة في اغاز الثورة الديمقراطية ولا حليف لها في الحركة السياسية في الشمال غير لطقة العاملة وكادحين والحركة الثورية. ومن هذه الأرض ولمصلحة تصور الثورة في بلادنا لا بد أن يهيء الظروف والشروط اللازمة لتنمية مراكز العناصر الوعنة والتقدمية في جنوب البلاد وتشجيعها ومساعدتها مساعدة فعالة وقاطعة لاء الحلف الثاست بين التجمعات القومية اجنوبية والحركة الديمقراطية في شمال البلاد

★ امتحت قدرات حربنا في الاشتراك في الحكم، قد وصح جلياً أن حربنا يعاني من ضعف شديد جداً في مقدرنه على جعل برنامجها ملموساً بتقديم مشاريع مدروسة لتقديم الحركة الثورية. ان شعار تأميل حربنا لمواجهة الظروف المتغيرة، وحلة الاصلاح بين الكادر والقيادات، لم يصل إلى نتائج مشمرة، وظل حربنا أسيراً للنشاط الأثاري والعمل. وقد برهنت الأحداث وما قدمنا من مشاريع على وجود امكابات هائلة لصالح الحركة الثورية بين المثقفين الذي لا يتمون إلى حزبا، وعلى أن هذه الدوائر مستعدة لخدمة العمل الثوري ولنجددة الحزب الشيوعي والتعاون معه.

فاذا أحصينا المشاريع الجوهرية المدرسة التي أمكننا تقديمها، نلاحظ هذا الضعف، مما أثر بالفعل بل أضر في بعض الأوقات بمصالح الحركة الجماهيرية وتنمية مصالحها مما بعد. ان استعداد حربنا ومعالجته لقضية ارتباصه بخبرة المثقفين المفكرين اجادين قضايا هامة مستقبل العمل الثوري، كما أن رفع قدرات حزبنا على الحسم الثوري والتنفيذ لها أهميتها أيضاً.

وهكذا ومن خلال النظر في هذه التحارب يتأكد وضع ثورة أكتوبر في

بجوى حركة شعب فهي التي هزت الحياة الراكدة في بلادنا، وفجحت منافذ رنت موقع للثورة الديمقراطية، ودفعت إلى الأمام إلى درجة لا يمكن تجاهلها قصة التعبير الاجتماعي والتقدم هي التي أثرت الحركة الثورية بجوارب الصال العملي وعممتها من خلال نشاطها ومن مواقع أخطائها ونجاحاتها. وقد قل هذا فإن ثورة كتوبر رفعت من نشاط الجماهير الثورية، ومن ثقتها بنفسها، ومن إصرارها الثوري الذي وقف ويقف حائلاً حتى اليوم دون شمول الثورة المضادة لرافق الحياة المختنقة في بلادنا أنها تعبر عن فترة مقدمة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

٥ - الصراع بين الثورة والثورة المضادة

أ - تحت ظل سلطة تعادي الثورة

بانتصار قوى الثورة المضادة وقضها الصريق لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا بواسطة الامكانيات التي تفتحت لشعبنا بعد انتصاره على الحكم العسكري (حركة ديمقراطية واسعة بين جماهير الشعب وسلطة وحسية تتحارب مع هذه الحركة وتحت تأثيرها، وعمو الدور المتزايد للطبقة العاملة والجماهير الثورية تحول هذه السلطة إلى سلطة وطنية ديمقراطية) وضعت بلادنا وسط صروف جديدة إن المرحلة الثورية م تتغير طبيعتها الوطنية الديمقراطية، ولكن بوازن القوى تغير في البلاد، كما أنه أصبح لزاماً على جماهير شعبنا أن تاضل من أجل أهداف هذه المرحلة في ظروف وجود سلطة مضادة للثورة.

لقد تركز الصراع العنيف بين الحركة الديمقراطية في البلاد وقوى الثورة المضادة حول الحقوق الديمقراطية. فمن مواقع الانتصار في السلطة شرعت تلك القوى في محاولة دائبة ومستترة لتصفية كل مواقع الثورة وقد اتخذت في هذه المحاولات الأشكال المختلفة من العنف واللجوء إلى التشريعات بحرامان الجماهير من حق التنظيم والتعبير، إلى محاولات مختلفة لشق التنظيمات

الديمقراطية والسيطرة عليها وتنصيب قيادات يمينية تنمي لها قواعد اجتماعية بين الجماهير الثورية تضعف من ارادتها ونعمى بصبرتها الخ ونستطيع القول إن هذا الصراع بدي نشب في بلادنا فترة تقرب من ثلاث سنوات يؤكد القول إن الثورة لديمقراطية التي عبرت عنها في فترة من فترات ثورة أكتوبر لم تنتكس نهائياً ولا تسير سيراً كاملاً وفق منطق النكسة الكاملة وافتراساتها وفي نفس الوقت تؤكد هذه السنوات أن أعداء الثورة الديمقراطية من الاستعماريين والطبقات والاعاصر المحلية المتعددة معه يعملون بهدف شمول النكسة وقيام نظام مغرق في الرجعية بدعم سطه فوق أرض تحطم فيها كل مواقع الثورة في بلادنا.

مستطاع حرب أن يلخص الوسائل التي سلكتها قوى الثورة المضادة بعد تسلمها السلطة قصد التصفية الكاملة للثورة فيما يلي (وما زالت هذه الصياغة سليمة) :

« اعتماداً على هذه المؤسسات (الجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء) سارت قوى اليمين في طريق تصفية القوى الثورية في البلاد متخذة في ذلك وسائل عدة من بينها :

١ - محاولة عزلة القوى الثورية عن مراكز النضال الجماهيري تحت راية الدين مصورة النضال السياسي في البلاد وكأنه صراع بين قوى الاسلام وقوى الاتحاد . هذا الغرض وجهت الدوائر اليمينية حملة واسعة من الاعلام والنشر والمخاطبة للجماهير لم تشهدها بلادنا من قبل .

٢ - لدجؤ لمبصرة على التنظيمات الشعبية وسط لطبقات الثورية من نقابات صناعية ومهنية ومنظمات طلاب ومزارعين الخ . بهدف تصفية القيادات الثورية وابعاد تأثيرها على تلك التنظيمات .

٣ - استغلال التشريع لتحريم نشاط المنظمات الثورية ، واستطاعت القوى اليمينية أن تصدر الشط القانوني للحزب الشيوعي السوداني باعتباره مركز العمل الثوري في البلاد وأبعدت المعارضة البرلمانية .

٤ - اللجوء للعنف وتشجيع المنظمات الارهابية بقصد تهديد العمل

الثوري في البلاد وتصفية المؤسسات الثورية بدنية.

٥ - اغراق المطالب المشروعة لثورة أكتوبر في بحر من الهريج ثم الانقلاب عليها.

(من أعمال اللجنة المركزية - دورة نوفمبر ١٩٦٦)

هذه الأساليب يمكننا رجاعها إلى شكين رئيسيين من أشكال لعمل لرجعي^(١): مواجهة قوى الشعب بالعنف والاضطهاد^(٢)، ونفخ طريق جديد لاستمر الثورة انصاده ومسحها متنصاً بواسطة الاصلاح لبحني. وفي كلا الحالين فإن انصراف من أجل احقوق الديمقراطية يمثل المركز الجوهرى في حياة البلاد السياسية، وفوق أرضه، وعلى تعدد اسارب والروافد، يدور النضال من أجل تصاعد جديد في الحركة الثورية واقتر بها من التصدي لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتنفيذها.

إن مواجهة الحركة الثورية بالعنف والاضطهاد - على الرغم من أنها لاتجاه السائد حتى اليوم - برهنت على الفشل في هذه الفترة. فالعنف المرجح صد احزاب الشيوعي والاضطهاد للحركة الثورية لم يؤدي إلى النتائج المطلوبة. فقد بقي لحرب الشيوعي وسط حركة الجماهير، واستطاع المحافظة على كادره وتنظيماته لأساسيه. كما أن التنظيمات الديمقراطية واجهت الاضطهاد بثبات. ولم يقتصر فشل هذه لسياسة على هذه الصورة فحسب بل أن مراكز المواجهة ومتابعة العنف بين قوى اليمين هبط نفوذها الأدبي وبدأت تواجه عرلة فعلية بين الجماهير. ولا يعني هذا أن تلك السياسة أصبحت منوذة. على العكس. فالعناصر السياسية الداعية لتصفية الثورة عن طريق العنف والاضطهاد موجودة، وفي مواقع مؤثرة بين قوى اليمين. وهي اليوم تسعد عن طريق دعم سلطتها وتقبس الثورة المضادة إلى مواصلة ما بدأت طريقاً لاصعاف الحركة الثورية وخلق «استقرار» لسلطة الثورة المضادة. من المهم للحركة الثورية أن تدرك أنه بعد ثورة أكتوبر وبروز الاتجاه الشعبي للتغيير الاجتماعي، ومهما تعددت أشكال العنف والاضطهاد للحركة الثورية، فإن

الحاج فصلاً لثورة الديمقراطية واحاحه لاريخة التي اصبح لا ماص من موحها ولستهد ، وانفس الذريع الذي يمي به يومياً الصرق لقيدي في السمية الاقتصادية وفي احاة الاجتماعيه والسياسة ، فإنه لا بد للقوى ارجعية أن تعد مخرجا غير العنف والاصطهاد وحدهم لتأجيل الثورة أو احيائها. واعتاراً لموضع الضقي بين قوى الثورة امصادة ولفضل العملي الذي شسه قوى الثورة ولغصور لدقي عند أقدم من قادة الرجوريين انقلابيين فإن لقوى الاجتماعية التي تبرز في انيدين داعية للطريق الرأسمالي . ومعتمدة على لدفع لرأسهت وقوعه في بلادنا ، هي القوى لدعه للاصلاح لبمبني والتي تدفع بحدة سبيل لتطور الرأسمالي .

ولهذه القوى قدره على الحركة ، وميدان للعمل ما زالت فيه امكانيات تلك الحركة بالاصلاح ووقف التدبير ، وحقيقة اتساع لاقتصاد سوداني وامكانياته بكر انخ . القول بالأزمة الاقتصادية وفلاس لتطور لرأسمالي في بلادنا سيم ولكن هذا لا يعني سير الأزمة في حط مستقيم بل من الممكن حدوث نمراج وفي في هذا الطرف أو ذاك ، وأن يعيد هذا الانفراج نفسه بصفة مكررة

فإذا أصبح لزماً على حزبنا وحركة شعنا الثورية أن تفك بحرم وتناضل بمثابرة ضد العنف والاصطهاد فإن عليها أيضاً أن تنقي صفوف شعنا وترفع من قدراته النصديه ، أن تطرح في حركة مستمرة ومنعدده الجوانب والأشكال سين انتصور الديمقراطية في مبادي النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ن عرس البديل لسياسات لاصلاح اليميني وفضحها هو ضمن مؤكدا لراض الجماهير ، وحدة رؤيتها الثورية ، وهو الأرض التي ستنمو فوقها يوماً بعد يوم قيادة الطبقة العاملة السودانية وحررها الشيوعي ، تنمو فوقها حركة الاتحاد بين الجماهير الثورية في نطاق الاتحاد الوصي الديمقراطي . ووجود هذا البديل عند نضوح الأزمة الثورية واستعدادنا له اعتقاداً على تجارب الثورة سلباً وإيجاباً ، هو الذي سيقرر انصار الثورة الوطنية .

ولأن قوى لاصلاح البمبى هى المئمس الوحى لئورة المضاءة فى بلادنا
لهى تشكىل الامكانة أمامها للاستقرار فترة معينة، رغم تبدل الحركة
لئورية صعودا وهبوطا. وهذا الوضع ناشئ من حقيقة أن الجماهير فى القطاع
لحديث هى التى تؤثر مباشرة فى العمل الشعبى وهى الكتلة من السكان حيث
تعمق أفكار لتعبير الاجتماعى ولا يمكن قىم نظام مستقر بجد المعرضة
لخازمة من قل هذه الجماهير ولا تنظر لى هذه الجماهير أو إلى قسم مه
كمعب عن مانيها. ولهذا فلكى نستقر حقاً لئورة المضاءة لا بد ها أن تأسر
موقف هذه الكتلة من السكان فالعنف وحده لا يكفى ولا بد من وجود
أسلوب لقسم صعود جدهر القطاع لحديث، وبه سند لئورة المضاءة
سها .

ومصادر نصال الجماهير لئورية وقطرة الحزب الشوعى فى طلبعتها صد
موحات العنف والاضطهاد ومن أحل الحقوق الديمقراطية، بمقدار نصال هذه
الجماهير ونفاء صعودها من الائارة السلبى لائجاه الاصلاح البمبى ونصح هذا
الائجاه وتبريده من أى سند جاهرى. بفتح الطرق والوسائل لردع لئورة
المضاءة وئتها طروف بلادنا لفترة حدىدة من مرمله لئورة الوطنىة
الديمقراطىة. وهذا النصال يعبر عنه فى شكل حركة لئورية مسمرة تدفع بأقسام
واسعة من الجماهير إلى حلة النشاط الساسى والاقتصادى والاجتماعى، ترد من
لئونها بنسها وقدرئها على مواجهة الاضطهاد والعنف الرجعى فتعمل مها أداة
معطلة ووسط هذه الحركة تفتح الجماهير بصدرة الطلقة العامة وحربها على
قيادئها وعلى بناء وحدة بين هذه الجماهير.

ب - ضد الئأس والمغامرين

ب روح الاسلام النائجه عن انتصار لئورة المضاءة تعن أن الطريق
للحركة لئورية أصبح مقفولاً وعن نشهد أثر هذا فى سلبى أقسام من
الروحوارىة الصبيرة وفى انغاس بعضها فى الفساد واللامبالاة وهذه حقاً
مظاهر لنكسة وليست مسعربة. وبنصال الئومى حزب الجماهير لئورية

ولعمل المفكرى الدثب لقاء صفوف الثوريين وضد روح الاستسلام - هذه
الحركة من شأنها حسر هذه المرحلة التي نشهدها اليوم ومن نفس مواقع تنمو
لا اتجاهات الاستهزئة السرية التي تبشر أنه لا مكان لنضال الجماهيري ولا
من من ورائه وكل ما بقي للحركة لتوريه هو أن تنكميء على نفسها وتقوم
بعمل مسح لأب هذا العمل هو اندي يحصر الجيش السياسي الجماهيري مثل
هذا حصص يمكن أن يستهوي، وهو يستهوي في الواقع، العاصر السياسية
الدائسة والتي لم تمرس بعد بالنضال الثوري الذي تعرض دائماً للصعود
واضوط، للحد وبتحرر وهذا لأجاء خطير في ظروف الثورة المضادة وعلى
حزبنا لتصدي للنضال صده بحزم وبفكر عميق ونفسح لطرق باستمرار
لنضال الجماهيري الذي وحده ولا سواه يعين قوة الشعب وبهذه الظروف
للملائمة لأوضاع الأزمة الثورية إن الجماهير من خلال نضالها ليومي وحده
ولا سواه تفصح أن احياة تحت طل تحكم الرجعيين لا نطاق، وترتفع
مستويات طاقتها بتنضحية ويقوى عودها ويصعب، وتصل إلى مستوى
تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية واشكل الذي ننشد به الجماهير التحول
الديمقراطي الحاسم يتوقف أيضاً على تجارب عمر النضال من أجل انضاج
أزمته الثورية. وفي قلب تجاربها تحت تجرب ثورة أكتوبر مركزاً مرموقاً.
فالرجعة لا تنزع لتحقيق أهدافه عن زرع لصاع الليالي عن وجهها
ومواجهة قلعة الثورة - لعاصفة - بالعنف المباشر ثورة والثلويح به ثورة
أخرى. وهذه لسة للعمل السياسي بين غلاة الرجعيين يجب أن تنتهي لغير
رجعه ويجب دائماً أن يكون فلاح الثورة محبة الجانب. وحياة هذا النضال
السعي المشروع يتطلب أولاً وقبل كل شيء أن يكون الحزب الشيوعي طليعة
الثورة صلباً وقادراً على حمة النضال الجماهيري ومؤكداً من خلال نضاله
اليومي ونضال خيمير أن اندية اثائرة لم تعد مفتوحة بعف اباديه والجماهير
المتخفة التي لا تدرك مصالحها الحقيقية. فقد خبرت هذه الجماهير الثورية
النضال الصعب في ثورة أكتوبر وأنه يمكنها بالفعل أن تحمي حركتها من عنف
الرجعيين. وأنه لا بديل على الاطلاق للنش والديمقراطي والاشتراكية والعمل
اليومي للثاير وسير لثورة في طريق متعرج ونمو هذا النضال ضد خطط

لثورة انصادة يرتفع وعى الجماهير وتدرک مهامها التاريخية. ولا بدبل على لاصلاق انض من أن يتجه هذا النصال صوب انضاج الأزمة الثورية في البلاد بحسب نصيح الجماهير وثقه من داهها، ومترصة حلف قاداتها الجديدة في مرحلة النصال الوطني الديمقراطي (وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا فإن هذه المهمة تقع على الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الأخرى). ان بسبب هذا انصال خطأ فالقوى الاستعمارية القديمة والحديثة، التي تقف في المقدمة ضد نمو بلادنا وخروجها من حالة لتخلف. نواصل هجماها بأساليب مختلفة على حوال مصفة لتحرر لوطني ومن ضمنها بلادها، وهي تحرر انتصارات مؤقتة في العالم العربي وتصل في شراستها لدرجة لعدو المسلح وهي بامسة لبلادنا تعدمت انضاً من ثورة أكتوبر وأدرکت بعق حطر اجماهير اسطه بين قطاع الاقتصاد الحديث. ولها، فإن كشف حططها وفضحها ويغقة اجماهير ضدها قضية هامة بالسة تتطور حركة لثورة في ظروف تحکم الثورة المضادة في بلادنا.

ما هي اذن قسات الوصل في بلادنا؟ مواقع العمل لثوري؟ طريق هذا العمل وآفاقه؟

ج - اكنوبر فترة جديدة.. وليست مرحلة جديدة

أدخت ثورة أكتوبر بلادنا في فترة جديدة ضمن مرحلة لتفضل الوطني لديمقراطي. ويمبر هذه الفترة اتساع لرفعه المتبقظة على مهام اسغير الاجماعي وتصعها إلى فبادة جديدة تحقّق أمانها، ونروعها للاستقلال عن انقادات برجوزة. وهذه الجماهير تشمل أقساماً واسعة من العاملين في قطاع الاقتصاد الحديث وتوتر على الأقسام الأخرى تحت تعبيرات مختلفة تجمع في رفض اسبر على الصروق الذي سلکنه لطبقات والئات لحاكمة بعد الاستقلال وهذا النزوع للاستقلال بين الجماهير الثورية لن يكون عابراً، ولا يعي انكس ثورة أكتوبر اعاده كعامل مرز من العوامل التي تؤثر في سير احرکه اساية في بلادنا ان تزايد حدة التناقضات لاجتماعية دفعت بأقسام

من القادات البرجوازية القديمة إلى موقع الصالح والهادن مع اليمين الموغل في الرجعية ومع الاسرار مشقه القديم والحديث، فشككت جهة مضادة للثورة من العناصر الرجعية المحافضة، أشباه الاقطاعيين واستمعين من التأخر القبي، وعناصر من البرجوازية والفسدين والعملاء ضد الثورة.

★ بلادنا تعيش تحت ظل الثورة المضادة، ولكن هذه القوى لم تنتصر نهائياً، فامقاومة الشعب خلال السوت الثلاث الماضية وتذرة الجماهير على الاحتفاظ بسبمتها لا يعر عن تقايا رثة لثورة منكسة بل تعبر عن عمق الثورة وقسوتها على انقاء وامكاسياتها لتساعد مرة أخرى. ولتصفية الثورة تسبث القوى مرحبة طرق لعف والاصطهاد وتفصح نفسها بوباً نحبيها عن شعور اندمغوصية البرلمانية. ولي هذا السبيل فهي لا تتورع عن سبوك صريق لذكثانورية مدنية ثم الذكثانورية لسكرية.

★ امكثية احركة هذا النظام ما زالت موجودة هناك فرص متقوية صفوف المضاد البرجوازية القديمة التي تصاحت مع قري الرجعية والاسرار، وعقدت الكثير من نفوذها على الجماهير بمحاولاتها للاستفادة من لامكسات السبه لتسمة الرأسمالية ومن ترقيع لظام بالمسورات السياسية ولحالعات الرقية. عبر أن الشيء الجوهرى لا ينتمى إلى هذه التكنيكات لساسمة بل إلى بوضع لطبقى في البلاد، إلى الأسس لمادي وفي هذا الشأن فإن القري لمعبرة عن المصالح الرأسمالية الجديدة في بلادنا، وللمربطة لالاسرار الحديث، يمكن تحت مظلة الاصلاح أن تلعب دوراً في إحداث استقرار نسبي ومؤقت لثورة المضادة أكثر من غيرها.

★ سير الثورة المضادة في سبيل توطيد حكمها واكتثار سطوتها على كل وجه احياة في بلادنا في ظروف خرجية تتمير باعجوم العام الذي تشنه قوى لمستعمرين على نطاق منطقة لبحر الوصني قصد أحداث تغيير في ميرون لقوى لصاحبهم. وهذا المحوم يمتدز بأشراسة. يضاف إلى هذا أن ثورة كتوبر كما نعم منها شعبنا نعم منها أيضاً المستعمرون فهم يعملون بدأب مع

الثورة المضادة تنسف كل مراكز الثورة بأعمال التحسس والتخريب وتشجع الارهاب، ثم تدعم حركة الاصلاح السيفي قصد اغراق حركة الجماهير الثورية في بحر من التصليل اخيرة. ومن هذا فالاستعمار يحدث المهاجم بالاضافة إلى أنه يستغل الضعف العام الموجود في حركة لتحرير الوطني العالمية، يستغل نقاط الضعف التي خربها في حركته لثورية في هذه الفترة وفي خلال ثورة أكتوبر.

وهذا أصبحت قضية الاستعمار الحديث (استكشاف وسائله ومعرفتها وتعليم الجماهير الثورية، على نطاق واسع بطبيعته) قضية مقدمة في الصراع الموجه لصدور الثورة المضادة.

* تير الثورة المضادة في بلادنا لرصيد حكمها أيضاً في ظروف تمتاز بوقوع هزيمة على حركة التحرر الوطني بحرمة منحاح العدوان الأخير وانتصاره عسكرياً، وفي توجيه ضربة قوية ضد لنظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة والذي يقف في طليعة الثورة العربية. فوق الانتصار العسكري يسعى الاستعمار الغربي برعاية أمريكا لأحداث ردة شاملة على طول حركة التحرر الوطني العربية هدفها تصفية النضال الثوري وضرب المنظمات الوطنية والثورية، وقلب أنظمة الحكم الثورية، وسيادة الدوائر الرجعية على طول المنطقة، وهذا يؤمن مصاحبه.

صحيح أن هذه الأوضاع تقوي مركز الثورة المضادة في بلادنا، وتجعلها أكثر جرأة في تمديد خططها وفي ضرب الحركة الثورية في بلادنا، ولكن صحيح أيضاً أن هذا العامل - الاستعمار الحديث - انكشف أمره إلى حد بعيد خلال العدوان الأخير وبرز وجه الاستعمار. إن أقساماً واسعة من جماهير شعبنا بدأت تستيقظ على حقيقته الاستعماري الأمريكي، وتسمية هذا العامل بالرعاية والاهتمام يخلق صعوبات فعلية أمام هجوم المستعمرين على الحركة الثورية في بلادنا.

٦ - توسيع الحركة الثورية وتصعيدها

وعلى الرغم من الهجوم الاستعماري على بلادنا، ومطقتنا العربية والأفريقية، فإن هذا الهجوم نفسه أدى إلى ارتفاع إدراك الجماهير لحقيقته. فالنواطؤ الأمريكي البريطاني مع إسرائيل في العدوان الأخير على لشعوب العربية دفع بحركته اتصال صد لاستعمار الحديث في بلادنا خطوط، ونشر أوسع في معنى الوعي بطبيعة هذا الاستعمار. وهذا عامل صلب الحركة الثورية في بلادنا، يمكنها إذا ما ثبتت على تلك الأراضي والمستويات التي وصلت إليها جماهير شعبنا في فهمها حقيقة الاستعمار الحديث، أن تسمي حركتها في النضال ضده وضد لفئات المحلية والعناصر التي تربط مصيرها به. وسيفيد هذا كثيراً في تنمية الحركة الشعبية المناوئة لطريق التطور الرأسمالي لبلادنا بوصف هذا الطريق هو الشكل الذي به سيعبر لاستعمار الحديث على وطننا ويدفع به أكثر وأكثر إلى هوية التسمية.

★ إن لتطبيقات الديمقراطية لعمل والمرعين والصلاب والشباب الخ هي مارات الثورة وفي تقريها ووردها وهي حركة لنضال من أجل الحقوق الديمقراطية، يستمر النضال الثوري في بلادنا ونهياً الامكان لا لبقاء مواقع الثورة وحسب بل لتوفير شروط ملائمة لتساعد من جديد في احركة الثورية. ولطبيعة المروحة لحركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية في بلادنا سمة فريدة لطور الثورة الديمقراطية ناتجة من حقيقة وجود قوى جماهيرية تقننن يومياً وبتحديها أنه لا مفر لتحقيق النهضة الوطنية من السير في الطريق الوطني الديمقراطي، متوسلة بالديمقراطية الجديدة التي ترفع إلى أعلا من نشاط الجماهير، وتدخّل الحياة والحركة وسط الجماهير في القطاع التقليدي، وتضع السلطة في يد القوى الاجتماعية ذات الصلحة في الديمقراطية والتحرر الوطني والتقدم.

وهذه الطبيعة المزدوجة ناتجة أيضاً من حقيقة أن النظام البرلماني على يد قوى اليمين تنقطع أوصاله يوماً بعد يوم لتصبح الحقوق الديمقراطية

الرجوعية نفسها أداة ليد الحركة الثورية لتطوير مضامها ودعم مواقعها في البلاد

وهذا وضع معتد يحتاج إلى الكثير من الادراك، ولقدرة على لوضوح لصري ولعمى، ولكنه يعكس لامكانات لواسعة لتصور الحركة الثورية واتساع مداها اجهيري في البلاد.

★ تشد نصر اجهير لثوريه المتقدمه في بلادنا، وهي تخنر فشل النظام التقبدي وأحزابه. ويتيقظ على الحقائق المروعة للطور الرأسمالي الذي يقود إلى رفاق لا منعد له - تشد نحو اسدين، نحو طريق لطور غير الرأسمالي. وفي هذا تعبر هذه الجهير بأشكال تختلفة عن رأس من الأحزاب الرجوعية والرجعية، وعن نزوع إلى الاستقلال الطقي وإن تأيد احرب اشيعي في نصاء صد لرجعية في البلاد. ويعبر اجهير في الفصاع التقبدي عن تطاعها للبدل تريد حركتها من أجل الاصلاح الاداري وصد ارهاق الضرائب، وبالرعية المريدة في لتعم واحدمت العامة. وبرور قيادات جديدة وسطها من أبنائها الذين نالوا حظاً من التعمم اخ

وهذا فإن حركة النضال من أجل بقوة مراكز السدين المتجمع حول الطريق غير الرأسمالي. ولتحرر من لاستعمار احدث ولقديم، هي القانون اسدي يحكم سر الثورة الديمقراطية في بلادنا ولكن اجهير بن تنوع حركتها حوله لمجرد الاعلان عنه بالدعية ولاثرة، بل تنوع هذه الحركة بالنضال اسومي الذي تشبه لتنظيمات الثورة في بلادنا في مقدمتها منطمت الطبقة العمة وحرها اشيعي. وهذه الحركة لا تهيء مركزاً وقيادة جديدة للجهير وحسب، بل عليها أن تسعى حتى في اطار النظام القائم لدعم مواقعها، ولتمسح نوافذ تطل منها للجهير على جمدوى النضال الوطني الديمقراطي وعلى ما يمكن أن يهيئه النظام المستق منه والذي يفتح الطريق للتطور الاشتراكي.

فالنضال الثوري في بلادنا من أجل المحافظة على القطاع العام، وتنمية

صفاته الديمقراطية، والوقوف بحزم ضد تقليل دوره في الاقتصاد الوطني أو تمسكه التدرجي نعتاً لسياسة القطاع الخاص، يمكن أن يجمع قوة اجتماعية كبرى في بلادنا. وهو يسد إلى واقع صلد يقول بوصوح بن الدفع الرأسمالي في بلادنا منذ عام ١٩٥٨ برهن على حقيقة ساطعة وهي، أن القطاع العام دعم الاهدان الذي واجهه، حل السد الرئيسي للانتاج في بلادنا والنصال من أجل تخفيف حدة التأخر ولاصطهاد بين لقطاع القلبيدي، توسيع العمل الجماهيري من أجل الاصلاح الاداري وتصمية قوى رعامات العشائر والقائل، من شأنه أن يصنع صروفاً أفضل لتحرر الجماهير واقتراها من التحالف مع الحركة الديمقراطية في بلادنا وتسمية حركة التعاون بين المزارعين على أسس ديمقراطية، من شأنها خلق صعوبات عممية أمام الاتجاه لتوسيع سيطرة العناصر الرأسمالية، وبسء قواعد للمعرفة والوعي والعمل الجماهي وفي اتساع مثل هذه الحركة تحقق ظروف ملائمة لتطور النصال الديمقراطي بين جماهير المزارعين، وتؤس قاعدة قوية عند عديها الثورة الوصبة الديمقراطية في البلاد، وحركة الاصلاح الزراعي.

ولكي ندرك الجماهير أهمية الاشتراكية لا بد أن تفتح لها نافذة تصل منها نترى وهو في لمحة ما يمكن أن يحققه الحزب الشيوعي. وهذا لن يتم إلا إذا استطاع الحزب لشوعي أن يكون بين الشعب لتخفيف آلام المجتمع المنخلف حتى يحقق الاشتراكية ولكي تتحقق ان نريد أن نجعلهم يحسون بفائدتنا اليومية هم فبدركون أن الحزب لشوعي يستطيع أن يقدم الكثير حتى قبل قيام النظام الاشتراكي. وكل فائدة يومية يقدمها الحزب الشيوعي هي خير دعاية للنظام الاشتراكي المقبل، وستؤدي إلى رفع المستوى النضالي بين الجماهير السبعة لأن الجماهير التي تجد بعض حقوقها أقدّر على النصال وأصلب من غيرها. (أعمال اللجنة المركزية - دورة سبتمبر ١٩٦٥).

هذا يعني أن النضال من أجل تنمية مواقع التطور غير الرأسمالي لها امكانيات وواجب ثوري لتسهيل العبور للنظام الوطني الديمقراطي بالنضال

اليومي في قلب النظام الراهن وبناء مواقع في تركبته تحول دون طغيان النمو
الرأسمالي والتخلف. وهذا النضال ليس مجرد حركة اصلاح خارج التركيب
الاجتماعي لنظام لراهن، بل بين أجهزته المختلفة الاقتصادية والثقافية
والادارية الخ.

* هذه الحركة الطبقة التي تدفع للامام مواقع البديل لطريق التخلف
ولسبعية ليست حركة عامة للاصلاح... بل هي نضال واع وموجه لتدريب
الجهاهير ثورياً، لايجار مهام المرحلة الوطنية للديمقراطية. وهذا يتطلب أن
تصعد الطبقة العممة ناسنمرار إلى مراكز لقياده. وأن تقنع الجباهير عملياً
بنضال نضال جهاهير الطبقة العاملة - لا طلائعها فحسب - بأهمية هذه
الطبقة للقيادة، وللتعبير عن الأمانى الوصية وفي هذا انضال تنعب المنظمات
اطبقية نعب دوراً مقدماً وحاسماً. ولأن الثورة الوطنية دخلت فترة جديدة،
وأصبح لصراع يوماً بعد يوم حول أفضل الطرق لتطور البلاد، فإن قيادة
الطبقة العاملة تتوقف على قدراتها في منطياتها المختلفة، وبين تنظيماتها
الاقتصادية خاصة، على التصدي لهذه المهمة، وافتاع الجباهير فعلاً، وفي وسط
الحركة انداسة لتقدم للبديل، أن يربطها ونضالها اسومى برشحائها بالفعل لهذه
المهمة.

إن تلاحم طلائع العمل بالثقفين لشوعيين هيا في الفترات الأولى للطبقة
لعامة كادرها الأساسي الذي أنجر الاستقلال لحركة الطبقة العامة، وشيد
تنظيماتها الطبقيّة ولكن لفترة الراحة من الثورة تتطلب استخدام لكادر
الثقف الذي ربح نفسه بمصير الطبقة العاملة في داخل تنظيماتها لكي يساهم في
هذه المهمة، وليهيئ طروراً أفضل لتنمية التنظيمات لنقابية كقوة جاذبة على
الصعيد الوطني، ولدفع قوة أوسع من كادر الطبقة العاملة إلى مستويات
القيادة الوطنية. وهذا التلاحم من شأنه أيضاً أن يدرأ عن طبقة العاملة خطر
حركة الاصلاح السني ونقي صفوفها وهي ذ تحج في عبور هذه العقبة
فانها تصبح ولا شك القوة القادرة ونهياً ذاتاً لحسم قضيت الثورة الديمقراطية.

* ولأن حركة الجباهير لتطور مراكز لثورة الوطنية الديمقراطية في

بلادنا تسير في طريق منحرج، وليس طريقاً مستقيماً، للظروف الموضوعية
انقذته ومنظروف البداية خاصة بعلاقات الطقات في مجتمعنا، ولأن عليها
أن نسي مواقع مبسرة لاستثمارها في تركيب النظام القديم وأجهزته المختلفة،
فإنها تؤثر بالفعل في مواقف فئات من البرجوازية سلباً وإيجاباً، فتزايد حدة
النضال الاجتماعي يجعل أقساماً من البرجوازية مائلة لتتصالح مع الرجعية
الموغلة والاستعمار ضد الثورة. ولكن أيضاً يؤثر هذا النضال في أقسام أخرى
من البرجوازية قريبة للمصلح لوطنية وذات طابع مناهض للاستعمار في قاع
جوهرها بطريقة جديدة لتقترب أكثر إلى دائرة لنهضة الوطنية الديمقراطية

صحيح أن هذه القضية واضحة في إطار برنامج ايجابية الوطية الديمقراطية
لذي طرح مصلح هذه الفئة ويدافع عنها في اصدار الاتحاد الوطني الديمقراطي
ولكن الدوائر عبرة سياسياً عن هذه المصلح ليس لها فتر مستقبل حتى
الآن، وهي متناثرة في داخل الحركة لسياسية. ومهمتها، كما سنرى، هي
كشفها خلال لض العمل، وتحت تأثيرها بالحركة الوطنية الديمقراطية
تظهر لعاطف فعلينا أن نصنع هذا دائر في الاحتمال وأن نقترب منها، مثل
هذه التجربة عملية انه رغم الصراع احاد بين الحركة الثورية والقيادة
اقتصادي سحرز الوطني لاتحادى لمجدة في جبهة مع قوى ليمن ضد لثورة
وردي هذه القيادة إلى مستوى لتأمر والتحريض لارتكاب أعمال العنف ضد
الحزب الشيوعي وقوى التقدم، فقد ظهرت عناصر هنا وهناك من داخل
هذا الحزب هجرة هذه لسياسة ومقربة أكثر إلى النجواب مع الحركة
اشعته في فاق بعضها تخفيف لمواجهة، الشعارات المعادية للاستعمار، الخ.

ومهما كن ورن هذه لدوائر ومهما كانت الاحتمالات لتأثيرها في مجرى
السياسة اوجهه للبلاد فأن من الواجب على الحركة الثورية أن تشجع تعبيراتها
الاجتماعية. وس يؤخر هذا تطور الثورة وتنمية قوى البديل كما توهم العناصر
السيارية التي ترغب في بحار مهم الثورة الوطية الديمقراطية بضربة واحدة...
بل على العكس يؤدى هذا إلى خلق مناخ أفضل بثورة في بلادنا وخاصة
حركة لنضال من أجل الحقوق الديمقراطية. انقول إن هذا ينمى من مركز

هذه الدوائر بين الجماهير خصاً والمسألة ليست رغبة ذاتية في تنمية هذا الدور بل توصع على الوجه التالي من غير الممكن القفر على فترات لتصل الوصي الديمقراطية. وكل طلبة هذا دور في هذه الفترة. وفي صدد المرحلة بأسرها، نسمر في دورها حتى تستمد قدرها على الحركة وعلى التعبير عن مصالح ثابتة في إطار برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية.

وعنده الصلقة لعامة وحزبها لشيوع لا نفقرها قفراً بل هي تُبنى من خلال حمل يومي، وبقدرات الطبقة العاملة كطاقة في لدفاع عن مصالح الجماهير الثورية، وفي تقديم البديل جاد. ولم بعد هذا الوضع مطروحاً كقصية نصرية في حيز احتمالية التاريخية من هناك الآن أساس مادي لتحقيق هذه القيادة فعلاً.

قدرات النظام البرلماني

تطرح ظروف بلادنا سؤالاً هاماً أيضاً بالنسبة للثورة الوضعية الديمقراطية ما هي امكانيات استمرار نظام برلماني على النمط الغربي في بلادنا؟ وأورد على هذا السؤال تحكّم فيه عو من شتى خاصة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، خاصة بالمصالح الاستعمارية، وخاصة بالسودان كجزء من العالم الثالث والشعوب التي ردت الاستقلال حديثاً وترغب في الخروج من حالة لتحيف والتبعية التي تعانيها. الخ.

أولاً: إن بلادنا تعاني من لحلف ومبواحه بعد مهمة الثورة الديمقراطية الشمية التي تحرك ساكنيها في انقراض ولواذي وتحور الجماهير من سيطرة المعلومات لمدية نفسه وشبه لاقطاعة والتسلط العنفي المستغل. فالقطاع العميدي الذي يكتم نفاس الجماهير ويحبب عنها حركة الثورة الديمقراطية ربما يحسن بين حذرانه للعبئة أكثر من ٨٧٪ من سكان بلادنا. ومهم كان الاحلاف حول مضمون هذه الثورة الديمقراطية - ان كان بالطرق غير الرسمية أو بالصرق الرسمية العنيفة - فان الوضع الاجتماعي ابراهن بشير

بقوة إلى ضعف المواعيد الاجتماعية التي يمكن أن يُبنى عليها نظام برلماني
برجوازي. وفي نفس الوقت فإن الرأسمالية السودانية نفسها، التي يمكن أن
سهي هذا النظام السياسي البرجوازي، ما زالت من أضعف لطبقات الاجتماعية
في البلاد اقتصادياً وسياسياً، وهي لا تستطيع لعبور المسفل عن ذاتها إلا في
خير التحالف مع القوى القديمة القليلة وشبه الاقطاعية.

ثانياً، هذا التحالف فانطام البرلماني يمر في واقع الأمر عن تسلط القوى
المعنة في ربحه وهي تهدم أساساً هاماً يقوم عليه: حقوق الديمقراطية
البرجوازية. إنه تقدم شكلاً للنظام البرلماني مجرداً من كل محتوى وقائماً على
قهر الجماهير لمتقدمة التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة.
وهذا لافض من شأنه أن يمي الصراع ويريد من حدة التناقضات الاجتماعية
وعزى انضمام البرلماني الشكلي يوماً بعد يوم عن حركة الجماهير النشطة التي
سح في إيجاد سبل متغير عن ذاتها وللصدي مهام قيادة البلاد في طريق دعم
الحرية الوطنية في سبل النهضة والتطور. ولأن النظام البرلماني، بحكم
الأوضاع الاجتماعية وطبيعة في بلادنا، يصبح أداة لوقت اسطور والسو
الاقتصادي والاجتماعي، فإن الجماهير الشطة، وهي ترفض الدهور في
حبابها، ويثقل كاهلها التخلف والاستغلال، تشق طريقها وتبحث عن خير
الطرق للتقدم والطور. فنقول بإمكانية استقرار النظام البرلماني على هذه
الصورة لا يعني إلا مكانية استمرار سطة لطبقات والفئات الاجتماعية التي
ترفض اسكرل النهضة الوصب الديمقراطية. ليس ذلك فحسب، بل هذا
يعني ترك هذه السلطة مستقرة ووقف الصراع الذي يحتمه ظروف البلاد
والنابع من احتجاجاتها التاريخية.

★ إن جوهر مشكلة هو تفجير الثورة الديمقراطية في بلادنا وتحرير
الجماهير من التخلف وحلاق قدراتها السياسية والاقتصادية. لقد استطاعت
البرجوازية في بلدان أوروبا الرأسمالية أن تقوم بهذه المهمة. لأن البرجوازية
كانت تحمّل راية التقدم وكانت تعبر تاريخاً عن آماني الأمة، وكانت ذات

مصحة في هدم النظام لاقطاعي المتخلف. ولكن هذا الوضع أصبح مستحيلا في ظل الامبريالية وتحول الرأسمالية إلى الاحتكار. لقد وقع هذا الواجب بحكم التاريخ على جماهير الطبقة العاملة وعلى أحرارها الثورية. وفي علمنا بمنطقة لتحرر الوطني حيث يجابه الاسعمار القديم والحديث الثورة الديمقراطية بعنف ويعمل على بقاء البلاد على حالة التخلف والجهل، ونسبة لأن البرجوازية - بالاصافة إلى ضعفها النسبي - ذات روابط بقوى التخلف المحلية وبلاستعمار لحديث نفسه في أقسامها العليا. ونسبة إلى انتشار أفكار العير الاجتماعي من قس الجماهير ورفضها لدخول الحياة الحديثة عن طريق القهر والخراب كما حدث في أوروبا واستحالة حدوث الثورة الديمقراطية فيها اعتمادا على اسعلال ومهب اسدان الأخرى) فإن القوى القادرة والمكلفة تاريخياً باقحام هذه المهمة هي قوى الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة أو عناصر الديمقراطيين الثوريين المتأثرين بمواقفها الفكرية وبفوزها على ل نطاق العالمي. كما دلت اتحارب في أجزاء من العالم الثالث.

دون مناقصة في بلادنا هي: استقرار حكم لرجعية القائم على العنف بنظام برلماني شكلي، أو العنف المباشر من هذه القوى أو أجهزة دولتها وخاصة كار البروقراطيين في القوات المسلحة، أو دفع بلادنا في طريق النهضة الديمقراطية وبناء الأساس لحياة سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع بلادنا إلى رحاب القرن العشرين. ولا طريق هذا الدفع إلا بانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في ربوع وطننا.

★ إن جماهير شعبنا تعلمت خلال مصاعها الطويل ضد الاستعمار المباشر، وفي الفترات المختلفة للثورة الديمقراطية، وفي ثورة أكتوبر، تحارب عديدة وحبرت وسائل مختلفة من النضال الثوري العادي والعاصف. السمي والعنيف. ان نقول إن هذه الأداة أو تلك لا تصبح للتصدي لهذه المهام قول خاطيء. فتجارب الجماهير الايجابية هي حرة من تقاليد عملها للتعبير عن ذاتها وللتأثير على مجرى الأحداث الساسة ومن المستحيل نزع هذه الأدوات والتجارب من بين يديها.

وتحت تأثير صعود نجم الثورة المصادرة تبرز فكرة قاتلة أن فعالية الجماهير ونشاطها في الاصراب السياسي كما حدث في ثورة أكتوبر أمر لا يمكن أن يعود إلى بلادنا مرة أخرى. وتحاول قوى الرجعية مثابرة أن تطمس معالم تلك لتجارب الثورية وخاصة الاضراب السياسي سبيلاً لخنق يد الرجعيين، ولتأثير على مجرى الأحداث السياسية. إن ثورة أكتوبر كانت امتحاناً لقدرات شعب أحاط بها أخطأ والصواب ولضعف وقوة، وعلى الثوريين أن يجلؤ جوهرها وأن يجمعوا منها تجربة مستقرة بين تجرب شعبي الثورة وأن يجمعوا من أدواتها وفي مقدمتها الاضراب السياسي أداة من أدوات العمل الثوري وفق لطروف الملائمة والنصح في الأرمة لثورية، وفق مواقف الطبقات وتوازن القوى وقدرتها على الحركة.

الشيء الجوهرى هو أن تحشد الجماهير وبعد فكرتها وتنظيمها وبالأدوات الملائمة في حركة وسعة ومتعددة الجوانب ومؤثرة في تركيب المجتمع وأجهزته. بما في ذلك أجهزته الإدارية والاقتصادية والعلمية الخ، وأن تعين هذه الجماهير في اتحدتها إلى درجة قبول قيادة الجماهير العاملة على مستوى الحسم وعندها يصبح في متناول أيدي اسكمن مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية.

وبين هذه الحركة يتخذ التنظيم دوراً بارزاً ومقدمات: تنظيم أدوات العمل الثوري وعلى رأسها اللجنة الوطنية الديمقراطية وحزب الشيوعى قائد حركة الكادحين والصفقة العامة.

الباب الثالث

الجهة الوطنية الديمقراطية

صاد أن بلادنا ما زالت في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فإن الجهة التي تمثل لطبقات والفئات والأفراد الذين يضمهم إطار هذه المرحلة هي الاداة لتنظيمية لتحقيق المهام التوجيهية المطروحة، ولا سيّما آخر لتحقيق هذا الهدف ننا ندرك الآن، أكثر من قبل، لمصالح الاجتماعية والطبقية والوطنية لهذه المرحلة كما هو مقدم في مشروع برنامج حزبنا الآن، على نقائصه وأحاجة إلى استكمال ما غمض منه، بالارتقاء في مستوى معرفتنا وبعثنا العملي. وعلى المستوى الذي توصلا به نظرياً ندرك أن قوى هذه الجهة هي الجماهير لعامة والمزارعون والمثقفون الثوريون والرأسمالية الوصية. وأن قيادة هذه القوى تكمن بين جماهير لطبقة لعامة، واسطعنا من الناحية لنظرية أن نتعرف على أقسام الرأسمالية في بلادنا ومصادر قوتها، كما عرفنا منافذ الاستعمار الحديث. حددنا إلى من يوجه ضد الثورة: الاستعمار بشقيه لقديم والحديث ولطبقات والحركات السياسية المتعاونة معه.

هذا المهم لنظري كنا غفلتكم من أن طرحنا برنامجاً في المؤتمر الثالث في مطلع عام ١٩٥٦ وكان نحن نمثل الآن بعضيات نظرية لا مجرد تعميمات. واستصعب حسب مستوى معرفتنا أن نطرح عموماً لماركسية فيما يختص بالمرحلة الوصية لديمقراطية على ظروف بلادنا. وبهذا يمكننا أن نقول إنه في هذه المرة جرى تقدم كبير في قدرة حزبنا على تحليل المجتمع السوداني. وعلى تطبيق لماركسية لاجلاء جوانب المرحلة الوصية في بلادنا بصورة ممنوعة. هذا حسن ومفيد.

ومن مجموع هذا التقدم في فهمنا النظري ومن تحارب هذه الفترة علينا أن نخرج بالصيغة لعمدة هذه القضية، كيف نبي الجبهة الديمقراطية؟

تصورات خاطئة

عينا أن نهني تعير رجعة بعض التصورات الخاطئة التي عوقت عملياً صالنا لهذا اهدف في مقدمة هذه التصورات أن الجبهة الديمقراطية في بلادنا يمكن أن تقوم في شكل تنظيم عمودي ثابت ومحدد المعالم مثله في ذلك مثل الحزب السياسي - يصم في داخله ومحت قيادته منظمات سياسية تعبر عن القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الثورة الوطنية الديمقراطية. ومثل هذا التصور لا يصح في الاعتناء حقيقة الموضع الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا

فالتنظيم السياسي في بلادنا والذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية لا يسمح بوضوح طبقي حاد. فحلفاً للحزب الشيوعي السوداني فإن الأحزاب التي نشأت وقتها بنيت على أسس انقسامات عائلية وقبيلة. صحيح أن هذا لم يكن يمنع وجود الاتجاه السياسي الغالب لها وهناك. فحزب الأمة طس يمثل القوى المدعوة مع الاستمرار ويجمع دعائم النظام النقبي وكبر الموظفين الذين صنعهم لاستعمار صنعاً. والأحزاب الاتحادية كانت تمثل مجموعة من المثقفين البرجوازيين ذوي الموقف المساهم بالاستعمار. وبكل ما تحمل هذه الفئة من البرجوازية من ناقص. ووجوه ناقص حركة الجماهير الشعبية، إلا أنها بنت عملها السياسي على تنظييات طائفية أيضاً. وهذه الأوضاع جعلت من العسير بالنسبة للبرجوازية الوطنية أن تجد تنظيماً يعبر تعبيراً كاملاً عن تطلعاتها السياسية والاقتصادية. يضاف إلى هذا أن مصادر الثروة المحلية في البلاد تحكم النهج الاقتصادي طلت خصورة في ميداني الزراعة ولحارة اإخارجية حيث تتداخل لمصالح الصنعية للبرجوازية والعناصر شبه لاقطاعية وفي ادفع لرأسمالي الأخير لدي وجهته بلادنا بتطبيق الخطة العشرية ارتفعت أقسام من هذه البرجوازية من رأس المال الأجنبي، معبرة عن مصالحها بين هذه لآحزاب انتقيدية في جهة صد حركة الشعب والتقدم. غير أن القلق

الذي نشهده ومراكز التدمير على سياسات المواجهة للاستعمار والدعاية لمواجهة حركة الشعب عنفاً أو بالاضطهاد، تعبر في كثير من الأحوال عن مصالح البرجوازية الوطنية. وبإحساس هذه الصبغة بالضياح لوجودها وسط جركات سياسية لا تعبر عن مصالحها الحقيقية فإنها تتفق طريقها حتى للتنظيم المستقل وللتعبير عن آمانيها.

هذه الأوضاع من شأنها أن تجعل العمل من أجل «استعباد البرجوازية الوطنية في إطار الجبهة الديمقراطية عملاً شاقاً يحتاج إلى الكثير من الدقة، ويقوم، حيث نكتشف وجودها (بين مزارعي الجزيرة والمائل مثلاً) ويجعل من غير الممكن لأن لعاون مع ممثلين لها على النطاق لوطني، لأنه لم يوجد بعد هؤلاء الممثلون في الحركة السياسية مستقلين ومن فوق مابر تعبر حقيقة عن مصالح هذه الطقة.

وهناك أيضاً تقاليد الحركة لسياسية في بلادنا فالأقسام المتقدمة من جاهير المزارعين والعاملة في نطاق الاقتصاد الحديث استيقظت على مصالحها ودخلت ميادين النشاط السياسي والاقتصادي في بلادنا تحت تأثير حركة الطبقة العاملة ولبعث التنظيمي امائل الذي شهدته هذه الحركة في النصف الأخير من الأربعينات وخلال الخمسينيات. إن هذه البقطة أحدث عهداً من حركة الطبقة العاملة، ومهما يكن الصعف الذي أصاب عمل النقابات العمالية في هذا انصهار فإن هذه الصلة ما زالت موجودة عن طريق الحزب الشيوعي، والكادر الشيوعي وسط حركة المزارعين وخلافاً لبعض البلدان التي توحه فيها مثقفون غير شيوعيين ومن مواقع الفكر البرجوازي الصغير نحو حركة المزارعين فدفعوها في طريق التنظيم السياسي البرجوازي، فإن الحرب الشيوعي هو الذي دفع مكادره إلى هناك ويدو أنه سيظل يفعل ذلك وبهذا تدخل الثورة الديمقراطية بين قوى المزارعين متحملاً عبثها الحزب الشيوعي. وهذه سمة ما زالت تترك أثرها أيضاً في أشكال بناء الجبهة الديمقراطية

إن حركة الاتحادات المزارعين تعبر عن هذه الجبهة بين المزارعين. ويؤكد

العبء الذي يقع على الحرب الشعبي أن هذه الجبهات عندما تسيطر عليها
العناصر الممثلة للبرجوازية أو البسمن الموغل في رجعيته تفقد حيويتها.
الصراع في دخلها هو في الواقع صراع من أجل قيادتها ومصرها

ينترك التصور عبر مستوى في بلادنا أثراً ملحوظاً في تنظيم الجماهير وفي
شكالاته. وسنجد وجود شكل أفنيء، أو وجود قاعدة ثابتة لذلك التنظيم.
وهذا الوضع من شأنه، يصنع أن يؤثر على تنظيم قوى الجبهة الوطنية
الديمقراطية فالنسبة لقطاع الزراعي هناك لقسم أحدث منه، والقسم
التنفيذي، وكل قسم به طروقه، ما يصنع من التنظيم هنا لا يصلح هناك.
وبين الجزء الأكبر من القطاع التقني نرى قصايا لقبية والاصلاح الإداري
كجزء من حركة الاصلاح الزراعي كما تبرز قضايا الصراع بين القوميات
المتخلفة والأقل تخلفاً. ولصورة الأخيرة تبرز حادة بين التجمعات القبلية
والقومية في الجنوب وحركة الديمقراطية في الشمال، وتستوجب أشكالاً
تنظيمية تتلاءم مع هذه المصبة.

وحتى في ضمن القطاع الحديث فإن قواعد الانتاج الأساسية تحتاج إلى
تنظيمات مسوعة لعلاقات الانتاج المتباعدة وتقاليده التنظيم حيث وجدت.
فالجزيرة والمناقل، ومشاريع النقص الخاصة ومناطق الزراعة الآلية، والزراعة
في المديرية لشمالية البح. هذه القواعد لانتاجية تحتاج إلى تنوع في تنظيم جماهير
المزارعين كجزء من القوى الوضعية الديمقراطية والتنظيم المركزي مثل اتحاد
مردعي الجزيرة والمناقل من العسير تطبيقه لتنظيم المزارعين في المديرية الشمالية
مثلاً. كما أن لعلاقات الانماجية تختلف بين تلك لقواعد البح. وهذه
الاختلافات في انصوير تجعل جماهير المزارعين وهي نقنم ميدان النضال
الوطني الديمقراطي في بحرى حركة ابدال لتطور للرأسمالي والتخلف لا نتخذ
شكلاً تنظيمياً واحداً بل تنوع تنظيماتها حسب طروفها.

الأمر الجوهرى هنا هو، على تنوع هذه التنظيمات من اتحاد للمزارعين في
منطقة إلى تنظيم مستقل لعمال الزراعيين، إلى حركة نعاونية، إلى تنظيم اقليمي

أو قبلي من أجل التقدم والإصلاح الإداري ، أن ترتبط بحركة الطبقة العاملة ، وأن يتصدى الحزب الشيوعي لانهض هذه التنظيمات ودفعها في مجرى العمل الثوري لوصي الديمقراطية وبهذا يحقق الأساس الصمد لتتحالف بين الطبقة العاملة وجاهير المزارعين في القطاعين الحديث وانتقيدي وهذه هي الأرض الصعدة للاتحاد الوصفي الديمقراطي

قوى اليسار

إن عمل الحزب الشيوعي امتواصل لعشرين عاماً بين الأقسام المختلفة من الطبقات والفئات الثورية جذب قوى كبيرة من الماضيين حوله وقد خاضت معه هذه القوى معارك متعددة ضد الاستعمار المباشر وفي الفترة الجديدة من المرحلة الوطنية الديمقراطية ، الاستقلال السياسي : خبرت مع الحزب الشيوعي تجارب العمل القانوني وغير القانوني ، السلمي والعنيف وهذه القوى تمثل جزءاً هاماً من الجبهة الوطنية الديمقراطية بل هي تقف مع الحزب الشيوعي في طليعة تلك الجبهة بين الصبغة العامة ناضلت هذه القوى بحزم مع الحزب الشيوعي من أجل إنشاء وبناء تنظيمات الطبقة العاملة المستقلة ، ومن أجل استقلالها الطبقي في وجه محاولات البرجوازية لتسميم جسدها وفساده . وخبرت هذه القوى التنظيم في أشكال مختلفة أعلى من مستوى تنظيم النقابة في لجان العمال الوطنية في اضمينيات وفي الجبهة النقابية فيما بعد .

وبين جاهير المزارعين وخاصة في مشروع الجزيرة وانتقل وقفت هذه القوى بثبات دفاعاً عن حق التنظيم للمزارعين وتعاونت مع الحزب الشيوعي تعاوناً صادقاً في هذا الشأن ، وظلت تناضل بصبر ودون انقطاع من أجل تحرير جاهير المزارعين من نفوذ اليمين والبرجوازيين ولسير في طريق التطور الوطني الديمقراطي .

ووسط حركة الطلاب رفعت هذه القوى مع الشيرعيين كل شعارات العمل الثوري في وجه الاضطهاد وظلت تعمل منذ قيام مؤتمر الطلبة في عام

١٩٤٩، ثم في الجبهة الديمقراطية التي تعبر عن تحالفها مع الحزب الشيوعي حتى يومنا هذا، ولا تناصل سياسياً فحسب بل ندافع عن مواقع الثورة والحزب الشيوعي في كل المعارك الفكرية التي خاضها الخ.

إن نطاق هذه القوى الصاربة في العمل الثوري قد اتسع في ثورة أكتوبر عندما ارتفعت إلى أعلا شعارات التغيير الاجتماعي، واتسع مدى هذه القوى المناهضة للاشتراكية. وقد اقتربت هذه الدعوة الاجتماعية من الجماهير نتيجة لطرحها في مسقطنا العربية بواسطة النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة. وهذا الاتساع الناتج من التحول في حركة التحرر الوطني لعربية يسير حتى الآن متلاحماً مع قوى الحزب الشيوعي والقوى التي تشكلت تاريخياً في التحالف معه عبر نضال طوي حقتين من تاريخ بلادنا.

صحيح أن هناك محاولات منع هذا التلاحم بقيام تنظيمات تسعى لاستيعاب هذا الاتساع، وتخلق روح العداء بين هذه الجماهير والحزب الشيوعي، ولكن هذه المحاولات مقضي عليها بالفشل إذا استطاع حزبنا أن يسوعب في مجرى النضال الوطني الديمقراطي هذه الجماهير ويساعدها في التعبير عن ذاتها وفي الاشتراك النشط في الحياة السياسية في بلادنا. ومثل هذا العمل هو جزء من اتصال ببناء دعائم الجبهة الوطنية الديمقراطية في بلادنا. وسكون أحد شأناً من ذلك، إذ هو يهيئ طلائع شعبية منصلة بأفاق متعددة في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية توسع من دائرة الدعوة للاشتراكية والتقدم.

فالالاتحاد النشط بين هذه القوى والحزب الشيوعي في تنظيم سياسي مشترك شكل من التنظيم يبي احتياجات الثورة في بلادنا، ويدفع بالحركة السياسية بين الجماهير الشعبية إلى مستويات أعلى ويمسح الحركة الثورية امكانيات أوسع للحركة، ولتنمية قوى التعبير الاجتماعي وتقديم السدائل في أوجه الحياة المختلفة في بلادنا، كما أن هذا الاتحاد من شأنه أن يدخل المعرفة السياسية إلى أقسام أوسع من السكان لا يستطيع الحزب الشيوعي وحده الوصول إليها.

لقد قيمت اللجنة المركزية لحزبنا هذه المصادر للقوى الاشتراكية في السودان - من غير الحزب الشيوعي السوداني - تقييماً سلباً في دورتها المعقودة في نوفمبر ١٩٦٦.

«بالإضافة إلى عامل لفضل الذي شنه الحزب الشيوعي سنوات بين الجبهة وتأييد الماركسية لينينية وتأثير المعسكر الاشتراكي العالمي قيمت اللجنة مركزه تقييماً إيجابياً أثر التحولات الاجتماعية التي تجري في الجمهورية العربية المتحدة وبعض المدن الأفريقية على تفكير الجبهة في السودان وقد اتصل هذا التفكير في الوثيقة التي تبعت ذلك الاجتماع تحت عنوان (مشروع تحول عميق).

دون كون ومزال سلباً تقييم ذلك العمل إيجابياً بهدف أن تمنقي العوامل الثلاثة وتصب في مجرى واحد وهو مجرى الثورة ولتقدم نحو الاشتراكية.

إن توجيه طاقات الحزب الشيوعي في حركة واسعة للتنظيم وتجديد حياته حيث وحد، قصد تجميع هذه القوى في اتحاد ثابت هذه قوى الاشتراكية، وفي أشكال متنوعة للنصم، هي مهمة عاجلة وهامة تدفع حركة النضال الوطني الديمقراطي وتنمته قوائمه. فالتنظيم السياسي على هذه الصورة يجب أن يجد قواعد ثابتة له بين جبهة لصققة العاملة، بين الطلاب والمزارعين والروابط المهنية والشباب والنساء الخ.

واعتماداً على ما تقدم الحماة، وما تفرص علاقات الانماج والتقليد السياسي من أشكر نصمبة، يتشكل المجري العام لتنظيم لقوى لوطنية الديمقراطي في بلادنا. وستدفع هذه لأشكال المتنوعة من انتظمات بفادتها إلى لنطاق لوطني فتتضح الامكانيات الحقيقية للعمل على نطاق اسسدة إلى تنظيمات راسخة وجاذبة لنجماهير هي في الواقع جزء من الجبهة الوصلة الديمقراطية لئابعة من صفوف بلادنا ومن علاقاتها الانماجية والسبقية. فالجبهة الديمقراطية اذن

قوم في بلادنا على أشكال متنوعة ومختلفة من التنظيمات وهي في نفس الوقت سيم في شكل حركة عامة وواسعة للنضال الوطني الديمقراطي، تربطها أجزاء من مدمج هذه المرحلة تختلف قدراً ومستوى ووفق طبيعة تلك التنظيمات المتنوعة ووفق المستوى الذي لجهاير المنصوية تحت لواء تلك التنظيمات، وتجتمع في المجرى العام بوصفها حركة مطمعة ذات اتجاه يعالج في الأساس مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ولهذا فإن استعجال شكل تنظيمي مركزي هذه الحركة نقدير ذاتي خاصي وتجاهل للعروف الموضوعية القائمة في بلادنا وللظروف الدتية الخاصة بمستوى الوعي الجماهيري المحتلف والمتفاوت بين الجماهير الثورية عماد اتجاهه الديمقراطي كما أن تصور المحافنات المؤقتة بين الحزب الشيوعي وأطراف الحركة السياسية البرجوازية الأخرى وكأنه الجبهة الديمقراطية، وكأنه تحالف ثابت يفود حتماً لتنظيم الجبهة الديمقراطية، تصور خاطيء برهنت الأحداث على خطئه.

وفي لعل سماء الجهة الوصية للديمقراطية بأخذ حرننا في اعتباره أن نصله عبر الأعوام لماصبه وتعودنه الوثيق مع أحزاب وقوى اجتماعية مختلفة قد أدى إلى تأثر شخصيات من مختلف الأحزاب والطبقات تأثراً ينفات وعمقه بالماركسية. ومن ثم يعصف هذه الشخصيات بدرجات متفاوتة على الحركة الثورية والحرب الشيوعي ويعكس ذلك في مواقف سياسيه عممية. ان وجود هذه لشخصيات في أحزاب تتحد قياداتها موقف العداء لثالث أو المنازح للحركة الثورية ينعي ألا يدفع بنا لسعكير اليساري، الذي لا يفرق بينها وبين أحزابها أو الذي يئأس منها بسبب بعض المواقف انفرادية التي تتخذها هي نفسها ضد الحركة الثورية بعض الأحيان، ورغم وجودها في أحزابها ورغم بعض مواقفها إلا أنها تقف إلى حدود في صف التقدم وتتحد مواقف تنفيذ حركة الثورة لذلك يصح من الضروري الاستمرار في تعهدنا والعناية بها وتنمية صلاتها بها.

اذن بسط المسائل: توجيه صداقات حزبنا لناء الاتحاد الثابت مع كل العناصر الاشتراكية حول الحرب الشيوعي المتيقصه على شعارات الاشتراكية

في أكتوبر ، بناء التنظيمات الاشتراكية وسط المعلمين والمهنيين ومؤسساتهم ، بناء التنظيمات الديمقراطية والتعاونية للنساء والشباب ، بحث الروح بين الجبهة الديمقراطية وسط الطلاب ، تنمية تنصيات المزارعين في اتحاداتهم وتطوير الحركة التعاونية ، دعم مركز لتنظيم السياسي بين مزارعي الجزيرة والمناقل والارتباط بالتنظيم لداعي للنهضة بين القبائل ، ترسيخ حركة نقابات العاملين والمهنيين وجلبها إلى مواقع السار هذا العمل التنظيمي الذي يبدأ من البسيط فالعقد هو البناء الحقيقي للجبهة الديمقراطية في بلادنا .

١ - تأهيل الحزب الشيوعي للقيام بدور الطليعي

وبين تنظيمات الثورة اني لا صريق للثورة للسير بأهدافه دون التصدي لوضعها ، وسأهيبها للقيام بدورها ، يحتل الحزب لشيوعي مركز الاهتمام . فاستجابة لاحتياجات لثورة الوطنية الديمقراطية اهم المؤتمر لثالث حربنا فعالج قصة تحول الحزب الشيوعي إلى قوة اجتماعية كبرى اعتماداً على دخول بلادنا فترة جديدة من المرحلة الوصية الديمقراطية تنصع فيها الجماهير إلى تجديد حياتهم وتغيير البؤس الذي تعيش فيه . وعبر هذه السنوات المديدة من ذلك المؤتمر حتى مؤتمراً الرابع هذا سارت حركة الجماهير صعوداً وهبوطاً وتجمعت تحزب واسعة في العمل الثوري وطرحت بشكل يزايد حدة قضية التطور الاجتماعي وقضايا الديمقراطية . هذا وضع الأساس لتحول الحزب من النوع الجديد - الحزب الماركسي اللينيني - إلى قوة جماهيرية تصدى لمهام التغيير والتقدم .

إن الثورة المصادرة في بلادنا منهدفت وما زالت تستهدف منع هذا التحول وارتصاص الحزب الشيوعي بالجماهير المتبقطة على دواعي العير ولتطور ، تستهدف وقف سير الثورة الوصية الديمقراطية في بلادنا بحزبان الجماهير الثورية من الأداة المظلمة والقائدة لتلك الثورة : الحزب الشيوعي السوداني . والصراع الذي جرى خلال الحكم العسكري بأداة الدكتاتورية ، والذي جرى بعد ثورة أكتوبر ، وآفاق الثورة المضادة اليوم يجد التفسير السلم

له حول هذه الحقيقة ان الوسائل التي تسعملها الثورة المصدة هذا هدف لا بد وان تكون موضع عسار . فهي لا تهدف فقط وقف مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بل تهدف الى نصبة كل مراكز هذه الثورة وفي مقدمتها الحزب الشيوعي .

طرحت لثورة المضادة أساليب العنف البدني والقانوني لتحقيق هذا الغرض . وهذه الأساليب ليست طارئة بل لها أساس مادي للاستقرار والموثوقية بالإضافة إلى ضرورة الاستمرار الحديث على الهجوم بعنف على حركة التحرر الوطني في العالم الثالث وخاصة في أفريقيا ، وحدثت ثورة مضادة تصمي قواعد النضال صده . فهناك أيضاً أسس محبة تؤكد استمرار تلك الأساليب للثورة المضادة فتزايد حدة النضال الاجتماعي فترة تاريخية للبلاد لا يمكن منعها أو الوقوف صدها أو تجاهلها . ويتزايد هذا النضال تنحيم أكثر صمود الثورة المضادة مع النشوء الاستعماري فتتصاعف شرسنها . وبين هذه الصورة توحده وقعاً وسط الحركة السياسية في البلاد مصير العنف او جعي الماغل في رجعتته ، والمنظمات التي نهج أسلوباً فاشياً في العمل السياسي ووجود هذه لشوائب يصبح العنف والاضهاد سمة من سمات العمل السياسي في بلادنا ، لا يمكن رلتها إلا بتصفية هذه المواقع سياسياً وغل أديها . وسحب كل تأييد جماعي لها ثم وقف نشاطها اعتماداً على نتصارات حركة الجماهير الثورية . وعلى الاقرب من حل مشاكل المرحلة الوطنية الديمقراطية ووجود سلطة وطنية ديمقراطية تبسط السلطة وسط احياة لسياسية وتصدر النشاط الحزبي لتلك الطبقات والفئات الاجتماعية .

وحتى يتم هذا فان من لواجب لمقدم على الحزب لشيوعي ان يصب عوده ، عود الجماهير الثورية بقهر هذا العنف . وفي نفس الوقت يصح وجبا ملحا على الحزب لشيوعي ان يقدم بحركة الثورية القيادة في مستوى عال في ظروف الاضطهاد . لقد واحه حزب ظروف الاضطهاد خلال احكم لدكتوري العسكري . وهو على استعداد من ناحية صلاية أعضائه ، ومن

ناحية وضوحه السياسي والفكري . ولكننا طلقنا لفترة نواجه فيها قضية بناء
نصمات وأجهزتنا غير القانونية . وقد تحكم هذا الوضع في عمل حزبنا حتى
منتصف عام ١٩٥٩ تقريباً ، مما صرف جهداً كبيراً وحال دون وضع ثقل
حزبنا إلى جانب النضال النشط ضد الدكتاتورية . والحزب الشيوعي يقدم على
طروف نعم فيها الثورة المصادرة لتثبيت نفسها في السلطة ، ودعم انتصارها
السياسي دستورياً . فعليه يحرم أن يضع هذه القضية موضع التنفيذ بين كل
تصميماته . وهذا العمل يجب ألا يتصف ببداية أو على المستوى الذي ناضلنا
فوقه ضد الحكم العسكري : فالحكم العسكري كان معزولاً عن الجماهير في
فترات مختلفة من حياته ، ولهذا فإن المعارك العسكرية ضده كانت تتم بيسر
أكثر ولكن لثورة المضادة تعمل بواسطة الحياة البرلمانية الشكلية ، وتخصب
الجماهير وتعمل على اشاعة العمى السياسي بينها ، فنصبح بذلك مهمة الحزب
الشيوعي - تحت الاضطهاد - أن يكون قادراً وفي نفس مستويات للتصدي
لقضايا العمل الجماهيري العسكرية والعملية ، والارتباط اليومي بحركة الجماهير
كل أداء ممكنة . والمستوى الذي ناضلنا فوقه ضد الحكم العسكري لا يصلح
عملياً ، فالإضافة إلى معرفة قوى الثورة المصادرة بهذا المستوى فإنه لا يضمن
عملياً استمرار الحزب في مهمته في الظروف الراهنة .

إننا نعتقد أن الحزب الشيوعي السوداني ، بما اكتسب من تجارب في
مواجهة الاضطهاد والعنف ، وإذا استطاع أن يتصدى لتنظيم بنائه الداخلي
بطريقة تضمن مواصلة العمل الثوري ، يمكنه أن يواجه هذا الشكل الذي
تبشره الثورة المضادة . ولكن من المهم أيضاً أن ننظر في الأساليب الأخرى
التي نتخذ في هذا المضمار .

أ - عمل فكري دائم .. لتقوية الحزب الشيوعي

هناك المواقع الفكرية التي تشن منها الحملات قصد عزل الحزب الشيوعي
من الجماهير أولاً ، ثم أحداث ارتباك في داخله وفي داخل الحركة الثورية
بأسرها . وبين هذه المواقع هناك ما تطرح عناصر الإصلاح الجذبي من

نظريات تستهدف كيان الحزب الشيوعي ذاته، وعلى رأسها النظرية القائلة إن السودان ليست به طبقات ولهذا فلا احتياج للحزب الشيوعي! هناك عمل فكري دائب في كل الماديين يستهدف تأكيد هذه الفكرة: لا حاجة للحزب الشيوعي في السودان. وفي مستوى أعلى يمكننا القول إن النضال الفكري المستمر والثابت ضد هذه العناصر هو في نهاية الأمر نضال من أجل استمرار الحركة الثورية في بلادنا، ومن أجل منح هذه الثورة قيادة من نوع جديد: قيادة ماركسية للشيوعية والطبقة العاملة. وهذه القضية تطرح بوضوح علاقة المنقذين الشيوعيين لا بعمل الحزب وحده بل بالعمل في داخل الحركة الثورية بأمرها.

لقد كانت هذه العلاقة مبسطة وواضحة والحزب الشيوعي يبني كادره لأساسي بين جماهير الطبقة العاملة والحركة الثورية. فالمتقنون الذين اتحدوا إلى صفوف الحزب الشيوعي كانوا يقومون بدورهم كمتقنين في تقديم عموميات الماركسية - والحد الأدنى منها - إلى أعضاء الحزب، وكانت علاقاتهم مباشرة في هذا المستوى ولكننا بعد هذه الفترة نلاحظ التالي:

أولاً: مرت فترة ببلادنا وخاصة بعد الحكم الذاتي ثم الفترات الأولى من الاسفلال حيث وقع وضع جديد ارتفع فيه مستوى المثقفين وتطلعاتهم العقلية نوارتة جهاز الدولة. وهذا الوضع جعل الامكانيات شحيحة فيما يختص بالكادر المثقف الذي يرتبط هائياً بقضية الحزب الشيوعي ويسخر امكانياته لهذا الغرض. فالرفاق الذين ولخوا الحزب الشيوعي من هذا الباب شح عددهم إلى درجة محزنة في هذه الفترة.

ثانياً، عبر النضال في هذه الفترة استطاع حزبنا أن يقدم مناصباً للعمل الشعبي من كادره، ومن ضمن هذا الكادر نسبة عالية من المثقفين الشيوعيين، فأصبحوا يعملون في النشاط السياسي وما عادت لديهم الامكانيات لعمل كمتقنين. وشجع كادر المثقفين تعمل ذلك الكادر مسؤوليات مرهقة ومتعددة الجوانب: في النشاط السياسي واجتماعي، والتنظيم الداخلي، وفي مد الحزب

الشيوعي بالمعرفة الماركسية. ولكن التحولات التي جرت في بلادنا واتساع دائرة الجماهير المتيقظة على حركة التعبير الاجتماعي وحده النضال من أجل البديل كل هذا جعل من غير الممكن الاستمرار في الوضع وطرحت اليوم بشكل حاد قضية تنمية قدرات حزبنا بين المثقفين الشيوعيين، وتحديد العلاقات في داخل حزبنا بحيث يجد هذا الكادر امكانيات واسعة للعمل والانتاج.

ثالثاً: لقد أكدت ثورة أكتوبر أن عناصر كثيرة بل هائلة من المثقفين يتجهون صوب الحزب الشيوعي وعلى استعداد للنضال معه. وهذه العناصر تمتاز بسرعة وبالقدر على الوصول إلى هذه المعرفة عبر البحث والتفكير. وهذا ما عاد من الممكن الحديث عن وضع المثقفين كأهم في الفترة الأولى من الحكم الذاتي والاستقلال: ف نطاق التعليم قد اتسع و زاد عدد خريجي الجامعات من المئات كما كان عليه مطلع الاستقلال إلى الآلاف في يومنا الرهن، وتفتحت فرص التعليم والتأثر بالعالم الخارجي واتسع نطاق البعثات في الجامعات الاشتراكية الخ. وبهذا تنوعت الروافد التي يمكن أن يستوعبها الحزب الشيوعي بضم خيرة المثقفين إلى صفوفه، باختيار الأشكال الملائمة للارتباط بالأقسام الواسعة منهم حسب المستوى ووفقاً لظروفهم. ونستطيع القول بأن للحزب الشيوعي امكانيات أكثر من أي حزب آخر في بلادنا في هذا المضمار، وكل ما ينقصنا هو ازالة السدود بيننا وبين هذا المنبع الثري لحزبنا، واختيار الكادر الشيوعي المحترم للعمل في هذا الميدان. ان أجيالاً جديدة من المثقفين تتطلع للوجود، وهي أجيال جادة ترغب في المساهمة في العمل الثوري بقدراتها على البحث والقراءة وإعمال الدمن، ولا بد لحزبنا أن يجد طلائعها إلى صفوفه فيصحب من عودها وقدرتها على النضال.

رابعاً: إن هذا المنبع المتزايد يمكن أن يسهم في حركة النضال للتقدم الاجتماعي على نطاق الحركة الثورية أيضاً وتنظيماتها الديمقراطية. فالقوى الجاذبة لتوسيع هذه الحركة لا تنمو في مجرى واحد، مجرى التنظيم السياسي، بل تعمل لتنميتها أشكال متعددة من التنظيم النقابي المهني والتعاوني، والنشر

والمحاضرات والأندية التثقيفية الخ. واستيعاب المثقفين الأمناء الثوريين في هذا العمل يفيد كثيراً تطور الحركة الشعبية، وينمي من قدرات هذه التنظيمات وجاذبيتها. ووفق هذا يشكل هذا الواجب مهمة ملحة من مهام مرحلة النضال الوطني الديمقراطي. وهذا الاستيعاب من شأنه أيضاً أن يبعث قيم الالتزام بقضايا الشعب والمسئولية الاجتماعية وهما درع واق ضد الفساد الذي تحاول أن تنتشره قوى الثورة المضادة في ظروف سيطرتها: فساداً ومنافع شخصية، وجرياً وراء المنفعة الخاصة. ن انتشار هذا الجو وسط المثقفين يعني عزهم عن حركة الجماهير الشعة وبدتالي العراقيين أمام الحجاز المهام الوطنية الديمقراطية لشعبنا.

ب - الرجعية تزيف الدين

تحت راية الدعوة للإسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضد قوى التقدم والحزب الشيوعي، وهي تستغل بهذه الرية في محاولاتها الرامية لمنع تلاحم الحرب الشيوعي بالحركة الجماهيرية، وتحوله إلى قوة اجتماعية مؤثرة في سمر الأحداث بوصفنا لتأخير الثورة الوطنية الديمقراطية. ان جوء الثورة المضادة إلى هذا السلاح يؤكد افلاسها السياسي. لقد ظلت القوى لرجعية تعمل في إطار الحركة الليابية العقلانية على الرغم من ستادها بين جماهيرها على الدجل باسم الدين. ولكن تصاعد نشاط الجماهير حتى بين قواعدها بعد أكتوبر أشهر افلاسها ودفع بها إلى ترك الحياة السياسية العلانية ونشر جو من الدجل اليميني مس كل أوجه الحياة في بلادنا ويهدف في النهاية إلى قيام سلطة رجعية باسم الدين. ولقد كانت تجربة حزبنا في النضال ضد هذه الموجة من الثورة المضادة خلال السنوات الماضية غنية. فعلى الرغم من كسل العقوبات استطاع الحزب الشيوعي، بدفاعه عن الحياة السياسية العلانية، واعتاداً على تراثه في النضال دفاعاً عن مصالح الجماهير وتجارب هذه الجماهير معه، أن يواجه الموجات العاتية وأن يحصر هذه الهستيريا الرامية لتصليل الجماهير. وهذا حسن.

ولكن علينا أن نقر أن اسلح الفكر للثورة المضادة واتجاهتها الدائمة لفرص العنف على حركة الثورة تسير دائماً تحت مظلة اتهريج والدحل باسم الدين. ولهذا فلا يكفي في مواجهة هذا الموقف الاقتنع بالدفاع عن الحياة السياسية العلمانية وشعار فصل الياة عن الدين. صحيح أن هذا الموقف المبني الذي ندافع عنه هو لرفع وعي الجماهير السياسي وشحن ادراكها الاجتماعي والوطني والطبقي، ومن أجل وحدة بلادنا التي لا يمكن أن تبنى فوق تعصب جاهل باسم الدين تختبئ من ورائه المصالح لطبقية لرجعية. ومصالح هذه لطبقات في قهر القوميات اجنوبية وفرض دكتاتورية عليها ومنعها من حرية الاعتقد والحركة السياسية. وصحيح أيضاً أن خط حزبنا بين الجماهير في الدفاع المستميت عن مصالحها، وفي الاقتراب اليومي من طرق معيشتها ونقاليدها السياسية والاجتماعية، سيجعل هذه الجماهير تقنع بتجربتها ببطلان المستريا الرجعية، وستكتشف الدجمل الطبقي الذي تحاول القوى الرجعية إبالة مسح الدين. ولكن هذا وحده لا يكفي لمواجهة خطر مستمر من اضمحوم الفكر. أصبح لزاماً على حزبنا أن ينمي حصه الدعائي حول قضية لدين الاسلامي وعلاقته بحركة التقدم الاجتماعي. لقد جرت محاولات من قبل بعض أعضاء حزبنا في هذا المظهر ولكنها محاولات متقطعة وينقصها لتوفر عى الدراسة العميقة والامام بعلم الفلسفة من جوانبه المختلفة ولا تشكل خطأ دعائياً ثبتاً حزبنا. ولا تقتصر أهمية هذا الخط الدعائي العميق على الردود لما يثار من قبل أجهزة الدعاية الرجعية بل يتعدى ذلك جعل الدين الاسلامي عاملاً يخدم المصالح الأساسية لجماهير الشعب، لا أداة في يد مستغنين والقوى الرجعية التي لا ترنط بثرى هذا الوطن في مصالحها وتصمعاتها ونحن في حاجة إلى هذا الخط في المستوى الفلسفي ذو تجري محاولات دائبة في معاهد التعليم للتخلي عن الحياة العلمانية وتربية جيل بنزوير الأفكار الاسلامية ضد التقدم الاجتماعي والاشتراكية، قوام حياته اعتزال المجتمع وتحطيمه لكل ما أنجر عالياً وكجرء من البشرية. لمواجهة هذا الوضع الخطير أصبح لزاماً على حزبنا أن يدخل بين الطلاب لا بصفته داعية للنضال

السياسي من كقوة نكزية تنصدي لهذا الخطر وتواجهه بضغط بضع الدين في مكانه بين حركة الشعوب .

ج - تنقية حياة الحزب الداخلية واجب ازاء مستقبل الثورة

إن هذه الحملات الفكرية الموجهة ضد الحزب الشيوعي قصد منع تحوله إلى قوة جماهيرية لا بد أن تجد انعكاساً في داخل الحزب الشيوعي نفسه فبالإضافة إلى أن الحزب الشيوعي تضاعفت عضويته عدة مرات بعد أكتوبر ، وما وجد فرصة للعمل المستقر لتدريب العضوية الجديدة وتكوينها تكويناً شيوعياً ، فإن مصاعب العمل في ظروف الثورة المضادة واضطراب أشكاله وسرعة تغيرها ترك هذه الأفكار انعكاساً في صفوف حزبنا . لقد قضينا عاماً تقريباً ونحن ناضل ضد الآثار السلبية للاتجاهات اليسارية التي قللت من دور الحزب الشيوعي وكادته بين حركة الشعب . ولهذا يتحد الصراع الداخلي ضد الأفكار الخرافية من الطبقة العاملة دوراً مقدماً في رد هجوم الموجه للحزب ، وفي توفير الشروط اللازمة لالتحامه بحركة الجماهير . ويعوق هذا انخفاض مستوى الحياة الداخلية في حزبنا وانتعاضها عن أسس النضيم الحزبي لينبني ان كثيراً من الرفاق يعبرون عن آرائهم وسط « الشلل » وخارج الاجتماعات الحزبية مما يجعل الاختلاف في الأفكار غير منظم ويضعف نمو حزبنا ان هذه الظاهرة أصبحت متفشية بين عدد من كادر الحزب القيادي ، وفي بعض المدربين ، وهي تعكس نمط الفكر الرجوازي الصغير الذي يرفض النقد والتقدم الذاتي ويهرب منها إلى أسلوب الصم ، فيتحول صراع الأفكار إلى تدمير وثيمة .

وخطورة هذا الصعف في مستوى حياتنا الداخلية الحزبية يتضاعف اذا لاحظنا النشاط المحموم للدوائر الرجعية والمخاضات الأجنبية للنفوذ إلى داخل الحزب الشيوعي ، ومحاولة نشر الارتباك في صفوفه حتى يتحول عن مهامه الأساسية بين الجماهير ، فيتضاءل دوره ويتعطل سير الثورة الوطنية

الديمقراطية. ان عدم تطبيق مبادئ اللينينية في حياة الحرب لداخلية مجزم يؤدي إلى نشر الغفلة في صفوفنا مما يفتح الباب على مصراعيه لمعاصر التخريب تنفذ إلى صفوفنا وتؤدي مهمتها.

ولكني نحاظ على نقاء حزبا لا بد من تشجيع صراع الأفكار على مابر الحرب الرسمية حتى يتحول الصراع من حير الأشخاص إلى حير الأفكار وحتى توضع مبادئ الصراع الداخلي في مستواها اللبسي الحق. وفي نفس الوقت على حزبنا أن يقف مجزم ضد المحاولات الرامية إلى بسط منهج البرجوازية الصغيرة في التفكير وفي العمل الحزبي، باسمال سلاح النقد والتفقد الذاتي وباعلاء نفوذ التنظيم والتدريب على الماركسيه ثم بتطهير صفوف الحرب مجزم من العناصر التي تصر على رفض التعلم وتواصل أسوبا بخرب حياة الحزب، ويضعف من قدراته لمواجهة مهام الثورة، ويصرف اهتمامات أعضائنا إلى صراعات لا مبدئية قائمة على مصالح الشلل لا مصالح الحرب والحركة الثورية. ومؤثرا ينظر اليوم في لائحة الحزب بعد تجربتها خلال هذه العقره الصويلة، وباجارتها يمكن أن نقوم حمه واسعه من أجل نفعه حياه الحرب لداخلية وتطهيرها من الاتجاهات امعادة للمناهج اللينينية.

اذن لكسر احواحز التي تضعها قوى الرجعية والنشاط الاستعماري في بلادنا لمع تلاحم الحزب الشيوعي مع حركة الجماهير، أصبح لزاما على حزبنا أن يواجه هذه الحواجز - حاجز العنف ولاضطهاد، واحتملات الفكرية التي تتحده ضد كيانه واستمراره كمحاجة تاريخية تمرضها الثورة السودانية، والتسخر باسم الدين سلاحا فكريا ضد عوا الحركة الثورية ثم المحاولات للنفوذ لداحل الحزب الشيوعي وإحداث ارتباك في صفوفه بتسميم حياته الداخلية واحلال أساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي محل مبادئ اللينينية.

وعبر هذه السنوات وخلال ظروفها المختلفة صعودا وهبوطا في حركة الجماهير الثورية ظل حزبنا يستكشف الوسائل والطرق المختلفة لتحقيق شعار المؤتمر الثالث لتحويل ذاته إلى قوة اجتماعية كبرى. ان كافة مشاريع العمل

الداخلي ومشاريع العمل بين الجماهير والصراع ضد الاتهامات المعزلة والجمدة كانت كلها تستوحي ذلك الهدف. ومهما كان وضع الثورة المصادرة اليوم فإن شرطاً مبدئياً لنمو الحزب كقوة مؤثرة على حركة الجماهير قد تحقق ولا يمكن مسحه من الحياة السياسية في بلادنا: نمو حركة التعبير الاجتماعي وبرز قوى صافية تستهدف التجار مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وهذا الشرط لم يحقق عفواً أو بمجرد تجارب الجماهير خلال نضال أعمى، بل يمكننا القول إن نضال الحزب الشيوعي في قلب الحركة الثورية كان عاملاً رئيساً في انضاج هذه الحركة الجماهيرية. وبوجود هذا العامل فإن ما يمكن أن يمنح الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية يصح متعلقاً بوضعه الذاتي ونواقصه الذاتية

نستطيع اليوم أن نقول إن حزبنا بعد مجهود سنوات من تقليب الفكر والتجارب ودراسة ظروف بلادنا اكتشف فعلاً لا هولاً القوانين الأساسية التي تحكم في تطوره إلى قوة جماهيرية كبيرة.

(١) ينحول الحزب الشيوعي إلى قوة جماهيرية خلال عملية تشمل التطبيق الخلاق المستقل للماركسية في تنمية خطواته السياسية والجماهيرية وفي اكتشاف الأشكال الملائمة للتنظيم.

« الحزب الشيوعي لكي يصبح فعلاً حزباً جماهيرياً لا بد له أن يبتك كل الآفاق وأن يحس لشعب بوجوده في كافة المستويات، (مداورات اللجنة المركزية يوم ١٩٦٥/٩/٢٤).

(٢) لا ينمو الحزب الشيوعي السوداني إلى قوة جماهيرية بشكل تنظيمي واحد بل تختلف هذه الأشكال من مديرية لأخرى، نسبة للتطور غير المتوازي في البلاد. « ففي المدن الرئيسية تشكل منظمات الحزب الشيوعي بين قوى الطبقة العاملة الصناعية وبقية العاملين الأساس الصمد للحزب وعلى كسبها إلى جانب الحزب وفي داخله يتوقف أمر تحويله إلى حزب جماهيري. ولكن، في مناطق الاقتصاد التقليدي تؤكد تجارب حزبنا في البناء عبر السنوات أن هذا

الخط التنظيمي لا يصدق محمود. ويعتبر هذا أبناء القبائل من المتعلمين
واجباً لمتابعة من مجال الخدمات وأنشاء تلك القبائل أيضاً دوراً حليماً.
هذا وبالصافى إلى انحصار الاجتماعي، لا بد من اعتبار العامل القبلي والقومي.
هذا فإن بناء احزاب شيوعي وتحويله إلى قوة جماهيرية يعتمد على كسبه لهذه
لغته.

يسمى الحزب الشيوعي في انديريات اجنوبية خلال النصال لوصفي
لديمقراطي وبسط كل العناصر الوطنية والديمقراطية الرعية في التحالف مع
حركة الجماهير في لشمال ضد التخلف والاستعمار احدث ومن أحل الحجاز
مهام الثورة الوطنية لديمقراطية. ومن خلال هذا النصال أشكاله التنظيمية
الملائمة ينشر نفوذ الفكر الاشتراكي

(٣) هذا فإن وجود خط تنظيمي واحد (شكل تنظيمي) لساء الحزب
الشيوعي حصاً ولا يفتق مع تحاربها ومع ظروف بلادنا يصبح اذن على حزبنا
أن نهض في حركته اصلاح واسعه لجذته الداخلية بحيث يسي نشاطه على
درسه تفصلية ومسومة لكل الأقاليم السودانية، تركيبها الاجتماعي
والطبيعي، اقتصاديها الخ، حتى يعمل لحرب بسطياته المختلفة وفق مرشد
يحميه من سديد الجهود ويستغل استغلالاً كاملاً طاقات كادرب وتنظيماتنا
ماقصى مستوى من الكفاءة ولا يحاز.

(٤) تحويل احزاب لشيوعي لسوداني إلى قوة جماهيرية مؤثرة يتطلب
عملية مستمرة وخلقة لبناء التنظيمات الحديثة المختلفة بين الجماهير وتعريف
الجماهير بتلك التنظيمات وارتباطها بها. فالحزب الشيوعي تنظيم حديث وهو
لا يسمو في جو عميق بل يسمو في حوزة تتشرب فيه هذه اسطيات التي ترفع من
مستوى الاهتمامات لاجتماعية المختلفة بين الجماهير. وهذه المهمة تقع على
عاتق الحزب الشيوعي. التنظيم الحديث لم يسبق قيام الحزب الشيوعي، بل على
العكس قامت التنظيمات الحديثة بعد قيامه ومبادهته. ولكننا نلاحظ أن هذا
الخط الجماهيري السليم توقف عند احدود انتقيدية للتنظيم الجماهيري وهذا

العقم خلق ظاهرة خطيرة بين الطبقات الثورية . فحياتها اليومية واهتماماتها بين بعض المؤسسات التي تحتها تسير منفصلة عن الحركة السياسية . وهذا الوضع يعوق تقدم الحزب الشيوعي نحو مواقع التأثير على الجماهير . هذا فإن اهتمام الحزب الشيوعي بتنظيمات الجماهيرية ورفع فعاليتها كقوة حذسة لصالح حركة التقدم الاجتماعي واجب يوفر تنميته طرولاً أفضل لنمو الحزب الشيوعي ولتطوره ١٠ (من مداولات اللجنة المركزية - دورة نوفمبر ١٩٦٦)

هذه الخطوط العامة كانت غدر تجارب حزينا ، ومشاهداته العامة . ولكننا اليوم وقد تحزمت معظم تنفيذات حزينا الأساسية دراساتها للتركيب الاجتماعي حولاً يستطيع أن نقول بأن الباب قد فتح أمام حزينا حقاً للتصدي بكفاءة لمهمة بنائه كقوة جماهيرية . وما توصلنا إليه ليس مجرد عملية بحث أكاديمي بل هو نتيجة لصراع في داخل حزينا وحركة متواترة من النظر في وضع الحزب والحركة الجماهيرية ولتطبيق الماركسية صريفاً علمياً محططاً لنمو الحزب . وهذا سيكسب عمل حزينا صفة الثبات والاستمرار وسيهيء ظروفأ أفضل من السابق الذي لازم حياة حزينا . تطور عمله السياسي ونفوذه الأدي بين الجماهير ، وجود وتأخر حركة بنائه أداة متصلة بكل أفاق الحياة في بلادنا .

لقد حل الاحساس بهذه المهمة حسب دائرة بعينها بين كادر حزينا ، وهذا يقصر حتمه لتدقيق بين ما كتب في أدب الحزب الشيوعي حول مهام بناء الحزب والأفكار المتراكمة في هذا المضمار ، وبين النتائج لشريحة التي توصلنا إليها . والعمليات الواسعة التي شعلت حزينا عما كاملاً ، وما توصلنا إليه من نتائج ، تفصح عن حتمية اتساع هذه الدائرة وانها أصبحت تشمل اكادير الأساهي في حزينا ، لا في قياداته المركزية فحسب بل على نطاق تنظيماته الاقليمية .

وهذا نقول أن مهمة بناء الحزب الشيوعي ليصبح قوة جماهيرية أصبحت خاصة معرفتنا ، وان امكانياتنا أصبحت متينة بقبياً سليماً . واذا استطعنا أن

نضع ثقل كادرنا لسير في هذا الطريق الذي شيدناه وولفنا له جهاز التنفيذ الحديث الملائم فن علاقة حزب بحركته الجماهيرية ووتيرة نموه كقوة وسطها أصحاب أمراً يمكن لتحقيق. ويمكن الآن حيناً أن يُنجح المحاولات المتقطعة التي مارسها جعل بناء الحزب الشيوعي قضية ثابتة وقائمة بداتها، ثم وفق تخطيط مشاريع محددة بر من معين. لقد فشلت تلك المحاولات مراراً لأنها لم تكن مبنية على دراسة واقعية لامكانيات الحزب الشيوعي ولا على دراسة مبنية على القوى الاجتماعية التي يعمل وسطها والتي تحدد مستويات الجماهير في طلائعها وأقسامها المختلفة وأثر هذه التقسيمات على مراكز القيادة والتأثير.

د - نمو الحزب اعتماداً على العلم والتخطيط

لقد طلت حركة بناء الحزب خاصّة للعنفية في كل شيء: في الأقسام من الجبهة الثورية التي توجه شطرها لضم صلاتها، في استجلاء أكثر هذه الجبهة تأثيراً وملكاً بواقع القيادة لفكرية والعملية، وفي حركة التجنيد اليومية التي تسير في التذبذب بالمرنة الخاصة والروابط الخاصة هذا عندما تسير هذه الحركة. ولكن في ألعاب الأعم تتوقف هذه الحركة وتبقى تنظيمات كاملة لا توسع من عضويتها بوعي وعن قصد وتحت رقابة حذرة. إن قضية ارتباط الحزب الشيوعي بطلائع الشعب وضمها إليه أصبحت أوضح من قبل بوضوح هذه الطلائع نفسها وما وقع وسطها من تغيير

فالصناعة العمالة مثلاً وهي الطليعة التي يتوجه إليها الحزب الشيوعي ليركو عليها في مؤسساتها تحت خلال هذه السنوات وتحت الدفع الرأسمالي - عددياً ونوعاً. فعمال الإنتاج الصناعي الذين يشكلون مستقر الطبقة العاملة نما عددهم من حوالي ١٢ ألفاً إلى أكثر من ٢٠ ألف عامس، ووجدت مصاعف جديدة حديثة على رأسها صناعة الغزل والنسيج. وهذه سنة جديدة للطبقة العاملة تضع قضية الطلائع بينها في وضع جديد. وقد أدى هذا النمو في الطبقة العاملة - بين الانتاج الصناعي وبين الخدمات - إلى الارتفاع في

المستوى المهني للطبقة العاملة فاتسع نطاق التعليم المهني والفني. وهذا جرى تطور في تركيب طبقته، بعمدة نفسها واتسع نطاق الكادر الفني المؤثر على الإنتاج. وهذا الكادر في الصاعات الجديدة يشكل قلبه ويؤثر في جماهير العمال ويمكن إذا تم تدريبه حقيقياً على الماركسية اللينينية أن يلعب دوراً فعالاً في ربط جماهير الطبقة العاملة بهائياً بقصة الحرب الشيوعي لسود في ويتخذ وضع هذا الكادر أهمية كبيرة في المصانع الجديدة لوجود الآلات المتقدمة ولا تعتمد على العمل غير الفني الرخيص الذي يجلب من بين القطاع لتقليدي ان تدريب هذا لعمال غير الفني وربطه جيداً بحركة الطبقة العاملة يتطلب الاهتمام النسبي بكادر العمل الفني لعمال في تلك المصانع وبدرجه ورفع وعيه حتى يستطيع قيادة الجماهير غير الفنية في مصعنه ويشجع حسنهم الطيفية وينضمها في منضماتها الطيفية الاقتصادية والسياسية.

وفي هذه الفترة وفي ثورة أكتوبر ارتفع دور عاملين من غير العمال الصناعيين وتريد سناطهم على الجبهتين الاقتصادية والسياسية وهذه صدارة جديدة يجب تشجيعها من قبل الحزب، كما أنها توسع من دائرة الإطلاع التي تلج صفوف الحزب الشيوعي وتلعب في مطلق الاقتصاد لتقليدي دوراً دوراً في دفع حركة اسدوم ورفع ايقلته ولوعي الوطني والاحتفامي.

إن لاحتاجة الفكرية الطيفية للإطلاع. مواقعها وتأثيراتها تجعل خصه ساء الحزب الشيوعي تقف على أرض ثابتة وتعمل من الممكن واليسور منبهة عمدا البناء كقصية منفصلة وثابتة في الحرب الشيوعي على قدم اسدوم مع جبهات العمل السياسي والعمل العسكري ومجموع النشاط اليومي للحزب. وهذه ولا شك نقطة تحول تدل على أن الحزب الشيوعي دخل فعلاً لا قولاً مرحلة النضوج. ومن فوق هذا المستوى تجري حركه الإصلاح اداقي لعمل حزبه في المجالات المختلفة. والحزب الشيوعي يملك اليوم ويفصل هذا المستوى والحركة استوامسه لي تصدى ما في حقن سائه لدخي ما يقرب من العام - وفي الأونة الأخيرة تحصيل" مؤتمر لرابع - مقومات نظرية واضحة منبهة على تجميع تجاربه في حقل التطبيق لماركسي على ساييب ووسائل عمله بين

الطلائع الشعبية ، للعمل بين مؤسسات الطبقة العاملة وجهاير العاملين بالأجر بين المكاتب والمهن المخلقة ، وبين جماهير المزارعين في قواعد الاقتصاد الحديث وبين حركة الطلبة والشباب والنساء الخ وستصبح المهمة الأساسية التي يتصدى لها حزبنا بعد المؤتمر هي تطبيق هذه المقومات النظرية بخطة عمية وواقعة لانحار هذا التحسين خطوة وراء خطوة ، وتوفير القيادة اللازمة والمناسبة للسير بهذه الخطة وجعل قضية بناء الحزب معلماً ثابتاً بعض النظر عن الظروف السياسية التي يواجهها حزبنا ، عض النظر عن هموم ومشاكل النضال اليومي .

واذا كان نمو الحزب الشيوعي كقوة جماهيرية مؤثرة يرتبط أيضاً بنمو حركة التنظيم للجماهير الحديثة وتنوع هذا التنظيم ، على اعتبار أن الحزب الشيوعي - وهو أحدث التنظيمات الثورية في تركيبه الداخلي وفي المهام الثورية التي يتصدى لها وفي نظريته - يُبنى وسط حركة واسعة من التنظيمات الحديثة ، فإن الاهتمام بالتنظيمات الجماهيرية هو جزء مكمل لقضية بناء الحزب الشيوعي . وفي هذا المضمون نشر ملخصين تجارب عملنا في التالي :

أولاً : إن هذه التنظيمات في حاجة للتنوع والرسوخ . وقد اثبتت تجربة الحكم العسكري ضعف هذه التنظيمات ، وانها لم تصبح ثابتة في الحياة اليومية تدافع عن بقائها اجماهير وتتغنى بها وتمنحها صفة الاستمرار في الظروف المختلفة للصراع وتوازن القوى وهذا وضع خطير ، خصوصاً وبلادنا تعيش فترة تحت ظل الثورة المضادة باحتلالها المحتلة ، ومن العسير أن تصبح في وقت ما الاداة الوحيدة للتعبير عن النضال لشعبي للحزب الشيوعي العامل في ظل السرية واللاقانونية .

ثانياً : لكي ترسخ هذه التنظيمات عليها بدأب أن نسلك خطأ للعمل بين جماهيره من شأنه أن يدخلها كجزء من الحياة اليومية للجماهير ، وأن تنفع هذه الجماهير في حل مشاكلها اليومية لقد عبرت عن هذه الحاجة للجنة المركزية وهي تحدد دور الحزب الشيوعي بين التنظيمات الجماهيرية ودور هذه

منظمات في المسلك العمل بين الجماهير لكي تصبح ثابتة ومستقرة

« فإذا كان هذا هو ما نريد من أعضائنا اجدد فعلينا أن ندرك أننا نود تنمية حركة شعبية واسعة وأن هذه الحركة معقدة ومختلفة المستويات فهي تمتد بين العاملين مثلاً من مستوى لتنظيم النقابي المناض إلى حلقة الترفيه في النادي، تمتد بين النساء من مستوى الدفاع عن حقوق المرأة السياسية إلى الجمعية التعاونية الصغيرة لتسويق منتجات المنزل من تطوير وصناعات يدوية، تمتد بين المثقفين وتسوع في نضال سياسي وإنتاج أدبي منع.. الخ. تمتد بين المزارعين من مستوى الصدام من أجل الإصلاح الزراعي إلى حلقة نحو الأمية في القرية.. الخ.

وإذا كانت لنا هذه النفرة الشاملة فإن أعضائنا سيكونون مثل الشعيرات الدقيقة التي تنقل بمجموعها الدم إلى الشرايين. ولهذا فإن بقاءهم في بيئتهم وتحولهم إلى الشيوعيين في نظرهم (أن يدركوا دورهم في الحركة الثورية العامة، ونهم جزء من حركة غنية متعددة الجوانب تستهدف في النهاية الاشتراكية) هو الشرط لنمو هذه الحركة الثورية وفي قلبها الحزب الشيوعي.

إن الناس يحسون أن لهم حقاً في الحياة. وتبتدىء محاولاتهم من مستوى الإصلاح الفردي والاجتهاد حتى مستوى التطلع لتغيير المجتمع. والحزب الشيوعي لكي يصح فعلاً حزباً جماهيرياً لا بد له أن يمتك بكل هذه الآفاق وأن يحس الشعب بوجوده في كافة هذه المستويات.

إننا ندرك كشوعيين أن هذه التطوعات لن تتحقق إلا في ظل نظام اشتراكي وأن مهمتنا هي اعداد الجيش السياسي الذي يحقق ذلك النظام، ولكن المشكلة الجوهرية هي: كيف يمكن اعداد ذلك الجيش السياسي؟ هل يمكن اعداده بمجرد العمل وسط طلائع الشعب انقلية التي تدرك أهمية النضال السياسي المباشر؟ لقد سرنا في هذا الطريق سنوات وخبنا دعاة ومثبرين. وهذا أمر حسن وكان لا بد منه. ولكن الثورة لا تنتصر بالطلائع

القليلة بل تنتصر بحركة واسعة بين الجماهير. ولكي تدرك الجماهير أهمية الاشتراكية لا بد أن نفتح لها نافذة تطل منها لترى ولو في لحظة ما يمكن أن يحققه الحزب الشيوعي. وهذا لن يتم إلا إذا استطاع الحزب الشيوعي أن يكون بين الشعب ليخف الآم المجتمع المتحسف حتى تتحقق الاشتراكية ولكي تتحقق». (مداولات اللجنة المركزية ٢٥/٦/٦٦).

إن هذه التجارب والتعميمات النظرية ترمم خط الحزب للعمل بين الجماهير، ترمم المهام العاجلة لطور حركة التنظيم الجماهيرية وتفتح لها الأفاق، لا مجرد الارتباط والرسوخ وسط حركة الشعب بل للتأثير المباشر على التركيب الاجتماعي والإداري القائم في بلادنا اليوم. وهذه قضية هامة في الدرجة الأولى لمستقبل حركة الثورة ولبناء الحزب الشيوعي لأنها تشكل آلة رافعة للمصالح الشعبية وتقدم لها التدريب وتجعل اقتراحها من ولوج باب الحزب الشيوعي ومعاقبة الماركسية لينينية أمراً ممكناً وميسوراً. ووفق هذا الاتجاه عينا اجراء التحسينات اللازمة في مصالحنا من أجل تنظيم الجماهير على نطاق واسع، ومن أجل تنمية وعم الأنشطة الشعبية. ويكون هذا جزءاً لا يتفصل من كل خطة مبرمجة لبناء الحزب وتنمية قدراته النضالية وإمكاناته للجذب والالهام.

وإذا أصبح حزبا مثل تلك اليوم مقومات نظوية لا بأس بها في حقل تطبيق الماركسية على مجتمعنا، وفوق هذه المقومات يمس خطه التنظيمي، فإن مشكلة الكادر الذي ينفذ هذا التحول في حزبنا تمر كأخطر قضايا بناء الحزب، كأخطر القضايا بالتالي لتطوير حركة الثورة في بلادنا.

والواقع الآن هو أن حزبنا استطاع أن يبني كادراً جماهيرياً يتصدى للمسئوليات على الطرق الوطنية، ومعروف لدى أقسام قد تتسع أو تضيق بين الجماهير. وهذا وضع صحيح ناتج عن قولنا بتزايد النموذج السياسي للحزب الشيوعي، وعن تراكم عمليات النضال بين الشعب التي قادها الكادر الشيوعي في هذه الفترة وما سبقها من فترات. هناك كادر شيوعي سياسي، ونقالي

وتسوي وبين الأحياء وفي المؤسسات الأخرى المختلفة. وهذا الباب مفتوح بمقدار خصوص حزبنا للمعارك وانفتاحه على حركة الجماهير الشعبية في مضامها اليومي. وحزبنا بنى من التقاليد في هذا المضمار ما يجعل من الممكن دائماً له تزايد هذا النوع من الكادر. هذا حسن. ولكن كادرنا من هذا النوع يواجه مشاكل التقدم في الثورة، وهي تنسج كحركة نضال من أجل التقدم ولتقديم البديل. لقد أصبح لزاماً على كادرنا أن يمتثل القدرة لقيادة هذه الحركة بالفعل ولتأهيل نفسه لهذه المهام التاريخية، والا تخلف وفاته القطار. ان هذه القضية ما زالت تحمل بطريق عرجاء اما بالاعتماد على طاقات الكادر هذا لتثقيف نفسه أو من خلال الاجتماعات الحزبية التي يسهم فيها رفاق آخرون في حل مشاكل الثورة مع هذا الكادر ولن يؤدي هذا إلا إلى تقليل دور كادرنا بين الحركة الجماهيرية النامية والتي تواجه مشاكل متعددة.

(١) لكي تنمو رغبات كادرنا المتصدي لعمل على النطاق الوطني لتحصيل الذاتي، وترداد قدراته على مواجهة مشاكل الحركة الشعبية المتعددة لا بد لحزبنا من جهاز حديث يتكون من مجموعة من المختصين في شئون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلام والنشر الخ الخ. لقد قمنا بمحاولات في هذا السبيل ولكنها لم تصل بعد إلى خط حاسم ازاء تعبئة طاقات المثقفين الشيوعيين في هذا الجهاز الحديث. مهما تكن قدرات كادرنا الذاتية فان وضعه لا بد أن يتحدد لكي يستطيع وضع ثقله لما هو مكلف به، كمتمبر للعمل الشعبي، يسنده جهاز متخصص من المثقفين الشيوعيين الذين يمدون العمل الثوري كمثقفين.

(٢) ولينال حزبنا الثمرة الكاملة من وراء هذا العمل علينا أيضاً أن نساعد كادرنا على مضاعفة معرفته الذاتية، وعلى رفع مقدرته للتفهم والدراسة والتحصيل. وفي هذا المجال ندرس كادرنا ونبنى سياسة ثابتة لتعليمه وسحب لفترات من مشاغل العمل اليومي لتخصص في فروع العمل الثوري التي يباشرها. ان معظم كادرنا نال معرفته الماركسية بالقدر الضئيل الذي أتاحت له ظروف العمل الثوري، وتعرف على الماركسية اللينينية في

فترات تقدمها لطلائع لشعب. وقد انغمس هذا الكادر في مشاكل العمل اليومي التي لم تهىء لحزبنا فترة من التطور المستقر والمهادى. نتيجة للتطورات العاصفة للحركة الجماهيرية وللهجوم المستمر على حزبنا من قبل قوى الاستعمار والرجعية المحلية.

لقد ضاعف من مسؤوليات كادرنا الأسامي ووقوع أعباء وهموم العمل اليومي على عاتقه عدم وجود خطة ثابتة لتنمية الكادر الجديد ولتحميله المسؤوليات. وما يحدث كثيراً ما نتحكم فيه العموية: كادر قدم يدبل وجديد يطلع لم يوفر لديه المعرفة القديمة لعملنا الثوري، وسرعان ما يصيبه الفتور والضعف أمام المشاكل المعقدة للحركة الثورية، فإذا نظرنا عملياً لكادرنا النقابي مثلاً، أو بين حركة الطلاب (بصورة أخرى) وبين حركة المزارعين، نجد تفاوتاً واضحاً بين كادر لحزب الشيوعي الذي ولج أبوابه من البداية وعبر اخمينيات ولكادر لذي خلفه. ومستقبل عملنا الثوري يتطلب أن نبنى قنطرة بين هذين الصنفين من الكادر حتى يكون هناك رصيد دائم للحركة الثورية يضمن لها استمرارية والمصدر. صحيح أن فترة الحكم العسكري أدت إلى توقف هذه العملية نسبة لظروف الموضوعية القاهرة والمصعق الداعي في العمل القيادي للحزب الشيوعي الذي عجز عن تنفيذ خطته القائل وساميل الحزب الشيوعي لاستقبال التحولات المرتقبة - ولكن حزبنا الآن وهو يسير في طريق التغيير وتتصح مقومات عمله النظرية عليه أن ينفذ بحسب هذه المهمة وأن يقدم خطة واضحة لتوسيع حلقة الكادر العامل في الحركة الثورية وفي مسؤوليات الحزب الشيوعي المختلفة.

ومن خلال هذه الحركة وبنجاحها يمكن أن ترتفع إلى أعلى مستويات القيادة الجماعية التي لا يمكن أن تقتصر على الشكل وحده دون المحتوى، فاجتماعات الهيئات المنتظمة، وتقديم التقارير الدورية وتوسيع العمل القيادي في شكل مكاتب تخصص للحجة المركزية وللقبادات الاقليمية أمر حسن، ولكن لن يؤدي إلى تحقيق القيادة الجماعية بالفعل. مستوى الكادر وقدرته على المشاركة الحقيقية في رسم سياسة الحزب الشيوعي هما اللذان يحددان محتوى

القيادة الجماعية. وطالما بقي التعاون واسعاً بين مستويات الكادر من ناحية قدراته على املاك ناصية الماركسية اللينينة، وطالما بقي تطوره في مستوى لقيادات معتمد على طاقته الذاتية، فإن العمل لقيدي سيعبر عن مستوى هد البفوف لا عن مستوى العمل الجماعي. وهذا يلحظه في اوضاع القيادة المركزية، وفي وضع المتفرعين بين التنظيمات لاقليمية، وفي وضع المسؤولين الذين يواجهون من مستويات أعلى لتوي مسؤوليات في القطاعات التنظيمية لأدنى ان تحريرة حرباً تؤكد وجود عزم لصحة في هذه القضية. ففي هذه لعمرة صعد إلى مركز القيادة عدد واسع من الكادر. فمن اللجنة المركزية لسلحة من المؤنمر لثالث تراجم ما يفرب من السن بالائلة ولم تركب حرباً احريرة بل ندفع كادر من بين صفوف الحزب وأسهم في قيادة الحرب لشيوعي مساهمة فعالة خلال أمام الدكتاتورية العسكرية العنصرية، وسار رسم حقيقة الكادر الأساسية فيما بعد. ولكن هذه الطاهرة يجب ألا نتحكم فيها العفوية بل يجب أن تخضع لعمل الواعي المدرك.

وبادخال الوعي في هذه الحركة فإن حزبنا يلي احتياجات العمل الثوري ويعمل المتقد أيضاً لمحاولات المسحومة لي يصخط الدور المعادية لحزبنا لاشعها بين حزب. بهدف خلق تناقصات بين كادر احزب القديم والجديد. ولقاعدة هي ان كادر حزبنا منهم لبعضه ويعمل في تحد اختاري وفاقلي تجمعه الايديولوجية الواحدة والمصهر لواحد في لتصل الثوري حقاً إن كادرون القديم سببياه وكذلك للكادر الجديد. ولا يمكن لحزبنا أن يتطور، ولا يمكن لكادر جديد أن يسمو، إلا بهضم اتحادب الثورية حزب واستمرار تقاضه شورية. وهذا يطلب لنضال على أساس لماركسية اللينينية ضد السبببات في كادربا ككل وتعتين الوحدة بيه يطلب كما ذكرنا من قبل بنقية لحياة انداخنه حزباً وقيامه على أسس ماركسية حقاً في صراع الأفكار المبدئي والمسؤولية التامة راء قضية الحزب والثورة كما تشير إلى ذلك لائحة حزبنا.

وفي نفس الوقت تنهياً الآن ظروف أحسن لتنمية قدرات كادربنا

والمحكم عيه من روي موضوعية. فحركة النضال الاجتماعي تتسع ويزداد الصانع الماركسي الحزب الشيوعي. فلهذا بين فيدة الحرب الشيوعي نسيجة لتحويلات المختلفة في حركة اتصال الوصفي مما أدى إلى ولوح عصر جديدة أبوابه على أساس برنامجا السدسي المناهض للاستعمار هذه الهزات في طريق الانحسار ومن ناحية موضوعية تدخل حركة اثورة إلى مرحلة أعلى من مرحل النضال لطفي والاجتماعي وهذا بالصع يسمي الصفات الطفلية في حزنا وسيء صروف أحسن لرفع مستوى التكوين البيني بين كادره. وسؤدي هذا بالطبع إن نبات أكثر في مسوى حدة الكادر الأساسي. وكذلك فإن الفزرة التي تمتع فيها حزنا بحقوقه الدستورية منحت عضوية حزبنا واجهاير فرصا للمعرف بطريقة مفتوحة وعلنية على نشاط كادرنا. وذلك أمر لم يكن متوفراً من قبل مما جعل كثيراً من الأحكام فيما يختص باختيار لكادر القيادي غير ناصحة اليوم تتوفر ظروف أحسن تساعد في اختيار الكادر القدي اختاراً أكثر موضوعية. وهذا أيضاً عمل ممكن أن منح لعمل لعمادي في الحرب الاستقر والكفاءة في درجة أعلى من ذي قبل. صام اقرب مؤمرنا ومؤمر لاقليمية لاختبار لكادر لقيادي على أساس موضوعي يصع في الاعتبار صلابت في اتصال وتاريخ نصه العملي وكفاءته من جهة الصروف لمقبلة والدوره لمصدة.

التطبيق الخلاق والمستقر للماركسية

بين القصايا التي صرحت نفسها مراراً خلال هذه السنوات والتي ظل حرب يستكشف فيها طرق وأشكال محو إلى قوة جهيمية مؤثرة. قضية ما سمي بالمستوى لفكري للأعضاء - أي صعب معارفهم الماركسية. تنصدي هذه لفصه بوصفها قصة لتعمم الحربي وفي هذا المصير وصبت إلى المعلم الرئيسية التالية :

أولاً: لقد دامت الماركسية في الفترة الأولى بناء حقائق احزب اشيعي ونظمياته الأساسية كمصومات بواسطة الكادر المنقف الشيوعي في احتكاكه

المباشر بطلان الحماير الثورية، وفي مقدمتها كادر الطبقة العاملة. وكان هذا هو الشكل الوحيد لاقترب الماركسية من طلائع الشعب، والطريقة الوحيدة للتعليم الماركسي في احزاب الشيوعي السوداني. ومن هذه الحلقات بدأ تعليم الماركسية للأعضاء لوافدين بتسيط العمومات، اعتماداً على الكتب الماركسية المترجمة.

ثانياً: بتزايد علاقات حزبنا بالنضال الجماهيري وتصديه لحل قضايا ملموسة بدأت المطالبة من قبل أعضاء احزاب يبراد أمثلة من الواقع، توضح العمومات الماركسية التي تدرس وكانت هذه المطالبة تعبيراً عن:

- (أ) حقيقة أن تقديم لعمومات الماركسية وحدها ما عاد يكفي وما عاد الطريق الأوحده لتعليم الماركسية في حزبنا
- (ب) إن هناك حاجات متزايدة تواجه أعضاء حزبنا لقيادة النضال الشعبي قيادة ملموسة وإيجاد الحلول لنضاي بتطبيق الماركسية على ظروف بلادنا.

ثالثاً: بانحسار السلطة السياسية الاستعمارية تدفقت الكتب الماركسية مترجمة إلى بلادنا وأصبح التعليم الحزبي القائم على مجرد تبسيط هذه الكتب لا يكفي بحاجة، فالكثير من أعضاء احزاب الشيوعي وخاصة في المدن يستطبعون الوصول إليها والتعرف على ما فيها. وهذا بدأ الاقبال على التعليم الحزبي بالطريقة القديمة يرجع وكان على حزبنا أن يرفع من مستوى هذا التعليم إلى مستوى تقديم ماركسية مضقة على ظروف بلادنا وقد أدى ضعف هذا العمل إلى الأزمة المسمرة في ميدان التعليم الحزبي، والذي أصبح يتميز بالانقطاع ثم الدبوس أخيراً. وأصبحت مجلة الشيوعي وقرارات اللجنة المركزية هي الوسائل الرئيسية للتعليم في داخل حزبنا على أن هذه الوسائل لا تخرج عن نطاق العمل السياسي، وتطبيق الماركسية في حقل النشاط العملي (الاستراتيجية والكتيك). ولكن التعليم الحزبي كوسيلة للتكوين الإيديولوجي للأعضاء ما وجد سبيله لتنفيذ. وبالرغم من أن الحزب

الشيوعي استطاع في هذه الفترة انجاز أعمال لا بأس بها في حقل تطبيق الماركسية - سواء كانت في ميدان بناء الحزب أو في دراسة اقتصاديات البلاد الخ - ومن هذه الأعمال لم تثبت بالنتيجة المطلوبة في تنمية مستوى المعرفة الماركسية بين حزبا في ثبات وبأقصى درجات الفائدة.

إن مخلف هذه المهمة امامه تصور حرسنا يرجع إلى أسباب من بينها :

أ - الأشكال التنظيمية التي قامت في حزب والمبنية على (فرع العمل و فرع السكن) . وهذا شكل ليس خاطئاً ولكنه طبق بطريقة حالت دون توفير الكادر اللازم للتعليم الحزبي بين مؤسسات الطبقة العاملة . وهذا الكادر هو بالطبع كادر المثقفين لشيوعيين . إن الالتحام المباشر بين كادر المثقفين وكادر الشبي في المراحل الأولى لبناء الحزب هو الذي أسهم في تقديم الماركسية . ولا يمكن أن نرفع من مستوى الماركسية وسط حزبا إلا اذا التحم هذا الكادر ببعضه في مؤسسات العمل .

وعدم طلق لشكل التنظيمي (كل أعضاء الحزب الشيوعي في مؤسسة ما أعضاء في فرع) خلقت مكانيات أفصل . ولو سار هذا الاتجاه بحزم وبدون تراجع نكون الوضع أحسن كثيراً من قبل .

ب - عدم وجود جهر فعال للتعليم الحزبي والتثقيف . فقد ظل العمل يجري طيبة هذه لفرة في اطار مكتب للدعاية وبين كادر خبير متخصص بقوده رفيق مسؤول . وبالرغم من المجهودات المحتمة صعوداً وهبوطاً والتي بذلت من قبل مكاتب الدعاية فإنها لم تسع أن تخلق جهازاً يشمل الحزب بمسؤوليه من المرشحين حتى حلقات الكادر القيادي ، لم نستطع أن نربي بين هذه الحلقة الاتجاه الشاب للتثقيف الذاتي . صحيح كانت هناك صعاب من صحتها عدم وجود كادر مثقف قادر على هذه العمدة ، والظروف العاصفة التي عاشها حرسنا ، والتأخر بل البدائية في أجهزة طباعته ونشره وقد انعكس هذا في تحميل كادر من حزبا بمسؤوليات متعددة لا قبل له بها : فمسؤول الفرع هو الذي يُعنى بالقيادة السياسية وحياة الفرع الداخلية ، وتحمّل في

كثير من الأحيان مسؤوليات تلخيص وتدريس مطبوعات الحزب. ويظهر هذا الازدحام عن منفعي احزاب في الأقاليم وفي تنظيمات احزاب الرئيسية حيث يباشرون كل مسؤولية.

وغضب هذا اجهار أدى إلى المحاسن منجرات الحزب الشيوعي في حقل تطبيق الماركسية في اطار سطحي لا يتمشى مع ما يقابل حزبا من مهام، وما يحسن كادرب وأعصاؤنا من مسؤوليات بين الحركة الجماهيرية. ويكفي أن تشير مثلا للضعف والتدهور في هذا الشأن الوضع في تنظيمات الطلبة الشيوعيين. فقد انصح أن أعضاء بقرا أكثر من ستين في التنظيم لم يطعوا على لائحة الحزب ولم يدرسوا أيجديات الماركسية.

إذا وضعنا في عسارنا لطروف الراهنة في بلادنا واحتمالاتها، وهي تشير إلى مكنائيات حقيتيه في تساع نطاق الجماهير الثورية المقترنة من مهام التغيير الاجتماعي والثورة الديمقراطية، تشير إلى أن شعار الاشتراكية أصبح حبيباً إلى قلوب قسم واسعة من سكان بلادنا، إذا وضعنا في اعتبارنا الظروف المحيطة بالعالم العربي وأنه أصبح من المحتم اقتراب طلائع الثورة العربية إلى مواقع ماركسية لأن هذا هو الطريق لانتقاد لثورة العربية وتطورها، فإن قضية تعليم الماركسية في حزب ورفعها إلى مستويات أعلى تصبح مهمة من لدرجه الأولى. مهما كان شأن الثورة لمصادره في العام العربي وفي بلادنا، فإن حركة شعوب نتعلم من تجاربهم وسدرك أن العمل لثوري بدون نظرية نورية لا يعود إلى ساحه المطلوبة. وهذا سدفع إلى طرح الماركسية طريقاً للعمل اسسي وبالإرشاد الفكري أبصاً. ان الجمهر لتقدمه في بلادنا تتمحور مسكورة الاشتراكية، ولظروف تحتم طرح الماركسية فكراً وإيدولوجية للتطوير وحل فصيل لثورة اسحبية ولعربية. ولن يتم هذا في بلادنا إلا إذا واجهنا بحزم قضية تعليم الماركسي في حزبنا.

ولا غدر يبدئية في هذه لطروف. ففي احزاب كادرب مثقف. وللحرب امكانيات في كدوره المتفرغ ادي يجب أن يتحول في مسؤوليته للتصدي

لقضيه التعميم الحزبي والتثقيف. وبين الكادر المثقف الشيوعي هناك أعداد
عليها بحوثها للعمل كمدرسين للمركسية في فروع الحرب. وهذا لا يبقى
المكتب لقائد سدعايه وانتشعب عصفوراً في حدوده كمكتب بل يحول إلى
جهر متصل بكل فروع الحزب لشيوعي بوسطه فرق مدرسي للمركسية الذين
عليه تدريبهم ومداومة تعليمهم ومداومهم بالمناهج والمواد اللازمة لتعليم.

لقد حل حريتنا ناقش سنوات قصة تطوره إلى قوة جماهيرية وتحسين كافة
أوجه نشاطه للنضدي هذه المهمة، لتوصل إلى أفكار متعددة ومتنوعة وعنية
لا مجال لرددها. ولكن المهم الآن هو قدرته أولاً على اجتياز احواحر
الفكرية والشريعة وأساليب لأصطهد المختلفة والتي تسبب الثورة المصدرة
قصد فضع الطرق عليه واقتلاع حدوده من بين المجتمع المهم الآن قدرته على
تفمية حياته انداخيه والتوصل بحزم ضد أساليب الرجورية لصغيرة في
انصراع الداخلي والتي بشكل رصيداً للمحاولات الرجعية لإحداث ارتباك في
صعوقه للداخلية، قدرته على اعلاء راية المبادئ السينية في الحياة الحزمية
القائمة على الصراع وفق المبادئ. وانقطعة لتسرب إلى داخله من قبل
المخربين

والآن وقد امتلك حزب مقومات نظرية للمجتمع السوداني وتركيبه
الطيفي والاقتصادي والسياسي الذي يشكل أرض العمل لتنضيت حزنا
المختلفة - فهو ما سميته بالخط التنظيمي - فإن عليه أن يضع مشاريعه
المناسبة يسير بها الحرب الشيوعي على طريقة علمية باكتمال خطا السياسي
وبروع خطنا لتنظيمي، فإن تأهل كادرنا بمستوياته المختلفة لتتصدى لهد
لحول الكبير الذي يقتحم احرب الشيوعي أبوابه يصح وجباً تنفيذ صربة
لارب وبصاكن وضع معطقات الثورة في صعودها وهبوطها، وفي مواجهة
لثورة المصادرة بأساليب الباعة والعيقة، فإن مستقبل ثورت مصمون في
ظروف تنضج فيها يوميا بين الجماهير عناصر المرحلة الوطنية الديمقراطية.
وعندئذ يصبح حقيقة قيادة الثورة وقدرتها على العمل هي الأمر الحاسم.

الفهرس

٥	مقدمة الطبعة الثانية
	الجزء الأول:
	الباب الأول: الوضع الدولي
٧	الباب الثاني: العالم العربي
٩	الباب الأول: الوضع الدولي
٩	١ - روح عصرنا
١٠	٢ - جبهة واحدة ضد الامبريالية
١٣	٣ - انقسام المعسكر الاشتراكي
١٤	٤ - أزمة الرأسمالية العالمية
١٩	٥ - انتقامات في المعسكر الرأسمالي
٢١	٦ - الثورة المضادة.. والتعايش السلمي
٢٥	٧ - شكل واحد لتقدم الثورة ؟
٢٩	الباب الثاني: العالم العربي
٢٩	١ - حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة الاجتماعية
٣٥	٢ - الوحدة العربية ومضمونها الجديد
٣٩	٣ - اتحاد القوى الثورية العربية
٣٩	٤ - الوجود الأمرائيلي
٤٤	٥ - دور الديمقراطيين الثوريين

- ٦ - اتساع الفكر الاشتراكي في السودان ٥٢
- ٥١ تغيرات داخل حركة التحرر الوطني العالمية ٥١
- ٨ - الثورة المضادة ٦٠

الجزء الثاني : قضايا الثورة السودانية

الباب الأول : الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني

الباب الثاني : الحركة السياسية تواجه مهام ما بعد الاستقلال .

الباب الثالث : الجبهة الوطنية الديمقراطية ٦٧

الباب الأول : الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني ٦٩

٧٠ اقتصاد متخلف أسير ٧٠

٧٣ محصول شعبنا ٧٣

الاستقلال والتجارة الخارجية

٧٤ الخسائر من مراكز الاستعمار القديم ٧٤

٨١ الوجود الجديد للرأسمالية السودانية ٨١

٨٣ إمكانيات جديدة للرأسمالية ٨٣

٨٦ محاولات لضرب قطاع الدولة ٨٦

٩٠ مصادر النمو الرأسمالي ٩٠

٩٣ طريق مسدود ٩٣

٩٥ ثورة وطنية ديمقراطية ٩٥

٩٨ الثورة والرأسمالية الوطنية ٩٨

١٠٠ الوضع الطبقي في مشروع الجزيرة والمناقل ١٠٠

١٠٣ الشعارات لها تجدي ١٠٣

الباب الثاني : الحركة الجماهيرية تواجه مهام

١-٥ ما بعد الاستقلال ١-٥

١٠٥ عجز القوى التقليدية ١٠٥

١١٠ تجارب هامة تحت الحكم العسكري
١١٨ نواقص في عمل الحزب الشيوعي
١٢٣ موضوع أكتوبر في مجرى حركتنا الثورية
١٢٩ أكتوبر والتضال في سبيل الديمقراطية
١٣٧ الصراع بين الثورة والثورة المضادة
١٤٦ توسيع الحركة الثورية وتصعيدها
١٥١ قدرات النظام الألماني

١٥٥ **لباب الثالث: الجبهة الوطنية الديمقراطية**

١٥٦ تصورات خاطئة
١٥٩ قوى اليسار
١٦٣ تاهيل الحزب الشيوعي للقيام بدوره الطبيعي
١٨٣ التطبيق الخلاق والمستقبل للهاركسية

• الماركسية وقضايا الثورة السودانية

• هو نص التقرير الذي قدمه سكرتير الحزب الشيوعي باسم اللجنة المركزية امام المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني (اكتوبر ١٩٦٧) .

• يحوي التقرير تحليلا للحقائق المعاصرة في الوضع العالمي، وفي العالم الثالث مؤكدا ان اليسار في الحركة الاشتراكية وحركة التحرر الوعي هي سمة عصرنا .

• يقدم التقرير تحليلا للوضع في العالم العربي والقضايا الجوهرية التي تواجه حركة التحرر الوطني العربية : قضايا التقدم الاجتماعي والاشتراكية، قضايا الوحدة والكيان العربي ويطرح طريقا لمواجهة هذه القضايا على ضوء النظرية الماركسية .

• يتصدى التقرير لمشاكل الثورة السودانية، ويقدم لأول مرة في تاريخ الفكر الماركسي في السودان تحليلاً أشمل للوضع الاجتماعي والطبقي، مؤكداً بالدراسة ان المجتمع السوداني دخل مرحلة التغير الطبقي .